المرأة والسياسة

المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن ٧

معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - 2000 جامعة بيرزيت

المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن

٧

المرأة والسياسة

إصلاح جاد

معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، 2000 جامعة بيرزيت

المؤلفة: عضو في معهد دراسات المرأة ومحاضرة في دائرة الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. ص.ب. 14 فلسطين

حقوق النشر محفوظة لمعهد دراسات المرأة، 2000

يتوجه معهد دراسات المرأة بالشكر للدعم الذي قدمه مركز أبحاث التنمية الدولية – أوتاوا – كندا لمشروع بحث «المرأة في المجتمع الفلسطيني» ولمؤسسة «فورد» لدعمها لعمل المعهد.

صور الغلاف: طالبة في جامعة بيرزيت: تصوير ياسر درويش (الصورة العليا)

فلاحة في قرية فلسطينية: تصوير أميل عشراوي (الصورة السفلى)

طباعة: مؤسسة الناشر للخدمات الفنية، رام الله.

مقدمة
المرأة الفلسطينية
الوضع الراهن

أصدر معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت هذا التقرير عن الوضع الراهن للمرأة الفلسطينية في طبعتين منفصلتين بالعربية والإنجليزية. ويأتي هذا التقرير- الذي يحوي عشرة فصول - كمحاولة متواضعة لرسم صورة شاملة للتحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في معرض بناء مجتمع مؤسس على المساواة الاجتماعية بين الجنسين . يدفعنا لهذا الافتراض حصيلة تجارب العديد من دول العالم - وخاصة في العالم الثالث - التي وصلت لنتيجة مفادها انه لا غنى عن مثل هذه المساواة لتحقيق التنمية المستدامة وفي نشر وتجذير الديمقراطية .

يسعى هذا التقرير لتحقيق هدفين

أولا: محاولة متواضعة لإخضاع العلاقات بين الرجل والمرأة لأحدث المفاهيم التي يشهدها حقل الدراسات النسائية، التي تخضع علاقات النوع الاجتماعي بما فيها من فجوات وظواهر متباينة للتحليل والبحث .

ثانيا: يسعى التقرير لتقديم رؤية موضوعية جديدة لأوضاع المرأة، كمحاولة للتأثير على عملية رسم السياسات في المجتمع الفلسطيني في ظل وضع راهن جديد ومعقد.

ويحتوي هذا التقرير عشرة فصول، خصص فصلان لتحديد الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة المعالم والاتجاهات الرئيسة في المجتمع الفلسطيني، والذي على أساسهما سيتم تناول وفحص علاقات النوع الاجتماعي أثرها في التنمية. أما الفصول الثمانية الباقية فسوف تركز على دراسة وضع المرأة في مجالات وقطاعات محددة (صحة، تعليم، قانون،الخ) بهدف تحقيق ثلاثة أهداف :

أولا: تحديد فجوات النوع الاجتماعي في معرض التطبيق العملي في المجتمع الفلسطيني وتحديد مدى الإمكانيات المتاحة للنساء للوصول الى الموارد العامة المتوفرة والاستفادة منها.

ثانيا: تحليل الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق النساء - كما يحددها المجتمع - واثر ذلك في استبعاد النساء أو دمجهن في المجتمع.

ثالثا: وأخيرا فهم الروابط بين العناصر السابقة وأية عوامل أخرى قد يكون لها دور في تحديد وضعية المرأة في المجتمع.

هذا وتتطرق الفصول المختلفة لقضايا ومواضيع متعددة منها مثلا الارتباط بين نسب الخصوبة العالية وفجوات النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي، الزواج المبكر وانعدام فرص العمل والحماية الاجتماعية

للمرأة. كما تتطرق بعض الفصول للافتراضات الخاصة بأدوار النوع الاجتماعي، وتأثيرها على الفرص المتاحة للنساء والرجال للحصول على ضمان اجتماعي أو مساعدة اجتماعية أو في تحديد العلاقة بين اثر امتلاك رأس مال وتحقيق نفوذ سياسي .

وبالرغم من وجود تشابه في أسس العلاقات الاجتماعية – علاقات النوع الاجتماعي – بين المجتمع الفلسطيني وغيره من مجتمعات الشرق الأوسط، إلا أننا سنجد أن تاريخ الاحتلال العسكري الإسرائيلي ومقاومته تتسم وتؤثر على كل مناحي الحياة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. لذا تتم دراسة علاقات النوع الاجتماعي – كأحد أسس التنظيم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني – وعلاقاتها بعوامل فاعلة أخرى كالعامل الوطني، السياسي، الاقتصادي والاجتماعي. وفي نفس الوقت يفرز الواقع الراهن الذي يمر به المجتمع الفلسطيني – المرحلة الانتقالية – تغييرات مستمرة في الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب أسس جديدة للتحليل من جهة ويجعل فهم المجالات التي تتطلب تغييرا، مهمة اكثر إلحاحا، إذا كان الهدف فعلا إقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بمؤشرات النوع الاجتماعي يشير التقريرالى أن الوضع في فلسطين يبرز بعض التناقضات الحادة، فمن جهة توجد مؤشرات إيجابية كتمتع المرأة الفلسطينية بمستوى تعليمي مرتفع وكذلك مشاركة سياسية فعالة، ولكن من جهة أخرى توجد مؤشرات سلبية كانخفاض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، ودرجة عالية من الخصوبة. ولفهم هذه المؤشرات التي تبدو متناقضة، هناك حاجة الى إطار نظري متكامل يدرس العوائق، الموارد والفرص المتاحة في المجتمع والتي تحدد بمجملها أوضاع النساء والرجال. إن هذا الإطار لا ينطلق من الفرضية الشائعة التي تقول إن الثقافة العربية أو الإسلامية هي التي تحدد وضعية المرأة في المجتمع العربي وأيضا المجتمع الفلسطيني، يحاول التقرير أن يبين أن عدم التماثل في علاقات النوع الاجتماعي يجري – ليس فقط في المجال الثقافي – ولكن في مجالات الحياة المختلفة والمتفاعلة في نفس الوقت، كالعائلة والأسرة المعيشية والاقتصاد والسياسة والمجتمع.

وبالرغم من أن هذا التقرير يركز على وضع المرأة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن مقارنة أوضاع المرأة الفلسطينية في أماكن تواجدها المختلفة في الشتات أو في كافة أجزاء فلسطين التاريخية يبقى مشروعا يستحق الاهتمام والجهد. أن تنفيذ مشروعا كهذا لمقارنة أوضاع المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والأردن ومصر، بهدف تسليط الضوء على دور علاقات النوع الاجتماعي في تكوين وبقاء الشعب الفلسطيني لهو مشروع جدير بالاهتمام. وغني عن القول إن مثل هذا المشروع لا يقع في إطار هذا التقرير، إلا أننا نأمل أن يكون دافعا و محفزا لباحثين آخرين لتولي تنفيذه.

وان محاولة فهم وتحليل وضع المرأة الفلسطينية في المجتمع في ظل نقص المعلومات وعدم توافقها بشكل عام وأيضا النقص التاريخي في مجال البحث والمعرفة باستخدام مفهوم النوع الاجتماعي بشكل خاص لهو مهمة ليست بالسهلة وتلقي على كاهل الباحثين العديد من الصعوبات. لذا يشمل هذا التقرير القدر الكبير – وربما غير المتوازن – مما يتوفر من أبحاث وبيانات ووثائق خاصة بالسياسات التي طبقت على المجتمع الفلسطيني ومدى تأثيرها على وضع المرأة. وفي هذا الصدد كان برنامج دراسات المرأة محظوظا بالاستفادة أيضا من المعلومات والبيانات الصادرة حديثا عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

ويعد هذا التقرير أحد منشورات المرحلة الأولى من مشروع «المرأة الفلسطينية في المجتمع». وسيتناول باحثو البرنامج في المرحلة الثانية من المشروع قضايا تتعلق بالنوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، وذلك في عدة مجالات منها المخصصات العامة للضمان الاجتماعي، العائلة، أنظمة الدعم الاجتماعي والقرابة، وأخيرا النوع الاجتماعي وإصلاح النظام التعليمي.

كما يعد هذا التقرير إنجازا تعاونيا وجماعيا في آن، إذ خضع كل فصل من فصوله لنقاشات عميقة شاركت فيها كل عضوات معهد دراسات المرأة، والتي على أثرها أدخلت كثير من التعديلات والمواد الجديدة. إن هذا لا ينفي أن لكل فصل كاتبته التي يقرن اسمها به، ولكن، وكما هو الحال في الكثير من المشاريع المشابهة، فإننا نجد أن الجهد الخاص الذي بذل في النقاش والبحث والمساعدة في التحرير، له أهمية مماثلة في المشروع وان كان لا يلقى دائما ما يستحق من تقدير.

فيما يلي عناوين الفصول وأسماء مؤلفاتها:

1) المجتمع الفلسطيني - ليزا تراكي
2) الدعم الاجتماعي - بني جونسون
3) السكان والخصوبة - ريتا جقمان
4) العمل والاقتصاد - ريما حمامي
5) السياسة - اصلاح جاد
6) التعليم - منى غالي
7) القانون - بني جونسون
8) العائلة والاسرة المعيشية - ريما حمامي
9) النوع الاجتماعي والتنمية - ايلين كتاب
10) الصحة - ريتا جقمان

هذا ويود معهد دراسات المرأة لفت انتباه القراء الى أن هذه الطبعة تعتبر «طبعة للنقاش العام»، نأمل أن يدخل عليها الكثير من التعديل والتطوير كمحصلة للنقاش الذي نود أن يشمل راسمي السياسات، الباحثين، النشيطات في العمل النسوي بالإضافة للعاملين في مجال التنمية.

- معهد دراسات المرأة -

المرأة والسياسة

مقدمة

أظهرت أول انتخابات تشريعية فلسطينية في شهر كانون الثاني سنة 1996 مشاركة واسعة للمرأة الفلسطينية في تلك الانتخابات، إذ أشارت بعض التقديرات إلى أن نسبة مشاركة النساء في التصويت بلغت 85.7٪، وفي بعض المناطق تجاوزت نسبة النساء المسجلات للانتخاب نسبة الرجال (كما في مناطق رام الله، وطولكرم، ووسط غزة)[1].

كما فازت في تلك الانتخابات خمس نساء ليشكلن بذلك 5.6٪ من إجمالي عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول البالغ 88 عضوا. كما قادت عدد من المنظمات النسوية حملات منظمة بهدف دعم النساء المرشحات، ولحض عدد أكبر من النساء -ليس فقط للمشاركة بالتصويت- بل أيضا ترشيح أنفسهن، وذلك لضمان مشاركة اكبر عدد ممكن من النساء في مراكز اتخاذ القرار. كما دخلت «قضية المرأة» معظم برامج المرشحين للانتخابات، أصبحت جزءا من الخطاب السياسي، وإلى حد ما جزءا من الثقافة السياسية الفلسطينية. كذلك يسعى عدد من المراكز والمنظمات النسوية للتأثير في عملية التشريع التي تبعت تَشَكُّل المجلس التشريعي الفلسطيني، بهدف التأثير على اتخاذ القرارات خاصة تلك المتعلقة بتغيير وضعية المرأة في المجتمع الفلسطيني.

هذا وقد تبنت عدد من الوزارات الفلسطينية حديثة التأسيس إنشاء دوائر خاصة بتنمية أوضاع المرأة في مجالات تخصصها المختلفة: التعليمية والصحية والثقافية والاقتصادية. وتعين في تلك الدوائر نساء توفر لهن الإمكانيات المناسبة للتأهيل والتدريب، وهو ما قد يؤدي للاهتمام بوضعية المرأة كانسان متكامل متنوع الاحتياجات، كمقدمة ضرورية للتنمية الشاملة، التي يكون الإنسان محور اهتمامها الأول.

والسؤال هنا هل يكفي ذكر النقاط السابقة في معرض الحديث عن وضعية ودور المرأة الفلسطينية في السياسة؟ وهل التركيز على الأدوار السياسية «الرسمية» يعكس ما قامت وما تقوم به المرأة الفلسطينية من فعاليات وأنشطة مختلفة - تُعَد أيضا سياسية - في سبيل توفير الأمن لعائلتها، وتوفير الاستقلال لشعبها؟ وأخيرا هل التركيز على النقاط السابقة يعكس كليا وضعية المرأة في السياسة في إطار المجتمع الفلسطيني؟

---

[1] مركز القدس للنساء، توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996، من منظور نسوي، القدس، تموز 1996، ص.11.

تسعى هذه الورقة إلى التركيز على الدور السياسي – بشقيه الرسمي وغير الرسمي، نظرا لأهمية الأخير– للمرأة الفلسطينية، فيما يعرف بالأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967، أو ما تبقى من فلسطين التاريخية بعد هذا التاريخ. إن هذا لا ينفي إمكانية التعرض – إذا لزم الأمر– للأوضاع السياسية للمقاومة الفلسطينية، وأيضا للمرأة في أماكن الشتات المختلفة، نظرا لترابط وأحيانا تداخل المهام والمؤثرات من الخارج على الداخل. كما تهدف هذه الورقة إلى الكشف عن العوامل التي تؤثر في زيادة المشاركة السياسية للمرأة أو العوامل التي تحد من هذه المشاركة. إذ إن أي مجتمع يسعى لتحقيق الاستقلال بهدف التنمية والتطور يعمل على زيادة المشاركة السياسية لمواطنيه جميعا رجالا و نساء، فالمشاركة السياسية تضمن للمجموعات الاجتماعية المختلفة المكونة للمجتمع التعبير عن مصالحها وطموحاتها ليؤخذ بها على أعلى مستويات القرار، وبالتالي تحدد على اثر ذلك الأهداف المنوي تحقيقها، وترصد لذلك الموارد والمصادر المختلفة.

مفهوم الدور السياسي الرسمي وغير الرسمي

من أجل فحص الدور السياسي للشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة في مواجهة ظروف الاقتلاع والحروب المتكررة، يستدعي ذلك دراسة موسعة للأنشطة والفعاليات السياسية المختلفة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني باختلاف طبقاته لمواجهة المصاعب والنكبات التي ألمت به. إن هذا المنحى يلزم لكي «لا يتوارى شعب بأكمله خلف قضيته السياسية»[2] . قد يعني هذا أن لا يتم البحث عن الفعل السياسي فقط في قلب المؤسسات السياسية الرسمية سواء أكانت برلماناً، أو حزباً سياسياً، أو لجاناً قيادية أو غيرها، بل أن يتم فحص الحياة اليومية للأناس العاديين -رجالاً ونساء-، لتحديد ما هو سياسي في سلوكهم وما هو غير ذلك. وأود الإشارة هنا إلى أن الحرمان الطويل من وجود سلطة سياسية رسمية تمثل الشعب الفلسطيني، وتأخذ شرعيتها منه جعل الأمر صعبا في تحديد ما يمكن اعتباره مؤسسة سياسية رسمية، التي إذا مورست السياسة خارجها عُدّت غير رسمية.

وفي الحديث عن الدور السياسي للمرأة الفلسطينية يجب تناوله بأشكاله المختلفة، وأن لا يتم التركيز فقط على الدور الممارس في مؤسسات المجتمع السياسي، أو ما يطلق عليه بالدور السياسي الرسمي (المجال العام) في مواجهة دور آخر عادة لا يعترف به وهو الدور غير الرسمي (المجال الخاص). إن هذا التقسيم للأدوار بين رسمي وغير رسمي لا ينطبق فقط على عالم السياسة فيما يختص بالمرأة، ولكن أيضا على عالم الاقتصاد حيث تتركز النساء عادة في القطاع غير الرسمي من هذا النشاط، وبالتالي ينظر له كأحد مكملات دور المرأة في رعاية الأسرة والبيت. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على الدور السياسي غير الرسمي ربّما لا يعني بالضرورة التركيز أو البحث فقط عن دور النساء، ولكن هناك أدوار سياسية غير رسمية أيضا للرجال.

إن الاهتمام بالدور السياسي الرسمي وغير الرسمي، يساعد على توسيع مفهوم السياسة، ليشمل أشكالاً أخرى من الفعل السياسي غير التركيز على فهم السياسة باعتبارها «ممارسة السلطة على المستوى العام»[3]، حيث يهمل حسب هذا الفهم التقليدي كل ما يتعلق بالمستوى الخاص. إن فهم السياسة، حسب المفهوم السابق، غالبا ما يؤدي إلى التركيز على تحديد ودراسة دور المجموعات أو الأفراد في بناء هياكل السلطة والحكم مثل: المجالس التشريعية، والأحزاب السياسية، بالإضافة للحملات المنظمة، والترشيح والتصويت، للتأثير في تلك المؤسسات التي يرى أن السياسة تمارس في داخلها فقط. يؤدي هذا المفهوم أيضا إلى التركيز على دور النساء في الأحزاب أو الانتخابات مقابل إنكار صفة السياسي عمّا يدور داخل أو حول «المجال الخاص»[4]، عالم البيت والأسرة الذي ينظر له كمجال للنساء، بينما المجال العام - وهو عالم السياسة باعتبارها عالم التأثير على الشؤون العامة - هو عالم مقتصر عادة على الرجال.

ولكن في العقود الأخيرة تم نقد هذا الفهم للسياسة، وجاء النقد من الموجات الجديدة للحركات النسوية التي دعت لإعادة النظر في عدد من المفاهيم والمؤسسات الذكورية بما فيها السياسية. وهنا نجد أن البعض أعاد تعريف السياسة؛ بدلا من تلك الأنشطة التي تقع داخل هياكل المؤسسات الحكومية إلى تلك العلاقات التي

---

[2] روز ماري صايغ «الفلاحون الفلسطينيون : من الاقتلاع إلى الثورة» ....

[3] Bystydzienski, Jill M, *Women Transforming Politics: Wortld wide , Strategies For Empowerment*, Indiana University Press, 1991, p.1.

[4] روزالدو، ميشيل: **المرأة، الثقافة، المجتمع**. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1976، ص. 48 -49.

تقوم على ممارسة القوة؛ بهدف السيطرة من قبل أية مجموعة على مجموعة أخرى[5] . كذلك طورت بعض النسويات الراديكاليات هذا الموقف إلى حد نكران أية إمكانية للفصل بين الخاص والعام، محددات أن الخاص هو السياسي[6] ، بمعنى أن السياسة تشكل وتعيد تشكيل علاقات القوة الاجتماعية، وتحدد أي مجموعة اجتماعية تسود وتسيطر على بقية المجموعات الأخرى، وأيٌّ منها يكون لها النصيب الأوفر من الموارد والمصادر العامة المتاحة في المجتمع[7].

لقد أدى إلغاء الفصل التقليدي بين الخاص والعام، والاعتراف بأن الجزء المخصص للنساء في الحياة ممكن أن يكون أيضا سياسياً إلى التركيز على فحص الأنشطة التي تقوم بها النساء خارج مؤسسات السلطة القائمة. أظهرت عدد من الدراسات أن الأنشطة التي كانت تقوم بها النساء في الماضي وأيضا في الحاضر كان له علاقة بما أطلق عليه «السياسة اللحظية» مثل السياسات الوقتية غير المؤسسة التي قد تشمل خلق منظمات بهدف إحداث تحول ما كالاحتجاجات وما شابهها، أو مثل مشاريع الدعم الذاتي. كما تم تسليط الضوء على مشاركة النساء في عدد من النشاطات التي تركزت حول علاقات الأسرة والقرابة العائلية وعلاقات الجيرة والعلاقات الشخصية مع أفراد آخرين، والتي أدت جميعها إلى تمكين النساء (Empowerment). وقد خلصت عدد من النسويات إلى انه «سيبقى الدور السياسي للنساء مخفياً وغير ظاهر للعيان، حتى يتوسع مفهومنا عن السياسة، لكي تشمل الصراعات اليومية التي تخوضها النساء في سبيل العيش، ولتغيير علاقات القوة والسيطرة في المجتمع[8].

ويعد مفهوم التقوية أو التمكين (Empowerment) من أحدث المفاهيم الجديدة – التي أدخلتها الحركات النسوية الحديثة – والتي لها علاقة بتوسيع مفهوم السياسة. وينظر لهذا المفهوم كعملية يتم من خلالها امتلاك المجموعات المقهورة بعض السيطرة على حياتها عن طريق خلق أو الانخراط في أنشطة وهياكل تسمح لهم المشاركة – بقدر أكبر – في الأمور التي تؤثر في حياتهم بشكل مباشر. وأيضا عن طريق استخدام القوة ليس بهدف ممارستها على الآخرين، ولكن لتساعد تلك المجموعات على حكم نفسها بكفاءة، وعلى تحقيق إنجازات تسرع عملية التغيير على الصعيد الاجتماعي، أو لانتزاع منافع وخدمات من آخرين أو من الدولة. وانطلاقا من هذا المفهوم ينظر للعديد من الأنشطة والهياكل التي تقوم بها الجماعات المضطهدة لتقوية وتمكين ذاتها، بهدف إحداث تغيير على الصعيد الاجتماعي على أنها من صميم السياسة.

لغرض التحليل في هذه الورقة سيعتبر ما هو سياسي على المستوى الرسمي تلك الفعاليات والأنشطة التي تمارس حول أو في قلب المؤسسات السياسية العامة – أي ليست قائمة على علاقات الدم والقرابة –، ولها علاقة مَأْسَسَة مع الحركة الوطنية (الأطراف المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية) أو فيما بعد مع حركات الإسلام السياسي، ولها شرعية جماهيرية (التي تستند في شرعيتها على قيادة الجماهير في النضال والتضحية من اجل تحقيق الاستقلال) تحدد برامجها طبقا لعلاقاتها مع هذه الحركات، وتتلقى أيضا تعليمات منها في معظم الوقت. ضمن هذا السياق سيدخل عدد من المنظمات الحزبية والاتحادات الجماهيرية وأشكال مختلفة من الائتلاف السياسي سواء على شكل جبهات أو لجان عامة تحت لافتة فعل سياسي «رسمي». كذلك سيطلق تعبير «رسمي» على كل ما له صلة بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، سواء أكان بالتأسيس أم بالانتخاب، وسيطلق على ماعدا ذلك مؤسسات المجتمع المدني.

---

[5] Kate Millett: *Sexual Politics*, New York: Avon Books. 1971. p.23 .

[6] Bystydzienski Jill, *op. Cit*, 2. p.2

[7] Bunch, Weeks, 1977: 166; Dunbar, 1975:46; Eisenstein,1983:35-41, Wandersee, 1988:62-65.

[8] Millet, Kate: *Sexual Politics*, New York, Avon Books. 1971. p. 24-25

إن إدراك هذه المفاهيم -الدور السياسي الرسمي/غير الرسمي، بالإضافة لمفهوم التمكين أو التقوية- قد يساعد على توسيع مجال الدور السياسي للمرأة الفلسطينية، ليشمل أشكالاً متنوعة من النشاطات التي قامت وتقوم بها النساء سواء في داخل البيت أو في المجتمع، وهو ما سيجعل دراسة الدور السياسي للمرأة لا يقتصر فقط على المؤسسات المنظمة للمرأة سواء الحزبية أو الاتحادات الجماهيرية، بل يتعدى الأمر إلى فحص أثر ذلك الدور في رؤية النساء لأنفسهن كقوة فاعلة ومؤثرة بإمكانها إحداث تغيير على الصعيد الاجتماعي، وكذلك فحص العوامل التي تؤثر في تقوية أو إضعاف هذا الدور.

لذا ستتناول هذه الورقة الأشكال المتنوعة لدور المرأة الفلسطينية السياسي بشقيه الرسمي وغير الرسمي، فعلى الصعيد السياسي الرسمي يشمل مرحلة ما قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية المتمثل بهيئات ومؤسسات «السلطة» مثل الأجسام التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، كاللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، والمجلس الوطني، والاتحادات الشعبية التابعة للمنظمة. هذا بالإضافة للأحزاب السياسة والأطر الجماهيرية التابعة لها، ثم مؤسسات السلطة الفلسطينية الرسمية التي نشأت على أثر اتفاق أوسلو في عام 1994.

أما على مستوى الصعيد السياسي غير الرسمي فيشمل أشكالاً نشاطية متعددة، يدور بعضها داخل حدود العائلة أو الأسرة المعيشية، أو في نسج شبكات متعددة من العلاقات الشخصية، سواء في محيط المجتمع المحلي و خارجه، بهدف حماية و«تدبير» أحوال الأسرة وتمكينها من العيش والبقاء أو الانخراط في أعمال مقاومة جماعية من وقت لآخر، دون أن تتخذ شكلا تنظيميا، وهو ما يعني التركيز على ما قامت به النساء من أعمال بهدف التخلص من الاحتلال، أو تحسين شروطهم التفاوضية في الحياة، دون أن يلقى الضوء عليها، أو اعتبارها أفعال السياسي. إن هذا لا ينفي التطرق أيضا لدور بعض المؤسسات والاتحادات الشعبية التي تم تناول أدوارها سابقا ضمن إطار السياسة الرسمية، وذلك نظرا لاختلاف دور بعض تلك المؤسسات والاتحادات بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، لتبدأ بالتعبير فعلا عن احتياجات مجموعات اجتماعية مختلفة، وليس فقط لتنفيذ السياسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

تتعرض هذه الورقة كذلك إلى أهمية التنوع في هذه الأدوار السياسية التي قامت وتقوم بها المرأة الفلسطينية بين تلك الرسمية وغير الرسمية، الأمر الذي قد يلقي بعض الضوء على العلاقة بين ما هو نسوي وما هو وطني في أنشطة وبرامج الحركة النسوية الفلسطينية. فغالبا ما يوجه اللوم لتلك الحركة – مثلها مثل غيرها في معظم حركات التحرر في العالم الثالث بأنها تغلب القضايا الوطنية على النسوية، مما يؤدي إلى تهميش المرأة، وتراجع قضاياها بعد التحرر. وتتعرض هذه الورقة أيضا للعوامل المؤثرة في تقوية أو إضعاف هذا الدور، هذه الأدوار التي قد يكون من أهمها الاحتلال الاستعماري المتواصل لفلسطين، وتحديدا أثر الاحتلال الإسرائيلي على الدور السياسي للنساء، وكذلك أثر تَشَكُّل ونمو الحركة الوطنية الفلسطينية، وحركة التحرر الوطني الحديثة على المرأة. إضافة لعدة عوامل أخرى قد تكون اقل أهمية من الأولى مثل نمو الحركات الأصولية الدينية عالميا وإقليميا ومحليا, كذلك التأثر والاتصال بحركات نسوية ومؤسسات دعم دولية في العالم. وأخيرا أثر عامل حديث ومهم وهو تَشَكُّل سلطة وطنية فلسطينية على أجزاء من الوطن لأول مرة في التاريخ الفلسطيني الحديث، وما تبع ذلك من مساعٍ ومحاولات الحركة النسوية وقوى ديمقراطية أخرى لإقامة نظام سياسي فلسطيني، مبني على أسس التعددية والمشاركة الشعبية الواسعة والمستمرة.

I - المرأة الفلسطينية والسياسة (غير الرسمية)

غطت صور النساء الفلسطينيات جميع وسائل الإعلام في بداية الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول عام

1987، وبدا الأمر وكأن النساء يقمن بدور جديد يمارسنه للمرة الأولى، ولكن دراسة الواقع تشير إلى غير ذلك. فالمتتبع للدور السياسي للمرأة الفلسطينية قد يربطه بتطور «القضية الفلسطينية» منذ بداية القرن، وبالتالي نمو «الحركة الوطنية» الفلسطينية التي «شجعت» وجود منظمات وجمعيات نسائية مرتبطة بها. حيث بدأ التركيز على الدور الذي تلعبه النساء في الحياة السياسية مع نمو المشروع الصهيوني في فلسطين، وأيضا نمو الحركة الوطنية الفلسطينية في ذلك الوقت، وقد ركزت معظم الكتابات التي أرخت لهذه الفترة على الدور السياسي (الرسمي) الذي قامت به تحديدا نساء الطبقة الوسطى المدنية والمتعلمة[9]. بينما تم تجاهل الدور السياسي الذي كانت تقوم به النساء خارج نطاق الجمعيات والمنظمات التي كانت تدار من قبل النخبة النسائية في ذلك الوقت التي كانت «تمثل» المرأة الفلسطينية في المستويات المحلية والعربية والدولية، تلك الجمعيات والمنظمات التي كانت مرتبطة بالحركة الوطنية في ذلك الوقت وتعدّ نفسها جزءا منها. حتى المصادر التاريخية التي كتبت عن دور الفلاحين في ثورة الثلاثينيات (عبد الوهاب الكيالي: الموجز في تاريخ فلسطين الحديث) نادرا ما تطرقت لما كانت تقوم به النساء الريفيات من مهام في هذه الفترة، بالرغم من محاولة هذه المصادر إلقاء الضوء على الدور السياسي-غير الرسمي- الذي كانت تقوم به الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة خارج نطاق السياسة الرسمية التي كانت تحتكرها النخبة في ذلك الوقت. وقد يعود إغفال ذلك إلى عدم كتابة التاريخ الاجتماعي للشعب الفلسطيني ككل، وإلى عدم «رؤية» النساء كفاعلات سياسيا في ذلك الوقت.

بمعنى أن تناول المجتمع بالدراسة من منظور طبقي ربّما لا يعني بالضرورة تناوله من منظور يأخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار(Gender). هذا لا ينفي أن هناك محاولات قليلة - تعتمد خاصة على التاريخ الشفوي- بدأت تسد هذا النقص، سواء في إعادة كتابة التاريخ من منظور اجتماعي (طبقي)، أو من منظور النوعي الاجتماعي، وإظهار الأدوار التي كانت تقوم بها النساء[10].

دور النساء في السياسة إبان الاحتلال المتعاقب على فلسطين

أصبح شائعا في الأدبيات العالمية عند تناول دور المرأة في المجتمع وخاصة في السياسة أنه لا يتم بمعزل عن تأثير الاستعمار أو «الكولونيالية» بالإضافة «للوطنية» كعناصر رئيسية تؤثر في النساء خاصة في دول العالم الثالث. ويتلخص تأثير الكولونيالية في النساء بشكل عام في عدة قضايا منها: تأخير وتأجيل النضال الاجتماعي بسبب هيمنة القضية الوطنية على غيرها من القضايا، كذلك تعزيز اللامساواة السائدة في المجتمع، وبالتالي تعميق الفجوات الاجتماعية والعرقية والدينية (سياسة فرق تسد). كذلك يعمل الاستعمار

---

[9] زعيتر، اكرم: الحركة الوطنية الفلسطينية، يوميات أكرم زعيتر، 1980، ماتييل مغنم: المرأة العربية والمشكلة الفلسطينية، 1937، وأيضا أنظر/ي:

1. Ellen Fleischmann: *The Nation and its' New Women: Feminism, Nationalism, Colonialism, and the Palestinian Women's Movement, 1920-1948.* Unpublished Ph.D. Dissertation, Georgetown University. Washington, D.C. 1996.

[10] أنظر/ي على سبيل المثال:

Swedenburg , Ted: *Problems in Oral History: The Second Sex and the Palestinian Revolution.* Chicago, Lawrence Hill Books, 1992. Bir Zeit Research Center " Race Against Time" a project to reconstruct the social-economic and political history of destroyed Palestinian villages in 1948. Tucker, Judith: "Ties That Bound, Women and Family in Eighteenth and Nineteenth Century Nablus ". *In Women in Middle Eastern History*, edited by Nikki Keddie and Beth Baron. New Haven: Yale University Press, 1992. Peteet, Julie: *Gender in Crisies, Women and the Palestinian Resistance Movement.* Columbia University Press New York. 1991. Sayigh Rosemary: Palestinians: *From Peasants to Revolutionaries.* London, Zed Press, 1979.

على التحكم في نظام القيم الثقافية السائدة بهدف استخدام ما يرسخ علاقة الهيمنة والتبعية الاستعمارية، وأيضا تشويش وتحقير ما يقف في وجه هذه الهيمنة[11]. تعمل هذه العوامل مجتمعة على إعاقة وعي النساء بذواتهن، والنظر إلى النضال الوطني كالمخلص لكافة أنواع القهر والاضطهاد، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية، خاصة تلك التي تؤثر تأثيرا سلبيا في أوضاع النساء. فتأثير الاستعمار في أدوار المرأة في المجتمع الفلسطيني لا يقف عند دور الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي، ولكن يسبقه أيضا فترة الاحتلال البريطاني، وما سبق هذا الاحتلال من «احتلالات» أخرى، لكي لا يكون محور التأريخ هو فقط تاريخ الكولونيالية الأوربية.

ورغم ذلك لعبت المرأة الفلسطينية دورا مميزا في مقاومة الاستعمار، سواء البريطاني أو الإسرائيلي، ونظرا لتركيز هذه الورقة على الوضع والدور السياسي الراهن للمرأة الفلسطينية سيجري استعراض موجز لدور المرأة السياسي في عهد الانتداب البريطاني. ويجد المتتبع لذاك الدور أن هناك فجوة واضحة بين ما كانت تركز عليه منظمات نساء النخبة السياسية في المدن من طرق لمقاومة الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني وما تقوم به النساء في الريف من مهام (مركز الثورة الرئيسي بعد 1933). فبينما كان تركيز النخبة على دور «إغاثة» واحتجاج ككتابة العرائض، وتنظيم المظاهرات في المدن[12] ، أو متابعة أحوال المساجين بهدف تلبية احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم، نجد أن دور النساء في الريف كان مختلفا «ركز على تقوية دور الثوار وإطالة أمد الثورة المسلحة»[13] ، كبناء الحواجز، وإمداد المقاتلين في الجبال بالمؤن الغذائية[14] واستكشاف مواقع وتحركات العدو[15]. كذلك عدم تردد النساء في الدفاع عن قراهن وعائلاتهن برشق الجنود بالحجارة من على أسطح منازلهن، وهو ما يؤدى لقتلهن أحيانا على يد تلك القوات[16] ، إضافة للمشاركة في المظاهرات الاحتجاجية والنشاطات العسكرية[17].

استمر دور النساء - خاصة في المدن - منذ هزيمة عام 1948، حيث نشأت عشرات الجمعيات الخيرية في المدن المختلفة، ولكن هذه المرة ليس بهدف تنظيم نساء المدن وتجنيدهن في النضال السياسي على أساس برنامج الحركة الوطنية في ذلك الوقت، ولكن جاءت بمبادرة عدد من النساء لمساعدة ما تبقى من المجتمع من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الشامل. وفي هذه الفترة نشأت جمعيات عدّة لرعاية الأيتام والمشردين، إضافة لرعاية اللاجئين والمشردين من قراهم السابقة[18] التي ركزت على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمرأة والأسرة في المجتمع، مع زيادة التركيز على رفع مستوى التعليم بين الإناث. إن هذا الدور غير المرئي نراه يتسع ويتعاظم في لحظات المد الوطني بشكل عام، وفي لحظات الأزمات أيضا.

لذا لم يكن جديدا على المرأة الفلسطينية لعب الدور الذي «وضح» في وسائل الإعلام المختلفة إبان الانتفاضة، الذي تمحور أحيانا في المشاركة في المظاهرات العنيفة التي ميزت الانتفاضة في بدايتها، والتي سقط فيها برصاص جنود الجيش الإسرائيلي شهيدات مثل سهيلة الكعبي، وسحر الجرمي من مخيم بلاطة في نابلس

---

[11] Mohanty, Chandra 1984, Bystydzienski, Jill, 1992, Jayawardena ,Kumari 1986.

[12] عادة لم يكن يحضر هذه المظاهرات النساء الريفيات Fleischmann Ellen, op.cit. p.200.

[13] Swedenburg , Ibid, p . 180.

[14] مقابلة مع السيد بهجت ابو غربية، أحد القادة العسكريين الذي برزوا في عمليات المقاومة و قائد عمليات المقاومة عن منطقة القدس إبان حرب 1948. تمت في عمان بتاريخ 1992/10/15.

[15] Finn, Elizabeth, *Palestine Peasantry: Notes on Their Clans, Warfare, Religion, and Laws* (London : Marshall Brothers , 1923, p. 27. In Fleischmann , op.cit, p. 208 .

[16] نساء في حلحول وبيت فجار قمن برجم الجنود بالحجارة، وجرح بعضهن جراء ذلك، وكذلك قتلت شابة في كفر كنا وغيرها حالات أخرى. ذكر في *Fleischmann, op.cit*, p. 209.

[17] Fleischmann , *op.cit*, p.209 .

[18] جاد، إصلاح: «تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة»، **مجلة شؤون المرأة**، الطبعة الأولى. نابلس، ايار 1991. ص. 101

في 1987/12/11. كما اتخذ هذا الدور أيضا - كما كان في الماضي - أشكال مقاومة عنيفة لمنع اعتقال أحد أفراد العائلة مثل حالة وجيهة ربايعة - دير أبو مشعل - التي لم تتردد في محاولة قتل جندي كان يصوب سلاحه على ابنها الهارب بفأس في يدها، مما أدى لقتلها هي في 1988/3/30.

كذلك لعبت النساء دورا مهما في الاستجابة لطلب القيادة السياسية في تنظيم حملات لنسج ملابس صوفية للمعتقلين، خياطة الأعلام كرمز لطلب الاستقلال، وتوفير بدائل منزلية للسلع الإسرائيلية، ومقاطعة شرائها، كذلك بث ثقافة سياسية وطنية للأطفال والنشء. ومن النشاط السياسي غير الرسمي أيضا تلك الفعاليات التي تدور خارج إطار العائلة والأسرة المعيشية التي كانت تتطلب التنقل المستمر والسفر أحيانا لمسافات بعيدة وتشمل: الزيارات المنتظمة للمعتقلين من الأقارب والأبناء، والتي تبدأ عادة من ساعات الفجر الأولى حتى منتصف الليل، بما يشمل ذلك من تعرض للإذلال والمهانة، سواء عن طريق ساعات الانتظار الطويلة على أبواب السجون، أو عن طريق الضرب، أو عن طريق التفتيش الشخصي المهين، كل ذلك مقابل رؤية الأبناء والأحباء لفترة وجيزة لا تتعدى نصف ساعة. كما جرت العادة أن تقوم النساء بمتابعة القضايا الخاصة بالمعتقلين سواء في مكاتب المحامين، أو أروقة المحاكم الإسرائيلية، ومتابعة جباية مخصصات الشهداء والجرحى والمعتقلين المعتمدة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما كان يستدعي أحيانا السفر إلى الأردن، أو إلى لبنان أو إلى تونس فيما بعد. هذا إضافة لدور النساء المعزز للروابط عل المستوى العائلي، وحتى على صعيد أبناء القرية الواحدة، وبين من هم في داخل الوطن مع من هم في خارجه.

غالبا ما ينظر إلى تلك المهام والأنشطة «السياسية» المختلفة التي قامت وتقوم بها المرأة الفلسطينية بأنها أعمال فردية لحماية عائلاتهن وأقربائهن، وبالتالي تعد من متطلبات المعيشة والحياة اليومية للمرأة لحماية بيتها وأسرتها خاصة وان معظم هذه الأنشطة تدار داخل المنزل أو حول العائلة. إلا أن هذه الأعمال نفسها كثيرا ما أدت لخلق زعامات نسائية على المستوى المحلي المحدود، يقمن عادة على تجميع وحشد النساء للنشاطات الاحتجاجية (على سبيل المثال حالة أم السعيد في مخيم الأمعري في البيرة، أو أم خالد في مدينة البيرة). تتفاعل مع هذه المهام والأنشطة عدة عناصر تساعد النساء على التطور (Empowerment)، وبالتالي تلعب النساء دورا مؤثراً في عملية التغيير على المستويين السياسي والاجتماعي، أو على العكس من ذلك تستعمل كعوامل لتهميش وعزل النساء من أن يلعبن دورا مؤثرا وفاعلا على مستوى السياسة الرسمي. وفي العادة تؤثر في تلك الأنشطة وتتأثر بعوامل مرتبطة بالمجتمع ككل وتحولها إلى دور سياسي يؤثر في عملية التطور والتغيير في المجتمع، وأيضا في تطوير وتغيير وضعية المرأة في المجتمع المعني. وفيما يلي ستناقش الورقة أهم تلك العوامل التي أثرت في المهام والأنشطة السياسية التي قامت وتقوم بها المرأة الفلسطينية من خلال استعراض أثر الاحتلال الإسرائيلي على النساء.

الاحتلال الإسرائيلي وأثره على النساء - معوقات وتحديات

أعاق الاحتلال الإسرائيلي مشاركة النساء في الاقتصاد والعمل؛ مما أدى إلى تهميش دورهن الإنتاجي، كما أعاق مشاركة واسعة ومستمرة للنساء في السياسة عبر عدد من الوسائل، وقد نجم عن ذلك:

تعزيز اعتماد المرأة على العائلة

عادة ما تردد سلطات الاحتلال الإسرائيلية في دعايتها ومنشوراتها أنها فتحت أسواق عملها للنساء الفلسطينيات بعد عام 1967، وهو ما ساعد على إخراج المرأة من بيئتها التقليدية -العائلية- حيث استفادت النساء خاصة عن طريق توفير حرية الحركة والاعتماد على مصدر دخل شخصي للعديد منهن، وتمتعهن بأجور

عالية نسبيا، وبالتالي على تطوير أوضاعهن، وتحسين مكانتهن[19] . إلا أن الأرقام -الإسرائيلية نفسها- تدحض ذلك. حيث تدنت نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة من 10٪ في 1970 إلى 5.7٪ في 1989، وتنخفض بالتالي نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي من 16٪ في 1970 إلى 8.1٪ عام 1989[20]. لذا برزت وجهة نظر أخرى بين الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية تلقى اللوم هذه المرة على الضحية، حيث تفسر انخفاض نسبة النساء مقارنة بالرجال في القوى العاملة العربية في إسرائيل بسبب «القيم والعادات والتقاليد التي تحكم المجتمع العربي، التي تسببت في عدم استجابة النساء لفرص العمل المتوفرة لهن في سوق العمل الإسرائيلي، مثلما استفاد من ذلك الرجال»[21] . حيث استفاد الرجال من العمل في الصناعة والخدمات في إسرائيل، بينما بقيت النساء -بسبب العادات والتقاليد التي تحد من حرية حركتهن- في مجتمعاتهن المحلية للعمل في القطاع الزراعي التقليدي، أو لا يعملن مطلقا، وهو الشيء الذي يفسر تدني نسبة مشاركة النساء في نسبة القوى العاملة[22].

إن وجهة النظر هذه تلقي باللوم على الضحية، حيث تتجاهل أن يوم عمل العامل العربي في إسرائيل يتجاوز -بكثير أحيانا- ثماني ساعات عمل يوميا، ليصل إلى اكثر من 14 ساعة، إذا تم حساب الوقت الذي يصرفه العامل للتنقل بين مكان سكناه ومكان عمله، بالإضافة لعمليات التفتيش اليومية والطويلة التي يتعرض لها العمال العرب عند الخروج من مناطق سكناهم في الضفة الغربية وغزة. حيث لا تسطع النساء مجاراة طول يوم العمل هذا، وذلك نظرا لتعدد أدوارهن الإنجابية، ورعاية الكبار والمرضى والمعوقين، وزيارة أفراد الأسرة في السجون الإسرائيلية. إضافة لذلك لم تكن هناك سلطة وطنية أو غيرها تعمل على التخفيف من هذه الأعباء بفتح حضانات أو رياض أطفال[23] أو تقديم خدمات صحية متطورة للمرضى والمعوقين. كما أن طبيعة مجالات العمل التي كانت مفتوحة للعمال العرب كانت معظمها في مجال البناء أو الخدمات وهي المهن التي ينظر إليها المجتمع كمهن للرجال أساسا. إجمالا أدّى وجود الاحتلال وعدم وجود سياسة اجتماعية تسعى للتنمية وخاصة للفئات والشرائح الفقيرة إلى الاعتماد الشامل على دعم العائلة والقرابة[24] ، كما عمل على تدعيم سلطة العائلة على النساء، وعزز أدوارهن الإنجابية -خاصة للذكور- كأحد أشكال الضمان والأمان للمستقبل، وهو ما كان يؤدي دائما إلى نسبة خصوبة عالية بين النساء الفلسطينيات، وما يحمله ذلك من أعباء منزلية كبيرة على عاتقهن. يظهر ذلك بوضوح في زيادة حجم الأسرة مع زيادة عدم الاستقرار والأمان، كما يظهر في المسح الديموغرافي الأخير، إذ يشير هذا المسح إلى أن معدل حجم الأسرة الفلسطينية يبلغ 7.06 (يبلغ في قطاع غزة 7.81 وفي الضفة 6.70). كذلك تبلغ نسبة الأسر الممتدة إلى 28.1٪، منها 35.3٪ في قطاع غزة، و24.6٪ في الضفة الغربية [25]. عادة تشمل الأسر الممتدة عدداً كبيراً من الأطفال وأعضاء كبار في

---

[19] Zaccai,Yitzhak: *Judea, Samaria and the Gaza District 1967 - 1987 , Twenty Years of Civil Administration* , . Office of the Coordinator of Government Operations in Judea, Samaria and Gaza District, Carta , Jerusalem, 1987.

[20] Semyonov, Moshe, "Trends in Labor Market Participation and Gender-Linked Occupational Differentiation' .*In Women and The Israeli Occupation - The Politics of Change*, Mayer,Tamar" (ed.) Routledge . London. 1994. P.141.

[21] Ibid. pp.140-141.

[22] Hammami, Rema, "Labor and Economy" *Palestinian Women: A Status Report*, Women's Studies Program, Bir Zeit University 1997. pp.16-18.

[23] طوال سنوات الاحتلال لم تقم السلطات الإسرائيلية بفتح دار حضانة واحدة أو روضة أطفال، وكان هذا الأمر متروكاً تماما للقطاع الخاص أو للجمعيات والمؤسسات النسوية المختلفة التي كانت تتلقى أجراً مقابل ما تقدمه من خدمات لكي تستطيع الاستمرار.

[24] جونسون، بني: **المراة الفلسطينية-الوضع الراهن، سياسات الدعم الاجتماعي**. برنامج دراسات المرأة، جامعة بير زيت. رام الله 1997.

[25] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996.مؤشرات إحصائية فلسطينية - خاص بأعضاء المجلس التشريعي. رام الله - فلسطين.

السن وهو ما يستلزم رعاية مستمرة خاصة من قبل النساء الأصغر سنا، وهن المرشحات للعب دور سياسي نشط ومستمر. فحجم الأسرة هذا يجعل عملية لعب دور سياسي على أسس منتظمة مسألة صعبة -خاصة للنساء الفقيرات- نظرا لحجم الأعباء المنزلية الكبيرة الملقاة على عاتق الغالبية العظمى منهن. ولكن لا يمنع بالمقابل أن تشارك النساء جماعة في لحظات المد الجماهيري العارم بشكل مؤقت، أو أن تنقل ما يستلزمه النشاط السياسي إلى داخل بيتها وهو ما كان يحدث عادة للنساء في تجمعاتهن المنزلية، حيث يقمن بنسج ما يحتاجه المساجين من ملابس صوفية، أو ما يحتاجه النضال من أعلام ... الخ.

كما تشير دراسة على 98 وحدة منزلية في مخيم الشاطئ في غزة إلى أن السياسة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي عملت على زيادة سياسة «تدجن المرأة»، وحصرها داخل بيتها بسبب تهميش القطاعات الإنتاجية في المجتمع -وخاصة الزراعة - وزيادة دفع السكان للعمل المأجور والرخيص، وهو ما كان يستدعي زيادة تدجن النساء منزليا للقيام بالمزيد من الأعباء المنزلية، للتعويض عن الدخل المتدني والمؤقت للعمل المأجور، ويعني هذا أن النساء تحملن آثار التبعية الاقتصادية مثل الرجال. ولكن هذا الدور نفسه هو ما شجع على عدم رؤية دور النساء هذا كدور منتج، أو له اثر محسوس في الحياة العامة[26].

ومن العوامل التي زادت اعتماد المرأة على العائلة أيضا، سياسة العقوبات الجماعية التي كانت تؤدي أحيانا لان تفقد العائلة المعيل، أو أن تفقد البيت الذي تعيش وتحتمي فيه، نظرا لتطبيق واسع في سياسة هدم البيوت للفلسطينيين، أو إلى فقدان مصدر الدخل الرئيسي وهو أضعف الإيمان. لذا تزداد أهمية العائلة في توفير الأمن والحماية لأعضائها، وتأمين الحاجات الأساسية لهم، وهو ما ساعد على تماسك واستمرارية المجتمع الفلسطيني، سواء في الشتات أو في داخل المناطق المحتلة، حيث تقوم العائلة الفلسطينية -بشكل عام- على تماسك أفرادها، والتزام بعضهم تجاه بعض، خاصة في وقت العسر والأزمات، وهو ما يستدعي تضحيات متبادلة من قبل العضو تجاه الآخر، ولكن في الوقت نفسه تلقى على عاتق النساء - وهن في قاع سلم السلطة - أعباء ومسؤوليات الأعضاء الأضعف[27].

تجعل هذه الظروف إمكانية التحرر من سيطرة الأسرة -خاصة إذا كانت معترضة على نشاط المرأة السياسي- مسألة صعبة، وهو ما أشارت له عدد من طالبات المدارس اللواتي كن يشاركن في المظاهرات العامة بعد الخروج من مدارسهن، بأنهن يواجهن جنود الاحتلال بشجاعة، ولكن مع الخوف دائما من الاعتقال، لكي لا يعاقبن من أسرهن إذا علموا بالأمر. وبالرغم من أهمية الدور السياسي للنساء ومركزيته في مراحل النضال الوطني إلا انه لا يساعد على تنظيم النساء، وإظهار قوتهن، حيث ترى «مايز»، أن سيادة نموذج «ربة البيت يعني عدم القدرة على تنظيم هذا الكم من العمال المستترين، وان هذا هو السبب ليس فقط في غياب قوة النساء السياسية، ولكن أيضا لغياب قوتهن التفاوضية»[28] . ففي دراسة على 98 وحدة منزلية في مخيم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة وجد أن 56.7٪ من النساء في العينة لهن دور في العمل التطوعي، الذي قسم إلى شبكات دعم اجتماعي غير منظم وآخر منظم. في الأخير انتظمت فقط 17.9٪ من النساء منهن 26.3٪ كن على علاقة بأشكال تنظيمية جماهيرية، و 21٪ كن ملتحقات بأحد الأطر النسوية[29].

---

[26] Mies, Maria, *"Patriarchy and Accumulation on a World Scale: Women in the International Division of Labour"*, (Zed: 1986) p.110. in: Lang Erica and Mohanna Itimad , *A Study of Women and Work in 'Shatti' Refugee Camp of the Gaza Strip*, (Arab Thought Forum) , Jerusalem 1990. P.174.

[27] حليم بركات، **المجتمع العربي**، 1984، روز ماري صايغ، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**، 1980

[28] Mies, *op.cit.* p. 110

[29] *Ibid.*: p.174.

تعزيز القيم التقليدية السائدة واستغلالها لصالح الاحتلال

إن استخدام القيم السائدة بهدف إحلال علاقات سيطرة محل أخرى تعد في الغالب سلاحاً ذا حدين. فكما استخدم الاستعمار القيم السائدة بهدف تفتيت وإحكام السيطرة على الشعب، فقد استخدمت أيضا من قبل المواطنين لتحفز المقاومة، ولتوحيد الشعب في وجه المحتلين[30] . لقد عمل الانتداب البريطاني قبل الاحتلال الإسرائيلي على استخدام منظومة القيم السائدة بهدف قمع المقاومة من جهة، والحفاظ على علاقات اللامساواة السائدة من جهة أخرى وتعزيزها. فكثيرة هي الحالات التي انتهكت فيها قيم تتعلق باحترام العربي لنفسه عن طريق محافظته في لبسه وتغطية جسده لكل من الرجل و المرأة. وتعج كتب التاريخ بالأمثلة التي عري فيها الرجال أمام النساء بهدف إذلالهم وكسر شوكة مقاومتهم[31]. وهناك حالات أخرى تم فيها استخدام مفهوم «الشرف» العربي والمرتبط بطهارة النساء لإفزاع الفلاحين وتهجيرهم من قراهم. برز هذا الاستخدام على يد القوات اليهودية التي سعت لتهجير الفلاحين من قراهم خاصة في المعارك التي تلت تقسيم فلسطين في عام 1947 (بني موريس 1987 : ص 113-115 وآخرون)[32]. كما استخدم من قبل القوات الإسرائيلية بعد عام 1967، حيث كان هناك سعي مستمر لإيصال رسالة فحواها أن المرأة التي تشترك في أنشطة سياسية عامة تستهدف الاحتلال سينتهك «شرفها». لقد ترجم هذا عبر عشرات الحالات من الاعتداءات الجنسية على المعتقلات في السجون الإسرائيلية خاصة المتهمات في قضايا عسكرية (محاكمة رندة النابلسي في عام 1969، ورسمية عودة، ولطفية الحواري، وعائشة عودة وأخريات)، وإحضار الأهل -خاصة الأباء والأخوة- لسماع ما يتعرضن له من اعتداءات أو التلويح والإيحاء بالاعتداء على مئات من الحالات الأخرى. لقد توسعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في استخدام هذا النهج إبان الانتفاضة نظرا لاتساع دور النساء السياسي، فكثيرا ما كان الجنود يخلعون ملابسهم ويلوحوا للنساء بحركات جنسية إمعانا في الإهانة. وما زالت هذه الممارسات تستخدم حتى الآن، فإمعانا في التنكيل في قرية صوريف (إحدى قرى الخليل) التي خرج منها انتحاري لتفجير نفسه في إحدى مقاهي تل أبيب في أواسط 1997، داهم عدد ضخم من الجنود القرية وانزلوا العقوبات الجماعية بأهلها من نسف بيوت وغير ذلك، كما اعتدوا جنسيا على ثلاث نساء من القرية[33]. انتشر أيضا عدد من القصص التي تتحدث عن الابتزاز الجنسي الذي تقوم به الأجهزة السرية الإسرائيلية ضد النشطين و أهاليهم وخاصة النساء (ما يعرف محليا بسياسة الإسقاط)، الذي أدى لخوف كثير من الأهالي على نسائهم، وخاصة الفتيات وتعرض الكثير منهن لضغوط شديدة لمنعهن من أي نشاط سياسي، وحتى أحيانا مغادرة البيت. كما أدى، في بعض الأماكن، لانتشار ظاهرة الزواج في سن مبكر للفتيات طلبا للسترة[34].

لا يعني هذا أن عملية استخدام القيم تسير في اتجاه واحد دائما لصالح المستعمرين, فكما كانت تستخدم قوات الانتداب البريطاني الدين والقيم السائدة عن الصدق والأمانة في ابتزاز معلومات من الفلاحين (كان الجنود يضعون يد الفلاح على القرآن ليحلف أن زوجته ستكون طالقا منه إن لم يقل الصدق) نرى مثالاً آخر

---

[30] فانون، فرانز: **وجوه بيضاء وأقنعة سوداء** 1952، **معذبو الأرض** 1961.

[31] يرد اكرم زعيتر في يومياته عن حادثة وقعت في قرية الجديدة في عكا حيث أجبر الجنود البريطانيين جميع الرجال على خلع كامل لباسهم، والوقوف لمدة أربع ساعات عراة تماما وإحضار نساء القرية لمشاهدتهم في هذه الحالة ص. 418.

[32] see Peteet Julie, *Gender in Crisies - Women and the Palestinian Resistance Movement* -Columbia University Press. New York .1991. p.59.

[33] أعداد جريدة الأيام الفلسطينية في الأسبوع الأول من شهر نيسان 1997.

[34] Ghali, Mona: *Education -Palestinian Women: A Status Report* (6), Women's Studies Program, Bir Zeit University, 1997. p.17.

من مصر حيث أصدرت جمعية الشبان المسلمين في مصر بيانا أفتت فيه بتكفير الذين ينضمون إلى بريطانيا في محاربة فلسطين تكفيرا يؤدي لطلاق زوجاتهم منهم[35] . تعطي الحركة الوطنية الحديثة مثالاً آخر عندما عملت على رفع شأن النساء المعتقلات والخاضعات للتحقيق الإسرائيلي بالرغم من معرفة تبعاته وشراسته ضد النساء، واستخدام ما تعرضن له كشيء يعطي قيمة اكثر لهؤلاء النسوة، وذلك عن طريق الزيارات المستمرة لأهالي المعتقلات، والحديث عن مناقب المعتقلة، وما قامت به من بطولات لنصرة شعبها.

وبالرغم من الأمثلة العديدة التي تحدت فيها المرأة الفلسطينية هذا الاستخدام المبطن للقيم والتقاليد للحد من دورها -مثل النظر للنساء كعنصر تقليدي خامل، وهو الذي حدا بسلطة الاحتلال في عام 1976 لإعطاء النساء الحق في الانتخابات البلدية في الضفة الغربية أملا في أن تصوت النساء لصالح الكتل المعتدلة (التقليدية أو التي تعتمد على قاعدتها العائلية والعشائرية)، ولكن الغالبية العظمى من النساء في ذلك الوقت أسهمن في إنجاح الكتل الراديكالية والقريبة من منظمة التحرير الفلسطينية. إلا انه وفي بعض الظروف نجح الاحتلال بتفعيل تلك القيم للحد من الدور السياسي للنساء، خاصة عندما عزز ذلك توجه تيار سياسي فلسطيني يستند على أيدلوجية سياسية دينية واجتماعية تقليدية (حركات الإسلام السياسي) تجاه النساء، الذي سيتم استعراضه لاحقا عند الحديث عن تلك الحركات. وبالرغم من المعوقات التي أوجدها الاحتلال غير أن سياساته دفعت أيضا بعدد من النساء لصفوف المقاومة، سواء أكانت المنظمة أم العفوية، وهو ما أدى إلى تعزيز الدور السياسي -غير الرسمي- للكثير من النساء في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال.

إلغاء الحدود بين الخاص والعام

بالرغم من عدم اعتمادنا ثنائية الخاص والعام في تحليل أوضاع المرأة الفلسطينية، غير أن ذلك يعد من العناصر الأساسية التي أثر فيها الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1967 على المرأة وبالتالي على دورها السياسي بإلغاء المسافة بين عالم المرأة الخاص (المنزل) وبين عالمها العام (المجتمع). فإلى جانب الأدوار السياسية التي كانت تقوم بها المرأة من بيتها التي أدت أيضا إلى إلغاء الحواجز بين العام والخاص هناك أيضا توسع الاحتلال الإسرائيلي في سياسة العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني عامة التي استهدفت بدرجة كبيرة المنزل والأسرة الفلسطينية. وتنوعت أشكال «العقوبات الجماعية» من مداهمة البيوت سواء في المخيم أو القرية أو المدينة إلى مداهمة أماكن العمل سواء ورشة أو مزرعة إلى مداهمة أماكن الدراسة سواء أكانت روضة أو مدرسة أو جامعة[36] . إضافة للتوسع الكبير في سياسة هدم البيوت التي ألقت بآلاف من الأسر الفلسطينية في العراء، ليس بسبب النشاطات الأمنية فقط، ولكن أيضا بسبب المخالفات لسياسة «التنظيم الهيكلي» الإسرائيلية للحد من توسع القرى والمدن الفلسطينية بشكل طبيعي. هذا عدا عن إجراءات منع التجول المكثفة والطويلة. عملت هذه الإجراءات على إلغاء الحدود الفاصلة بين البيت كمكان آمن يلجأ إليه الإنسان وقت الخطر، وبين أي مكان آخر خارجه سواء أكان سجناً، أو شارعاً، أو مدرسة أو مكان عمل. فإلغاء حدود البيت كمكان آمن تلجأ له النساء وأطفالهن دفع بالجميع نساء ورجالا وأطفالا للخروج للشوارع والتظاهر بعنف ضد الاحتلال. وكثيرة هي الحالات التي قتل وضرب فيها بوحشية آباء وأمهات وأخوة داخل

---

[35] زعيتر، اكرم. **الحركة الوطنية الفلسطينية 1935-1939. يوميات اكرم زعيتر**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت 1980. ص. 191.

[36] أغلقت جميع المؤسسات التعليمية - بما فيها رياض الأطفال - ابتداء من 9 كانون الأول 1987 وحتى 1كانون الثاني 1989 حيث حرم ذلك اكثر من 328.000 طالب وطالبة في كل المستويات التعليمية وفي كل المناطق من التعليم الرسمي، انظر/ي:
Fact Information Committee- Jerusalem, The Palestinian Uprising, Edited: Samir Abed - Rabbo and Doris Safie, Association of Arab-American University Graduates. Belmont, Massachusetts, 1990. P. 307.

بيوتهم-وبشكل متعمد- على مرأى ومسمع من أطفالهم أو بالعكس نكل بأطفال أمام والديهم دون أن يتمكنوا من توفير الحماية لهم[37]. وبالمقابل استخدم «المنزل» كميدان للعمل السياسي لنسج الملابس الدافئة للمعتقلين والمعتقلات في السجون، لخياطة الأعلام التي ترفع في المظاهرات العامة، ولإيواء المطاردين والمطلوبين أمنيا لقوات الأمن الإسرائيلية، وكذلك قيام عدد من أمهات وأخوات المعتقلين بزيارة السجون الدورية ومراجعة المحامين ومتابعة المحاكم المستمرة. لذا تحول المنزل (الخاص) إلى ميدان تمارس فيه عدد من أعمال المقاومة ومن الأنشطة السياسية.

وقد ألقي الواقع المشار له سابقا أعباء هائلة على الحركة الوطنية الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني في محاولتها تنظيم صفوف النساء، وتجنيدهن في العمل الوطني على أسس مستمرة ومنظمة. فإلى أي حد استطاعت تلك الحركة رؤية وفهم ما تقوم به النساء من أدوار مختلفة- خاصة السياسية منها- في حياتهن اليومية بهدف أولا إظهار هذه الأدوار والاعتراف بها، ومن ثم تأطيرها وتنظيمها لتصبح «قوة سياسية» منظمة تلعب لصالح الوطن وأيضا لصالح النساء. هذا ما حاولت الحركة النسوية المنظمة أن تقوم به في ارتباطها بالحركة الوطنية الفلسطينية فيما بعد 1967، كما سيشار له لاحقا.

المرأة الفلسطينية والسياسة الرسمية

١- الحركة الوطنية الفلسطينية والمرأة

تشير الأدبيات التي تناولت أثر الحركات الوطنية على النساء في العالم الثالث إلى التأثير المتناقض لتلك الحركات على المرأة. فمن جهة ترى تلك الحركات -في معرض نضالها لتحقيق الهوية الوطنية والاستقلال الوطني- أن هناك ضرورة للحفاظ على «التقاليد» كأحد الأسس لإبراز الهوية الوطنية التي يعمل الاستعمار عادة على طمسها. في ظل هذه الرؤية يتم تجاهل نقد أسس توزيع القوة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية *السائدة في المجتمع التي تجعل النساء عادة في قاع السلم الاجتماعي*. من جهة أخرى تسعى *تلك الحركات* بغية تحقيق أهدافها لتوسيع قاعدة مؤيديها والمنخرطين في النضال معها، لذا تسعى في الوقت نفسه لخلق نموذج لامرأة «جديدة» تكون فاعلة ومنخرطة في النضال الوطني بغية تحقيق الاستقلال[38] . ويتم حل هذه المعضلة عادة بفصل ما يتعلق بنقد أسس النظام الاجتماعي السائد عن ما هو مطلوب لتفعيل المشاركة «السياسية» للنساء. ويتم ذلك عادة عن طريق توسيع مفهوم «المنزل Domesticity» وإعطائه معنى وطنياً ليصبح «سياسياً». تشير «البطريركية الجديدة أو المستحدثة» [39] -حسب شرابي- إلى «بنى كبرى (المجتمع، الدولة، الاقتصاد) وبنى صغرى (العائلة أو الشخصية الفردية) تسعى إلى» أن تلقي على عاتق النساء شرف مسؤوليات اجتماعية جديدة، يتم فيها الربط بين مهمة تحرر النساء وبين تحقيق السيادة الوطنية، وهو ما يربط النساء -وبشكل شرعي- برباط جديد، يبرر الخضوع والدونية Subordination « . يأخذ الربط بين ما هو قديم وما هو حديث عند تطبيقه على الحالة الفلسطينية أشكالا متعددة أحيانا يصبح زيادة الإنجاب من النساء «عملاً وطنياً»، أو أن تتحول مؤسسة الأمومة إلى أحد مكونات الخطاب الوطني وتصبح «أم الشهيد»[40]. لا يعني هذا أن النساء في ظل هذا الوضع هن فقط أدوات أو متلقيات سلبيات لما يطلب منهن، ولكن عادة ما تقدم

[37] Towards a State of Independence, Facts Information Committee. Jerusalem .1988.

[38] Fleischmann Ellen, *op.cit.* p. 10-14.

[39] شرابي، هشام: **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة العربية، بيروت 1992 ص. 21.

[40] ibid, p. 12.

الحركات الوطنية بعض الإمكانيات للنساء لتحدي ما هو سائد من قيم ثقافية واجتماعية ويدخلن في مجالات كن محرومات من دخولها سابقا. وهنا تعمل النساء على إعادة تشكيل ما هو «تقليدي» وإعطائه معنى يسمح لهن بممارسة مجال أنشطتهن الجديدة لتصبح «سياسية»[41].

وبالرغم من تزامن وضوح «قضية المرأة» في ذهن النخبة السياسية التنويرية مع تأسيس مشروع الدولة المستقلة، وارتباطها بمفهوم الحداثة لهذه الدولة -كما أشير سابقا- لم يكن لدى الحركة الوطنية الفلسطينية في العشرينيات والثلاثينيات رؤية لأهمية دور المرأة في النضال في تلك الحقبة. لذا ترك رؤية هذا الدور للنساء أنفسهن يطورنه حسب تطور الظروف الخارجية المحيطة بهن، والمتعلقة بمدى اشتداد القمع البريطاني ثم الصهيوني فيما بعد. قد يكون الاستثناء الوحيد في هذا التوجه هو محاولة بعض الأحزاب الأيدلوجية[42] - خلافا لبقية الأحزاب التي كانت في معظمها ذات بناء عائلي أكثر منه أيديولوجي- محاولة تنظيم فتيات المدارس للخروج بمظاهرات في المدن الرئيسية وخاصة عندما بدأت الأمور تتأزم بعد استشهاد الشيخ عز الدين القسام الذي حاول قبل استشهاده تنظيم نفس المجموعة فيما أطلق عليه رفيقات القسام.

٢- الحركة الوطنية الحديثة والمرأة (تشكل م. ت. ف)

تراوح موقف الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة تجاه المرأة بين الحداثة والتقليد، فمن جهة يلزم دور النساء لتوسيع المشاركة السياسية وبالتالي المقاومة، ومن جهة أخرى يلزم دور المرأة التقليدي للحفاظ على الهوية الفلسطينية التي ترتبط برؤية رمزية للمرأة كحافظة للتقاليد والعادات التي ترسخ دوراً تابعاً ومسيطراً على المرأة. وإذا استعرضنا الأيديولوجيات التي تم على أساسها التوجه للنساء والأشكال التنظيمية التي دعت الحركة الوطنية النساء للانتظام بها، وسنرى أنها تعكس هذه الازدواجية، وأنها تعاملت مع قضية المرأة من منطلق الاحتواء لتوظيفها سياسيا.

لذا سيتم التعرض لعلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة (م.ت. ف) بالنساء، وسيتم الإشارة بإيجاز للأحزاب السياسية التي انبثقت على اثر نكبة 1948، وذلك لرؤية التغير الذي طرأ على نظرة تلك الأحزاب للمرأة مقارنة بالأحزاب التي تواجدت قبل 1948. ونظرا لصعوبة التركيز على أماكن الشتات المختلفة التي لجأ لها الشعب الفلسطيني، وأيضا للطبيعة القومية لتلك الأحزاب، سيتم التطرق باختصار إلى أوضاع الضفة الشرقية والغربية (المملكة الأردنية الهاشمية آنذاك) وقطاع غزة، حيث تبلورت حركة نسائية فلسطينية في هذه المناطق أكثر من تبلورها في مناطق الشتات الأخرى، خاصة وأن الفلسطينيين كانوا يشكلون الجسم الأكبر من الحركة الوطنية في الأردن. ولم تكن المرأة الفلسطينية بعيدة عن هذا الواقع، بالإضافة للعمل الاجتماعي «القديم» من قلب الجمعيات الخيرية، فقد التحقت بالأحزاب السياسية السرية الموجودة في ذلك الوقت مثل الحزب الشيوعي الأردني، وحزب البعث، وحركة القوميين العرب. ولم يكن لدى هذه الأحزاب الأيديولوجية رؤية متكاملة لأهمية دور المرأة في النضال الذي يخوضونه من أجل «تحرير فلسطين»، وبالتالي لم يكن هناك برنامج خاص موجه للنساء، ولم يكن هناك توجه محدد أو برامج عمل واضحة للعمل بين النساء في المخيمات والريف، فوضع النساء العام ظل مرتبطا بدور إنتاجي هامشي ومؤقت، ارتبط بالخدمات داخل المخيمات، وبمساعدة الزوج والعائلة في الريف، والعمل في الخدمات والتعليم في المدن في ظل تنامي الإقبال على التعليم كمهنة للنساء. ولم يكن هناك طرح لمطالب نسوية محددة كشرط مسبق لتوسيع قاعدة النساء المنظمة، غير بعض الشعارات العامة. كان هناك تخوف من القيم والتقاليد السائدة في المجتمع، لذا كان يطلب

---

[41] *Ibid.* p. 13.

[42] حزب الاستقلال ذو التوجه القومي العربي والذي كان فاعلا فيه الاخوة زعيتر (عادل واكرم).

من النساء الأعضاء تجنب أي تحد لقيم المجتمع وتقاليده وهو ما قد يكون مؤشر لفصل تلك الأحزاب بين ما هو وطني وما هو اجتماعي وذلك بعكس رجال الإصلاح الديني من المسلمين في بداية القرن والذين ربطوا بشكل واضح بين عملية تغيير أوضاع المرأة وبين النهوض بالمجتمع ككل. ولذلك كان للنساء في بعض تلك الأحزاب خلاياهن الحزبية الخاصة امتدادا للفصل السائد بين الجنسين في المجتمع.

لم تسهم تجربة المرأة السياسية داخل الأحزاب في تلك الفترة في تغيير الواقع الاجتماعي للمرأة، فقد عانت من التمييز داخل هذه الأحزاب نفسها. لذا عقد في عام 1962 - في إطار حركة القوميين العرب- مؤتمر نسائي قومي (الوحيد من نوعه في أي تنظيم في ذلك الوقت، ولكن بمبادرة النساء) وكانت المشتركات فيه من سورية والأردن والعراق ولبنان وفلسطين لبحث أوضاع المرأة في المجتمع بشكل عام. وقد نتج عن هذا المؤتمر توصيات للقيادة حول مساواة المرأة التامة بالرجل داخل التنظيم وخارجه. كما قدمت توصيات حول العلاقة بين التنظيم وأعضائه، والتمييز بينهما داخل التنظيم الحزب. وطالبت التوصيات أيضا بمساواة النساء بالرجال في الوصول إلى مواقع قيادية، واتخاذ القرارات والمهمات النضالية، كما طالبت بتشكيل لجنة مشتركة تهتم بدراسة المشاكل النسائية[43]. ومن النتائج المهمة لانخراط المرأة في العمل الحزبي في ذلك الوقت كان كسر شكل العمل السياسي القديم للمرأة، والذي كان يغلف دائما بغلاف تقديم الخدمات الاجتماعية من قبل جمعيات خاصة بالنساء فقط. ومن جهة أخرى ساعد انخراط المرأة في العمل الحزبي في بناء عدد لا بأس به من الكوادر النسائية، التي لعبت دورا مهما في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1967[44].

أما في قطاع غزة الذي خضع للإدارة المصرية العسكرية التابعة لوزارة الحربية من عام 1949 حتى عام 1967، فقد كانت الظروف المعيشية بشكل عام أصعب مما هي عليه في الضفة الغربية. فعلى صعيد العمل السياسي كانت ظروف العمل بشكل عام اصعب مما هي عليه في الضفة الغربية على الأقل في بداية الخمسينيات نظرا لترسخ الأفكار المحافظة والمرتبطة بالفهم الشائع للدين، وأيضا لشعبية تنظيم الإخوان المسلمين في بداية الخمسينيات. ولكن مع توجيه ضربة قوية من قبل عبد الناصر لتنظيم الإخوان المسلمين، فتح مجال أكبر لعمل الأحزاب الأيديولوجية القومية، وبدرجة اقل الحزب الشيوعي الفلسطيني خاصة بعد 1959 (اعتقلت سميرة سابا، وصهباء البربري - من العناصر النشطة في الحزب في آب 1959)[45]. ففي 1954 أنشأ حزب البعث تنظيما حزبيا نسائيا بقيادة مي الصايغ، وكذلك نشطت بين النساء حركة القوميين العرب. كان للنساء تواجد في أهم المعارك الوطنية التي خاضها قطاع غزة في ذلك الوقت مثل: إفشال مشروع توطين اللاجئين في سيناء عام 1955، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع عام 1956، وإفشال «مشروع التدويل» عام 1975.

٣- تشكل م.ت.ف عام 1964 والمرأة

بالرغم من تشكُّل منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، غير أن قدرتها على قيادة الجماهير الفلسطينية وتوجيه دفة النضال الوطني لم تبدأ إلا بعد هزيمة الأنظمة والجيوش العربية - خاصة التقدمية - في حرب حزيران 1967. تبخرت الآمال الفلسطينية المعقودة على الأنظمة والجيوش العربية بتحرير فلسطين بعد هزيمة حرب حزيران، ودفعت الفلسطينيين للاعتماد على أنفسهم وقواهم الذاتية لأخذ زمام المبادرة بأيديهم لحين تحسن شروط النضال العربي الإسرائيلي. ورفعت م.ت.ف شعارات تتعلق «بحرب التحرير الشعبية

[43] **المراة ودورها في حركة الوحدة العربية** , بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. نيسان 1982. ص. 216-217.

[44] أبو علي، خديجة : **مقدمات حول واقع المراة وتجربتها في الثورة الفلسطينية**. بيروت، منشورات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.1975 ص. 44-55.

[45] أبو عمرو، زياد : **اصول الحركات السياسية في قطاع غزة**، عكا، دار الأسوار. القدس 1987.

طويلة الأمد» والكفاح المسلح, بالإضافة لشعارات عامة أخرى مثل «التحرير طريق العودة». طبعا رفع هذه الشعارات يفترض أخذ قضية المجموعات الاجتماعية المختلفة -وخاصة المهمشة منها- بعين الاعتبار حين التفكير في ضرورة أيجاد افضل السياسات لتنظيم صفوفها في المقاومة. كما يفترض توجيه اهتمام خاص بالنساء وبأوضاعهن سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية أو الثقافية، بهدف التغلب على العقبات التي قد تحد من مشاركتهن مشاركة فعالة ومستمرة في النضال الوطني. فإلى أي مدى عكس أداء المنظمة وسياساتها وأد بياتها هذا الاهتمام.

تمتعت م.ت.ف بقوة واستقلالية بعد هزيمة الأنظمة العربية، ولكن لم تؤد مباشرة إلى خلق مؤسسات جديدة, فمعظم المؤسسات الشعبية المرتبطة بالمنظمة وجدت بعد تأسيسها مباشرة مثل اتحاد المرأة الفلسطينية واتحاد العمال والكتاب والمعلمين .... الخ. ولكن الجديد في الأمر هو مدى الاستقلالية التي تمتعت بها تلك المؤسسات في علاقتها بالجمهور الفلسطيني أينما وجد، حيث كانت الأنظمة العربية وخاصة في الأردن ولبنان تفرض الكثير من القيود مما أدى لتحول عدد من المؤسسات إلى رؤوس بدون قاعدة. (على سبيل المثال دخلت قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى الضفة الغربية وكان مقر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مغلقاً بقرار من السلطات الأردنية منذ بداية عام 1967). ودفعت الشعارات المشار لها م. ت. ف إلى التوجه لجماهيرها وتأطيرها ولتظهر تميزها عن النظم الشمولية العربية التي كانت تخشى تنظيم الجماهير.

عكس الميثاق الوطني الفلسطيني الذي عدل في 1968 الأسس التي تم عليها استدعاء الجماهير للنضال. اشتمل الميثاق على 33 مادة، ركزت بمجملها على تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية، وعلى تأكيد استقلالية المنظمة كقيادة وطنية للشعب الفلسطيني. وبالرغم من أن الميثاق الوطني عدل عن الميثاق القومي الذي صدر في عام 1964 لكي يعكس دخول القوى الراديكالية ذات التوجهات الاشتراكية وسيطرتها على القيادة في داخل م. ت. ف في مواجهة القوى المحافظة والممالئة للأنظمة العربية (يقصد قيادة احمد الشقيري) غير أن هذا الانقلاب لم يعكس تغيراً جذرياً في التوجهات الأيديولوجية التي تم استدعاء الجماهير على أساسها. إذ لم يشر لأي فئة أو مجموعة اجتماعية بعينها ستقوم بحمل هذه التوجهات، وتم مخاطبة الجمهور بصفة عامة ومجردة مثل «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه» (مادة 3) أو «أن الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول». وتم التأكيد على نقطة تتعلق «بان التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هو من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية» (المادة 8). أما تحديد الشخصية الفلسطينية كما ورد في المادة الرابعة التي نصت «أن تلك الشخصية تنتقل من الأباء إلى الأبناء». وفيما يتعلق بتعريف من هو الفلسطيني فقد حددت المادة الخامسة «بأن كل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد عام 1947 داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني». وفيما يتعلق بمشروع الدولة المستقبلية -بعد التحرير- فقد نصت (المادة 16) أن « »تحرير فلسطين من ناحية روحية, يهيئ للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية، وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز، سواء على أسس العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو الدين ..الخ».

وتشير مراجعة المواد السابقة إلى أن الشروط التي تم على أساسها استدعاء النساء للنضال الوطني لا يوجد بها شيء للنساء -كما للمجموعات الاجتماعية الأخرى- ولكن لا يوجد حتى آفاق مستقبلية للتغيير؛ فالجنسية تحدد على أساس الأب كما هو سائد في دول الأنظمة العربية «الرجعية» والمجتمع المستقبلي - بعد التحرير- لم يتم التطرق فيه للمساواة بين الجنسين مثلا كأحد معايير المساواة وعدم التفرقة، وهو ما يعكس عدم حساسية لأوضاع المرأة الفلسطينية التي ترزح في بنى اجتماعية ترى أن دورها الأساسي هو في رعاية بيتها

وأسرتها، وهو الشيء الذي سيعيق بالضرورة تنامي دورها الوطني في النضال، وهو ما كانت تسعى المنظمة لجر النساء إليه. هذا في الوقت الذي كانت فيه أنظمة عربية مجاورة مثل سوريا، ومصر وتونس - أقل راديكالية من المنظمة في حينه- تقوم بتطبيق سياسات اجتماعية وتشريعية عميقة لتنمية أوضاع النساء في بلدانها بهدف الخروج من حلبة التخلف والفقر، ولإشراك النساء بفاعلية في عمليات التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

ولم يكن ميثاق المنظمة -وبالرغم من أهميته- الوحيد الذي لا يعكس الموقف من المرأة في الثقافة السياسية الفلسطينية، بل هناك أيضا وثائق أخرى تتعلق بالتوصيات المختلفة للمجلس الوطني الفلسطيني، دفاتر اليوميات الفلسطينية، وتصريحات القادة والزعماء، ومنشورات دائرة الإعلام التابعة للمنظمة[46]. ولكن ما قد يستحق التوقف النقدي أمامه هو موقف حركة فتح - التنظيم الرئيسي والمؤثر اكثر من غيره على منظمة التحرير الفلسطينية. ففتح تاريخيا رفضت الخوض في احتياجات ومطالب الفئات والمجموعات الاجتماعية المختلفة والمعبر عنها بتنظيمات واتحادات شعبية مختلفة سواء للمرأة، وللطلاب وللعمال أو حتى للاجئين. معتبرة أن الخوض في احتياجات المجموعات المختلفة يعد موقفاً نظرياً بحتاً نظرا لتضرر الجميع من احتلال فلسطين، كما انه يؤدي أيضا إلى تفتيت الوحدة الاجتماعية، وهي الشرط الضروري لاستنهاض كل الطاقات الوطنية[47]. أما فيما يتعلق بالمرأة تحديدا، وبالرغم من حث النساء على الانخراط في صفوف الثورة، إلا أن ذلك لم يعنى الاعتراف بدور المرأة، وقد عبر عن ذلك منير شفيق أحد قادة فتح والمنظرين بها في السبعينيات عن مسألة المرأة بتحديد أن الرجال والنساء لهم مصلحة سياسية متطابقة، وإن النساء لا يخضعن لأشكال اضطهاد مختلفة عن تلك التي يخضع لها الرجل، وبالتالي لا يوجد ضرورة تستدعي أشكال تنظيم وتعبئة لهن تختلف عن بقية الشعب، وليس لهن قضايا تختلف عن ما يواجهه بقية الفلسطينيين، ألا وهي القضية الوطنية. لذا يجب أن تنتظر المطالب لما بعد تحقيق الاستقلال الوطني، وأن النقطة الأساسية هي كيفية توفيق النساء بين واجباتهن الأسرية وبين النضال الوطني[48].

واللافت للنظر هنا أن م.ت.ف لم تكن تحوي عناصر محافظة فقط، بل ضمت منظمات يسارية ماركسية أيضا تستهدف في برامجها تحرير المجتمع من «كل» أشكال الاضطهاد. فتنظيم فتح تاريخيا لم يتوقف أمام برامجه الاجتماعية لتحديدها، واكتفى دائما بطرح شعارات عامة يجمع عليها الجميع بمختلف خلفياتهم الطبقية. أما التنظيمات الماركسية وتحديدا الجبهة الشعبية، وفيما بعد، الجبهة الديمقراطية فكانت تعد تنظيمات نصية تستقي مواقفها النظرية بشكل عام، وفيما يتعلق بالمرأة بشكل خاص من النصوص الماركسية الكلاسيكية التي كانت تحدد أن مرحلة الثورة الوطنية اسبق على مرحلة الثورة الديمقراطية وان المرأة تتحرر بالتحرر الوطن، وبعد بناء الاشتراكية مع الاعتراف في نفس الوقت أن اضطهاد المرأة، لن ينتهي بتحرر الوطني، ولكن سيأخذ أبعاداً أخرى طويلة المدى[49]. وبالرغم من اعتراف قائد يساري مرموق مثل جورج حبش بأن «قضية المرأة قضية مبدئية وأخلاقية، وأن موقف الجبهة الشعبية من قضية المرأة ينبع من موقف أخلاقي بالأساس، لأن من يضطهدون غيرهم ليسوا بأحرار»[50] . ولكن لم تكن هناك أية محاولة جدية حتى لتطبيق المقولات الكلاسيكية الماركسية المتعلقة بالمرأة، وأهمية النظر لتقسيم العمل الجنسي وملكية وسائل الإنتاج

[46] Peteet, *op.cit* , p. 160 .

[47] الحسن، هاني : فتح بين النظرية والتطبيق. **مجلة شؤون فلسطينية** ص، بيروت 1972.

[48] *Ibid.*, p. 161 .

[49] *Ibid.*, p. 164

[50] *Ibid.*, p.164 .

لفهم أصل دونية المرأة في المجتمعات، بالرغم من الاعتراف بأن المقاومة لم تبلور سياسة واضحة تجاه المرأة، ووضعت النساء اللوم في ذلك بالأساس على الجبهة الشعبية لعدم ضربها المثال في كيفية تنظيم النساء على أسس مختلفة عن بقية التنظيمات، منتقدة بذلك الأسس الأيديولوجية والاجتماعية التقليدية التي يتم الاعتماد عليها في تنظيم النساء، وكيف أن هذه الأسس تمنع المشاركة الكاملة والحقيقية للنساء[51]. ولكن بالرغم من ذلك تم التركيز المبالغ فيه على ضرورة انخراط النساء في النضال والكفاح المسلح، ولم يتم التوقف أمام الأدوار المتعددة التي تقوم بها النساء في المجتمع، وأثر الدعوة لانخراطهن في العمل الوطني على تلك الأدوار. فكان الخطاب السياسي في ذلك الوقت يتخبط بين نموذجين، إما نموذج المرأة الأم البطلة (أم الشهيد، اللاجئة، الفقيرة والمكرسة حياتها لأسرتها وأولادها) أو نموذج الفدائية البطلة وهي في الأغلب الشابة، المتعلمة، التي تخلت عن كل شيء في حياتها الاجتماعية لتكرسها تماما للنضال والثورة.

فالتركيز على إظهار الدور الأول كان بمثابة تركيز على الدور السلبي للمرأة في النضال، والذي يأخذ شكل تقديم الرعاية للأبناء «المقاتلين»، والتفاني من أجل السهر على راحة الأسرة. إن هذا الإظهار مجَّد دور المرأة التقليدي في قلب الأسرة، دون أن يتم محاولة تغييره. والتمجيد هنا لا يتنافى مع إقرار وقبول علاقات القوة الاجتماعية السائدة، وقبول دونية وضع المرأة بها وهو ما يحد بالطبع من إمكانية تنظيم النساء بشكل أوسع، وانخراطهن في النضال على أسس أكثر ثباتا واستمرارية. وتركت المرأة في هذا النموذج لتلعب في الأساس دوراً عفوياً -غير رسمي-، ويعتمد على الهبات أو أوقات المد الجماهيرية المختلفة، أو على المعارك التي تفرض فرضاً على أماكن تجمعات الفلسطينيين. أما النموذج الثاني وهو نموذج المرأة الفدائية البطلة، فكثيرة هي الروايات التي تفيد أن المرأة هي التي فرضت نفسها فرضا للقيام بهذا الدور، وبالتالي كان مرغوب أن تقوم المرأة بهذا الدور، ولكن في الوقت نفسه كان هذا الدور نفسه يثير البلبلة والربكة لتلك التنظيمات عندما يأتي الحديث عن التبعات الاجتماعية لهذا الدور.

ظهر في أوائل السبعينيات كتابان ينتقدان أداء المقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها تجاه موضوع المرأة مثل عدم وجود برنامج واضح يتم على أساسه استدعاء النساء، وكذلك الاستعاضة عن هذا البرنامج بشعارات عامة[52] . وأيضا تقسيم العمل على أساس جنسي داخل الأحزاب والمنظمات السياسية الذي اتبع التقسيم نفسه السائد في المجتمع (الرجال في مراكز اتخاذ القرار والنساء في مجال الخدمات والمساندة). كذلك الطلب من النساء والتأكيد عليهن على عدم تحدي القيم والتقاليد السائدة، وكذلك احترام وتقدير دور العائلة. ويعد هذا الانتقاد صحيحاً، ليس فقط للمرأة، ولكن أيضا لكل المجموعات الاجتماعية التي استدعيت للانخراط في النضال الوطني سواء اللاجئين أو الطلاب أو لنساء[53].

وعلى هذا الأساس طلب من النساء في الشتات وفي الأراضي المحتلة بعد 1967، الانخراط في الكفاح المسلح، وتم تدريب البعض على العمل العسكري، وحتى اختطاف الطائرات (كما ساد هذا الأسلوب لفترة في أوائل السبعينيات) ولكن بقيت نسبة النساء قليلة مقارنة بالذكور. وان كان ظهور بعض النساء «النموذج» أمثال فاطمة برناوي، ورندة النابلسي، وعائشة عودة، ورسمية عودة، وشادية أبو غزالة، ولطفية الحواري وليلى خالد، بالإضافة لصور نساء يمسكن بالسلاح بنظرات واثقة ساعد على إعطاء صورة غير تقليدية وغير نمطية للأدوار التي بإمكان المرأة الفلسطينية أن تلعبها إبان مرحلة التحرر الوطني. ولكن وبالرغم من كل

---

[51] *Ibid*, p. 164 .

[52] ظهر في عام 1973 كتاب لغازي الخليلي «**المرأة الفلسطينية والثورة**» وكذلك كتاب خديجة أبو علي «**مقدمة عن واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية**» ونشر باسم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ولكن مع ورقة تحمل تنصل الاتحاد من الأفكار التي وردت في الكتاب.

[53] باميلا آن سميث: **فلسطين والفلسطينيون**، 1984.

إسهام العمل العسكري للمرأة -وبالرغم من رمزيته- بقوة في إظهار المرأة، وبأن المرأة تستطيع أن تلعب دورا مؤثرا في النضال، كما أسهم هذا الدور في تشجيع النساء على طرح موضوع أن للمرأة في الثورة قضية تستحق أن توضع على جدول أعمال الحركة الوطنية كما سيتطور الأمر لاحقا.

٤- المرأة ومراكز اتخاذ القرار في مؤسسات الثورة

إن الدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية في صفوف الثورة الفلسطينية خاصة في مراحل مدها الوطني سواء في الأردن -قبل هزيمة أيلول- أو لبنان - قبل الغزو الإسرائيلي في 1982 - لم يدرس بعد بكافة جوانبه، ولكن بالإمكان القول إن تبعية المرأة للرجل السائدة في المجتمع الفلسطيني وهي التي انعكست في الميثاق الوطني الفلسطيني. ظهرت أيضا في الممارسة السياسية داخل م.ت.ف حيث لم تمثل امرأة واحدة في اللجنة التنفيذية الفلسطينية من بداية تأسيسها في سنة 1964 وحتى اليوم 1999، كذلك في المجلس الوطني الفلسطيني (البرلمان) بلغ عدد النساء حتى تاريخ 1987 ثماني نساء من مجموع 426 عضواً، أي بنسبة 8.1 ٪، يمثلن جميعا اتحاد المرأة الفلسطينية والذي نجح في الزج بهن لعضوية المجلس بالرغم من فشل اتحادات أخرى في ذلك (ماعدا اتحاد المعلمين). هذا وقد نجح الاتحاد العام للمرأة بتمثيل الخمسة العشرة عضوة - كافة عضوات الهيئة الإدارية- في المجلس الوطني بعد عام 1991. أما في جلسة المجلس الأخيرة التي عقدت في عام 1996 في غزة فقد أصبح عدد النساء 56 من 688، أي بنسبة 8٪. ويشير هذا إلى زيادة تمثيل النساء بشكل مستمر في هذا المجلس بعد أن كن ممثلات بعضوين فقط في بداية السبعينيات. ربما لا يعني هذا التمثيل شيئا على مستوى البرامج والخطط الموجهة للمرأة، ولا يخفف من ذكورية البناء السياسي الفلسطيني في تلك الفترة، وكذلك الثقافة السياسية الذكورية التي ظهرت بالإضافة لتبلورها في الميثاق الوطني الفلسطيني في الممارسة داخل أجهزة م.ت.ف أيضاً في ذلك الوقت، وكذلك الأحزاب السياسية التي انضوت تحت لوائها, حيث نظر للمرأة «المتحررة» نظرة استخفاف على أنها هدف «سهل» لمن يرغب في التقرب، أو أنها «مسترجلة» لو أبدت جدية مفرطة في علاقاتها بالآخرين، بالإضافة لتكريس دورها في غالبيته في مجال الخدمات الصحية والتعليمية أو الاجتماعية. وقد لخص هذا الوضع غازي الخليلي بقوله: «إن قضايا المرأة عكست اختلاف التوجهات النظرية للتنظيمات السياسية المختلفة التي فضلت من اجل الحفاظ على «الإجماع الوطني» أن تتجنب تحدي البناء البطريركي والعزل الممارس على النساء من قبل كثير من الفلسطينيين»[54]. دفع هذا النقد العلني قادة التنظيمات السياسية الأساسية العاملة في بيروت للإعلان علنا بأنهم يدعمون المرأة في مطالبها، وانتهى الأمر بأن دعا الاتحاد العام للمرأة لندوة يشترك فيها كل قادة المقاومة لمناقشة الوضع الاجتماعي -الاقتصادي للمرأة التي تقرر على أثرها زيادة عدد تمثيل النساء في المجلس الوطني الفلسطيني[55] . أما في المنظمات الشعبية سواء اتحاد المرأة أو منظمات الهلال الأحمر أو غيرها من المؤسسات فقد انخرط عدد كبير من النساء عملن في كل مجالات الرعاية والدعم للمقاتلين وللثورة.

قد يصعب تقييم الدور الذي لعبه الاتحاد العام للمرأة في محطة النضال الوطني الرئيسية في ذلك الوقت (لبنان) ولكن يبدو أن الانتقادات التي بدأت تظهر علنا من قبل كوادر نسائية نشطة في الاتحاد أثمرت في إتاحة فرص أكبر لبعض الكوادر النسائية أن تترأس بعض المؤسسات الاجتماعية - الاقتصادية المهمة مثل مؤسسة رعاية أسر الشهداء، وكذلك مؤسسة صامد (رأست الأولى انتصار الوزير والثانية أم ناصر)، بالإضافة لزيادة التمثيل

[54] الخليلي، غازي : «المرأة الفلسطينية والثورة»، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977.

[55] Kawar, Amal:"Women's Participation in the Palestine Liberation Organization" in *Women and Politics Worldwide*, Edited by Barbara J: Nelson and Najma Chowdhury, Yale University Press. New Haven & London. P. 554.

داخل المجلس الوطني. قد يكون قرب تلك الكوادر النسائية من قيادات الصف الأول من الرجال في المنظمة له علاقة أيضا بزيادة تأثيرهن، إلا أن ارتباط الاتحاد ماليا بالمنظمة (كان يحصل على ميزانيته من الصندوق القومي الفلسطيني) أدى لمركزية القرار في يد حفنة قليلة من الكوادر, كما أن وقف الدعم بعد الخروج من بيروت أدى لشلل عدد من البرامج. وقد استفادت الحركة النسائية في المناطق المحتلة من تجربة الاتحاد في إثارة نقاش غني عن جدوى الارتباط والاعتماد على السلطة الفلسطينية، أو الالتصاق ببرامجها بعد وصولها لأرض الوطن.

أما بخصوص تمثيل النساء في الأحزاب السياسية، ففي التنظيم الأم فتح نجد انه ابتداء من الثمانينيات هناك بعض المؤشرات على تقدم تمثيل المرأة في مؤتمرات فتح العامة أولا، ثم في مراكز اتخاذ القرار العليا فيما بعد. ففي المؤتمر الرابع لفتح في،1980 احتلت النساء 14 مقعدا من 450 (3٪)، وانتخبت أم جهاد أول امرأة ممثلة في المجلس الثوري لفتح. في المؤتمر الخامس في 1989 مثلت 80 امرأة من مجموع 1100 عضوا (7٪)، وصعدت 6 نساء للمجلس الثوري وانتخبت أم جهاد للجنة المركزية لحركة فتح[56]. والجدول التالي يظهر نسبة النساء في الهيئات والمواقع القيادية في التنظيمات الفلسطينية المختلفة حتى نهاية عام 1997:

جدول 1- مشاركة الإناث في الفصائل السياسية

الفصيل السياسي	نسبة المشاركة (٪)	
فتح		
مؤتمر الحركة العام	25	
اللجنة المركزية	5	
المجلس الثوري	33	
اللجنة الحركية العليا	40	
المجلس الحركي الموسع	11	
المجموع	28.5	
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين		
اللجنة المركزية العامة	10	
اللجنة المركزية الفرعية المنبثقة عن اللجنة المركزية	20	
قيادة الفرع في الأراضي الفلسطينية	11	
مؤتمر الفرع	10	
الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)		
المكتب التنفيذي	30	
اللجنة المركزية	19	
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	**الضفة الغربية**	**قطاع غزة**
اللجان اللوائية	17	9
القيادة المركزية	18	13
سكرتارية القيادة المركزية	غير متوفر	9
اللجنة المركزية العامة	19.5	16.5

● لا تتوفر بيانات حول حزب الشعب، الجهاد الإسلامي وحركة حماس

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. **المراة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات**. رام الله-فلسطين. ص171.

[56] *Ibid.* p. 555.

ومن الملاحظ هنا أن نسبة تمثيل النساء في المواقع القيادية العليا في التنظيمات اليسارية أعلى مقارنة بتنظيم فتح، الذي فيه نسبة تمثيل للنساء أعلى في المستويات العامة (المؤتمر الحركي العام) بينما تبلغ النسبة في اللجنة المركزية 5٪. وفي هذا الصدد من الملاحظ أن نسبة تمثيل النساء في المستويات المختلفة ازداد بعيد الانتفاضة وبالأساس نتيجة مطالبة النساء بذلك خاصة بعد الدور الذي قمن به أثناء الانتفاضة.

الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة

المقصود بالحركة النسوية الحديثة تلك المنظمات والمجموعات والشرائح النسوية التي عبرت عن نفسها في أشكال تنظيمية جديدة، ووضعت أهدافاً وخططاً وآليات عمل جديدة لتواكب التغييرات التي حدثت على مستوى البناء السياسي والتنظيمي الذي تبلور بتشكل منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، والذي وجد فعليا على الأرض بعد هزيمة حزيران 1967، يضاف إلى ذلك أشكال تنظيمية سابقة على تشكل تلك التنظيمات الجديدة التي تؤسس صلات مستمرة مع النساء، بهدف نشر الوعي، أو تقديم خدمات، لذا سيدخل عدد من الجمعيات النسائية وأيضا المراكز النسوية ضمن هذه الحركة التي عبرت عن برامجها ونشاطاتها وطبيعة عملها أثناء الانتفاضة الفلسطينية في عام 1987. وكما أشير لذلك سابقا، من الصعب فصل تشكل وتطور الحركة النسوية الفلسطينية عن الحركة الوطنية الفلسطينية في كافة مراحل وجودها.

تنظيمات الحركة النسوية الفلسطينية

تشتمل الحركة النسوية الفلسطينية على أشكال متنوعة من التنظيمات تبدأ بعدد من الجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات متنوعة للجمهور العام أو للجمهور النسائي إضافة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية - فرع الداخل - الذي من الصعب فصله عن الجمعيات الخيرية المتواجدة في المناطق المختلفة، كذلك عددا من الأطر النسوية الجماهيرية المرتبطة عضويا بالأحزاب السياسية، وكذلك عددا من المراكز النسوية المتخصصة التي بدأت في الظهور إبان الانتفاضة. ويعكس هذا التنوع في الأشكال التنظيمية تنوعا آخر على مستوى الأهداف والبرامج والرؤية، إضافة لدرجة الوعي والمعرفة باحتياجات المرأة في مواقع تواجدها المختلفة.

١- الجمعيات الخيرية النسائية

في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 82 جمعية خيرية نسائية[57]، يتركز معظمها في الضفة الغربية (73)، والباقي في قطاع غزة (9). وتتركز معظم جمعيات الضفة في منطقة القدس (18)، تليها منطقة رام الله (14)، ونابلس (13). كما أشير سابقا يرجع تاريخ تأسيس بعض هذه الجمعيات لأوائل العشرينيات وبعضها الآخر تأسس في منتصف التسعينيات وما زال عدد منها يؤسس حتى هذا التاريخ. وتتفاوت أهداف هذه الجمعيات بين تقديم خدمات لفئات مختلفة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، أيتام، أرامل، فقراء أبناء شهداء ومعتقلين. وتقديم خدمات صحية للأم والطفل، ولرعاية الأمراض المزمنة، وللعناية بالأسنان، والعلاج الطبيعي .. الخ. كذلك تقديم فرص عمل للنساء الفقيرات، وفرص تعليم، وفرص تدريب، وتقديم خدمات مساندة للنساء العاملات مثل دور الحضانة، ورياض الأطفال، ومكتبات للأطفال وكذلك المأكولات الجاهزة ونصف المصنعة. إضافة لإنتاج عدد من السلع المختلفة مثل الملابس الصوفية أو الجاهزة أو لعب للأطفال. وقد أضيف لهذه

[57] المقصود بجمعية خيرية نسائية أن تدار من قبل نساء، وأن تقدم بالضرورة خدمات للنساء، المصدر : لجنة الدراسات النسوية، دليل المؤسسات النسوية الفلسطينية، مركز بيسان للبحوث والإنماء. 1993. ص. 7

الشرائح شريحة جديدة أثناء الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في كانون الأول 1987، واستهدفت متضرري الانتفاضة من معاقين وجرحى وأسر شهداء. كذلك تعمل تلك الجمعيات في خدمات إنتاجية مثل التطريز والقش وغيرها، وكذلك خدمات التدريب المهني ومحو أمية النساء، ونشر الوعي الصحي والغذائي والتربوي، ومؤخرا بدأ بعضها يعمل في نشر الوعي القانوني والنسوي.

وتتوزع تلك الجمعيات في المدن، وبدرجة أقل في القرى. ويديرها عادة مجالس إدارة منتخبة -مفترض كل أربع سنوات- من جمعيات عمومية تشمل أعضاء وعضوات الجمعية، ولكن عادة ما يكون عمل الجمعية مركزاً على شخصية مركزية تكون في يدها معظم السلطات، وتستمر في منصبها لفترات طويلة تبلغ عشرات السنين (تصل أحيانا لأكثر من خمسة عقود). هذه الجمعيات مسجلة، ولها صفة قانونية حسب قانون الجمعيات الذي كانت تطبقه السلطات المتعاقبة على المجتمع الفلسطيني، والذي تم تطبيقه أيضا من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية طوال فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، والذي مازال مستمرا في معظم القرى الفلسطينية. إن خضوع هذه الجمعيات لقانون كان يشرف عليه المحتل جعلها هدفا سهلا لمنع نشاطاتها السياسية والوطنية وذلك عن طريق التدخل في الأنشطة الوطنية المختلفة، وإلغائها، أو حتى في النشاطات التي استهدفت جمع تبرعات لتمويل مشاريع تلك الجمعيات وهو ما أثر في دورها السياسي أثناء فترة الاحتلال. ولكن مع ذلك لعبت تلك الجمعيات دورا مهما في تأكيد الانتماء للهوية الوطنية، وكذلك في بث شعارات م.ت.ف السياسية، ولكن دون استهداف تنظيم النساء، وتم الاكتفاء باستدعاء النساء وقت الحاجة (للمشاركة في المظاهرات أو الاعتصامات)، وكان يتم العمل بناء على شبكات العلاقات الاجتماعية القائمة التي تقوم بها النساء أساسا. كذلك تم المبالغة في تقدير واحترام دور الأسرة، والتباهي بعدم تهديد أو حتى نقد تقسيم الأدوار والعمل بين الرجل والمرأة في داخل الأسرة أو في الهياكل الاجتماعية - السياسية الأخرى السائدة في المجتمع. وفي هذا الإطار نظر للعمل الاجتماعي السياسي الذي تقوم به النساء في تلك الجمعيات على انه دور وطني مهم وضروري، لكن لا يجب القيام به على حساب دور المرأة الأساسي في رعاية بيتها وأسرتها .لذا جذبت الجمعيات النساء التي لا تتعارض أدوارهن الاجتماعية مع نشاطهن في تلك الجمعيات مثل النساء غير المتزوجات، أو اللواتي تخطين سن الإنجاب، ولديهن إمكانية التحرر بدرجة اكبر- من غيرهن- من مسؤوليات البيت والأسرة.

أما جمهور النساء العام - خاصة المرأة المنجبة - فقد طلب منها زيادة النسل كأحد استراتيجيات مجابهة الاحتلال، كذلك إنكار بل استنكار أية مطالب نسوية خاصة بزيادة مشاركة النساء في مؤسسات م.ت.ف سواء في الداخل أم في الخارج. ولكن، بالإمكان القول أن تلك الجمعيات عملت على تلبية الحاجات العملية للنساء وتطوير آليات صمود للعائلات ضحايا سياسات الاحتلال، سواء في حالة استشهاد معيل العائلة أم سجنه أم إبعاده، خاصة في ظل غياب سلطة وطنية تعمل على تقديم مثل تلك المساعدات، دون أن تكون تربة خصبة لتفريخ أو تنظيم كوادر قيادية نسوية، كما نجحت في ذلك الأطر النسوية التي تشكلت فيما بعد، حيث لم يكن ذلك من بين أهداف تلك الجمعيات. ولقيادات تلك الجمعيات شرعية كبيرة في المجتمع المحلي، خاصة في الأوساط الأكثر تقليدية، ولكن في الوقت نفسه هناك تململ من الأجيال الأصغر سنا من مسألة احتكار السلطة، وعدم التجديد في البرامج والرؤى. ومن الجدير ذكره أن هذه الجمعيات تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام 1994، أي بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعمل الجهات الحكومية وبعض المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية لتحويل تلك الجمعيات من أدوات تقديم خدمات إلى منظمات تنموية تسعى لتغيير وضعية المرأة والأسرة إلى الأفضل ليس عن طريق تلبية حاجات المرأة العملية فقط، ولكن الاستراتيجية أيضا. بمعنى تحويل سياساتها من النهج الخيري إلى النهج التنموي، خاصة وأن البعض منها يتميز بكونه في مناطق ريفية محرومة من خدمات ومشاريع التنمية المركزية.

٢- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

نشأ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في عام 1964 كأحد القواعد الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونشأ بمبادرة النساء أنفسهن، خاصة العاملات في ذلك الوقت في جمعيات خيرية مختلفة. ويسعى الاتحاد بالأساس لتنظيم وتعبئة الطاقات الفلسطينية «من اجل تحقيق التحرير الوطني الديمقراطي»[58] وتفصل أهداف الاتحاد في (المادة 4) التي تشمل 13 بندا أهمها كالتالي: يعمل الاتحاد على تحقيق أهداف الثورة الفلسطينية الديمقراطية على كامل أرض فلسطين ملتزما بالميثاق الوطني الفلسطيني، ومؤمنا أن ذلك لا يتم إلا بالكفاح المسلح، معززا بأشكال النضال الأخرى. ثم حشد وتنظيم طاقات المرأة الفلسطينية أينما كانت، وتعبئة كافة إمكاناتها في خدمة القضية الفلسطينية، والإسهام الفعال في معركة تحرير الوطن المحتل وإبراز شخصية المرأة الفلسطينية بإشراكها في جميع مجالات العمل التنظيمي والنضالي في مختلف المستويات والميادين على الصعيدين العربي والدولي. والنضال من أجل مساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق والواجبات، وتوعية المرأة الفلسطينية لممارسة حقوقها التي اكتسبتها وانتزعتها من خلال مسيرتها النضالية الطويلة. ثم الدفاع عن مصالح المرأة الفلسطينية المادية والمعنوية والنضال لرفع مستواها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وأخيرا التأكيد على الترابط الكامل بين قضية التحرر الاجتماعي للمرأة الفلسطينية وقضية النضال من أجل التحرر الوطني.

والجدير ذكره أن تلك الأهداف السابقة مقترح اختصارها في مشروع اللائحة الداخلية الجديدة في بداية عام 1998 والتي هدفت إلى تعزيز وحدة الحركة النسائية في فلسطين بمختلف اتجاهاتها، وتنظيم جهود النساء وتعبئة طاقاتهن، إلى جانب جماهير الشعب من أجل: أولا، إنجاز الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة، وتقرير المصير، وتجسيد دولة فلسطين وعاصمتها القدس. وثانيا، الارتقاء بدور المرأة في المجتمع، وزيادة إسهامها في عملية التنمية الشاملة، وبناء مؤسسات دولة فلسطين من خلال تنسيق وتوحيد الجهد النسائي في مجالات العمل المختلفة. ثالثا، النضال من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات انسجاما مع نصوص وثيقة الاستقلال التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة عام 1988، وتعزيز دور المرأة في مواقع صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي. رابعا، إبراز شخصية المرأة الفلسطينية بإشراكها في جميع مجالات العمل السياسي والاجتماعي والتنموي في مختلف المستويات والميادين على الصعيدين العربي والدولي. وأخيرا، توعية المرأة لممارسة حقوقها التي اكتسبتها وانتزعتها من خلال مسيرتها النضالية والطويلة والدفاع عن مصالحها المادية والمعنوية.

إن تغير الأهداف السياسية جاءت لتلائم الواقع الذي تم اكتشافه بعد عودة الأمانة العامة للاتحاد إلى أرض الوطن، وكذلك التركيز على الأهداف التنموية التي يستلزمها بناء السلطة الفلسطينية، تلك الأهداف التي انعكست بقوة في إسهام الاتحاد في بلورة «الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية» المقرة في 6/14/ 1997 في مدينة رام الله.

تختلف مسيرة عمل الاتحاد العام في الشتات -خاصة في لبنان مركز تواجد الثورة بعد الرحيل من الأردن بعد هزيمة أيلول 1970 - عن مسيرة الاتحاد في الأراضي المحتلة بعد عام 1967 على كافة المستويات التنظيمية والفكرية. فبينما عكست قوة النساء المنظمات في أحزاب ومنظمات منضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق السيطرة على قيادة الاتحاد في منتصف السبعينيات مستبعدة بذلك القيادة

[58] الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الأمانة العامة «النظام الأساسي والداخلي الذي أقر في المؤتمر العام الرابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية»، المنعقد في تونس بين 4/30- 1985/5/6. ص.3.

السابقة التي كانت تعبر عن جيل الجمعيات الخيرية، نجد أن هذا التغيير لم يحدث على فرع الاتحاد في الأراضي المحتلة. فلم يسع الاتحاد العام للمرأة في عهد الاحتلال لتنظيم النساء، لكونه عدٌ تنظيما غير قانوني بصفته أحد مؤسسات م.ت.ف وأبعدت رئيسته (زليخة شهابي)، وضيق على العناصر النشطة فيه. لذا لم يستطع الاتحاد أن يجمع العناصر النسائية التي بدأت تنضم لصفوف التنظيمات السرية، وتنخرط في العمل العسكري والسياسي للمنظمات والأحزاب السياسية المتواجدة في ذلك الوقت. ولكن كان الاتحاد وراء تنظيم أول مظاهرة جماهيرية نسائية بعد أسابيع قليلة ضد الاحتلال في الوقت الذي كان فيه الجميع ما زال يعيش تحت صدمة الهزيمة. وتركز عمل الاتحاد في تلك الفترة بين نساء الطبقة الوسطى المتعلمة المدينة، التي كانت توجه خدماتها للفقراء والمعوزين أو المتضررين من الانخراط في النضال الوطني كأبناء الشهداء والمعتقلين.

من الصعب فصل برامج وأهداف الاتحاد في الأراضي المحتلة بعد عام 1967 عن برامج وأهداف عمل الجمعيات الخيرية في ذلك الوقت، ما عدا القدرة والكفاءة في تجميع النساء للمشاركة في المظاهرات والاعتصامات الاحتجاجية التي كانت تنظمها الحركة الوطنية في المناطق المحتلة. أما فيما يتعلق بالهدف الأول للاتحاد كما ورد في لائحته الداخلية ألا وهو تنظيم النساء فهذا لم يكن بإمكان أو برغبة قيادة الاتحاد العام في تطبيقه، بل أصرت على إغلاق الهياكل التنظيمية للاتحاد أمام الكوادر النسائية التي تربت وترعرعت في أحضان الأحزاب والتنظيمات السياسية في ذلك الوقت. وقد اتخذ الأمر أبعادا أكثر وضوحا إبان الانتفاضة حين حاولت نساء الأحزاب والتنظيمات السياسية التي وضح دورهن بقوة في قيادة وتنظيم النساء في الانتفاضة، بإنشاء «مجلس نسوي أعلى» (عام 1988) يكون الجسم المنظم لآلاف النساء في الشوارع، ويكون أيضا الجسم الذي يقود نضالات النساء على كافة الأصعدة مع فتح صفوفه أيضا للكثير من الكوادر النسائية المستقلة سياسيا عن الأحزاب والتنظيمات المختلفة. تم التصدي بقوة لهذه المبادرة من قبل قيادة الاتحاد في الداخل، وتم الرد على هذه المحاولة بإعلان تشكيل «اتحاد الجمعيات النسائية التطوعية» الذي استهدف تكتيل قوة الجمعيات النسائية وتمييزها عن الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، الذي يضم أيضا جمعيات للرجال.

عادت القيادة التاريخية للاتحاد من الخارج على أثر اتفاقات أوسلو، وبدأت على الفور – وللمرة الثالثة بعد الخروج من الأردن ثم من لبنان في 1982 ثم الرحيل من تونس– في إعادة بناء جسم الاتحاد وهياكله المختلفة عن طريق فتح العضوية –الفردية وليست المؤسساتية– أمام كل النساء، ومحاولة جذب كل الأطراف الفاعلة في الحركة النسوية الفلسطينية لداخل الاتحاد، باعتباره «الممثل الشرعي والوحيد للمرأة الفلسطينية في الداخل والشتات». تملك القيادة التاريخية عددا من مصادر القوة أهمها القرب من مراكز اتخاذ القرار داخل السلطة الفلسطينية بحكم كون كثير من الكوادر زوجات أو قريبات لمتنفذين في السلطة، كذلك قرب هذه الكوادر من مصادر التمويل الرسمية مما قد يساعد في بناء هيكلية الاتحاد بدرجة أكبر. ونجحت قيادة الاتحاد التاريخية في فهم التغيرات التي حدثت على الحركة النسوية الفلسطينية في الداخل خاصة فيما يتعلق بظهور جيل جديد من قيادات ومنظمات العمل النسوي، ويتم السعي لاستيعاب الجميع في داخله. على هذا الأساس عكس تشكيل اللجنة الوطنية للتحضير لمؤتمر بكين هذه التوجهات، وأثبتت اللجنة منذ تشكيلها في أواخر عام 1994 قدرة على إصدار الوثائق التحضيرية اللازمة للمؤتمر نتيجة تضافر كل الجهود. كذلك وافقت قيادة الاتحاد على إصدار «الوثيقة النسوية» التي عكست توجهات جديدة تأخذ الأوضاع الاجتماعية للمرأة الفلسطينية بعين الاعتبار، وضرورة تغييرها للأفضل عند إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. كما قام الاتحاد بتسليم وثيقة المطالب النسوية في 1997/3/8 للمجلس التشريعي، كما أسهمت قيادة الاتحاد بقوة في إصدار الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية في 14/ 1997/6، التي فصلت فيها احتياجات المرأة الفلسطينية على كافة الأصعدة، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو التشريعية. تعمد قيادة الاتحاد بتكثيف العمل من أجل عقد مؤتمر عام للاتحاد يتم فيه

إقرار وثائق جديدة تتعلق بأهداف وبرامج عمل الاتحاد للفترة القادمة، كما ستحدد من خلاله أيضا إمكانية تداول السلطة في داخل الاتحاد ما بين الأجيال. إن تداول السلطة ليس الاختبار الوحيد أمام المؤتمر المنتظر، ولكن أيضا إمكانية حماية الاتحاد كجسم جماهيري شعبي ينظم النساء باستقلالية عن السلطة القائمة ويكون معبرا عن مصالح المرأة بالأساس، وهو الاختبار الذي سقطت فيه معظم الاتحادات النسائية في الدول العربية المحيطة.

بلور الاتحاد موقفا واضحا ضد اتفاقيات أوسلو في أيلول 1993، ولكن عكس موقف المنظمات السياسية التي أخذت موقفا رافضا للاتفاقيات وللانتخابات التشريعية «إفراز لهذه الاتفاقات» عمدت قيادة الاتحاد على حض قواعد الاتحاد للمشاركة في تلك الانتخابات، ولكن دون جدوى. لذا رشحت رئيسة الاتحاد لمنصب الرئاسة ولكن دون تأييد أو دعم يذكر من جسم الاتحاد أو أفرعه المختلفة بسبب عدم ترشيحه لها.

٣- الأطر النسوية

التوسع في تنظيم النساء 1978 - 1987

بعد هزيمة المقاومة المسلحة في الأردن، ومع موافقة م.ت.ف على الحل المرحلي في 1973، وقبول تأسيس سلطة فلسطينية على أي شبر يحرر من فلسطين، شرعت بعض المنظمات السياسية الفلسطينية العاملة من الخارج حتى هذا الوقت بتأسيس نفوذ لها في الأراضي المحتلة عن طريق استقطاب كوادر شابة. ترافق مع ذلك تأسيس عدد من الجامعات التي فتحت المجال للتعليم العالي لكثير من النساء - خاصة من الريف، ومن المجموعات التي لم يكن بمقدورها إرسال بناتها للخارج للتعلم مثل بنات الطبقة الوسطى في المدينة. شكلت الجامعات أرضية خصبة لتنظيم النساء في الكتل الطلابية المختلفة التي كانت تتقاسم الحياة الطلابية في قلب الجامعات التي عملت على ربط الجسم الطلابي بقوة بالحركة الوطنية الفلسطينية، وتراوحت نسبة التحاق الفتيات بتلك المؤسسات ما بين 35 - 55٪ من مجموع الجسم الطلابي. إضافة لذلك ظهر عدد من المؤسسات الثقافية النشطة التي عملت على بث ثقافة تقدمية تطرح فيها قضايا تتعلق بوضع النساء بطريقة نقدية وجريئة. كذلك ظهر في تلك الفترة عدد من المنظمات والاتحادات الشعبية لتنظيم الطلاب والعمال وأيضا النساء. وأدى هذا إلى تأسيس عدد من الأطر النسوية التي بدأت بمبادرة من النساء في الأحزاب اليسارية لتشمل بعد ذلك التنظيمات والأحزاب الرئيسية العاملة في قلب م.ت.ف[59]. جاءت هذه المبادرة من الكوادر الحزبية النسائية بعد ملاحظة مدى إقبال النساء -خاصة صغار السن والمتعلمات- على حملات العمل التطوعي، وتخوفهن في الوقت نفسه من الانضمام للأحزاب السرية. فجاء تشكيل ما اصبح يعرف «بالأطر النسوية» كرد على إغلاق أبواب الجمعيات الخيرية /الاتحاد العام -التي كانت حتى ذلك الحين الشكل الوحيد لتنظيم نشاط النساء السياسي- أمام الكوادر النسائية الجديدة التي بدأت تتبلور في داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية بالإضافة للسجون الإسرائيلية. وجاءت هذه الأطر أيضا كأحد أشكال الصراع بين الجيل القديم للحركة النسوية وبين جيل جديد لم يجد فرصته في الأشكال التنظيمية القديمة لنشاط المرأة السياسي.

وقد أعلن عن تشكيل لجنة «العمل النسائي» في يوم المرأة العالمي، الثامن من آذار 1978 من نساء من مختلف التيارات السياسية الرئيسة في ذلك الوقت (المبادرة جاءت من نساء ينتمين للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بالاشتراك مع نساء من الحزب الشيوعي الفلسطيني، وكذلك من الجبهة الشعبية، إضافة لبعض

[59] Taraki Lisa, " The Development of Political Consciousness Among Palestinians in the Occupied Territories, 1967-1987, in Jamal Nassar and Roger Heacock "*Intifada, Palestine at the Crossroads*" Praeger , 1990 . pp.58-59.

المستقلات). ولكن نظرا لأن دافعيه تكوين مثل هذه الأطر كان التوسع في تنظيم مشاركة النساء سياسيا فإنه سرعان ما دب صراع فئوي بين القيادة المؤسسة لتلك اللجنة ليخلق كل حزب أو تنظيم سياسي بعد ذلك إطاره النسوي التابع له، مما حد من مدى استقلالية كل إطار في تشكيل برنامجه النسوي بحرية، لذا كانت عضوية الإطار مرتبطة بدرجة كبيرة بالعضوية الفعلية للحزب أو الترشيح لعضويته، وهو السمة التي ميزت كل الاتحادات والمنظمات الجماهيرية التي ظهرت في تلك الفترة وليس فقط المنظمات النسائية.

لم يعكس اختلاف الأشكال التنظيمية شيئاً في الأهداف أو البرامج، إذ سعى كل إطار نسوي -كهدف أساسي له- لتوسيع عضوية الحزب السياسي بين النساء. وكانت الوسيلة لذلك مشاريع تشبه إلى درجة كبيرة تلك التي كانت تقوم بها الجمعيات الخيرية مثل فتح صفوف محو أمية للنساء، ومشاريع مدرة للدخل للنساء الفقيرات تدور حول مهن تقليدية مثل التطريز، والخياطة، وفتح رياض أطفال، أو مشاريع رعاية صحية للمرأة الأم والحامل. غير أن أهم الآليات التي استخدمتها تلك الأطر، التي ميزتها عن الجمعيات الخيرية، كان الوصول للنساء في أماكن سكناهن أو عملهن سواء في قرية أم في مخيم أم في أطراف مدينة، بهدف تنظيمهن. كذلك في المعايير المستخدمة لتحديد العضوية التي اتسمت بالمرونة الشديدة، وحتى التساهل لتشجيع انضمام أية امرأة للإطار تلتزم ببرنامج الإطار، وتشارك في اجتماعاته، وفي نشاطاته، وكذلك في اختيار قيادته بالانتخاب كلما تطلب الأمر ذلك. أما على مستوى البناء التنظيمي فقد أخذت معظم الأطر النسوية لوائحها الداخلية من أشكال تنظيمية سابقة عليها مثل النقابات العمالية حيث نرى أن كل إطار له هيئة تنفيذية تقوده، من المفترض أن تكون منتخبة من الهيئة العمومية للإطار، ولكن في بعض الأحيان تكون مفروضة من قيادة التنظيم السياسي الأم. وتقوم اللجنة التنفيذية بتحديد بعض المشاريع عادة في مناطق مختارة (قرية أو مخيم أو أحد الأحياء في مدينة) وابتداء من المشروع يؤسس فرع للإطار أو أحيانا العكس أي يبدأ الإطار في تشكيل مجموعة صغيرة، ثم يقرر فتح مشروع لتوسيع عضوية الفرع، وعند تأسيس الفرع يتم انتخاب هيئة إدارية له، وفي حالة عدم حدوث انتخاب يتم اختيار عضوات التنظيم كهيئة لهذا الفرع[60]. تتبع عادة إجراءات في انتخابات الهيئة الإدارية محسوبة مسبقا من قبل الحزب السياسي مثلا تحديد الأسماء المرشحة للمناصب المختلفة[61]. ولكن بالرغم من شكلية بعض الإجراءات الديمقراطية الداخلية لتلك الأطر إلا أنها نجحت في تشكيل عدد من الكوادر النسائية التي أخذت فرصاً لها في الحياة العامة، كان من الصعب الحصول عليها في أشكال تنظيمية أخرى مثل الجمعيات الخيرية مثلا بسبب طبيعة العلاقات التي يسودها النمط العائلي والمتدرج للسلطة. لكن هذا لم يمنع معاناة بعض الأطر من الركود في تغيير نخبها القيادية، إذ نادرا ما يتغير شخص المرأة المؤسسة للإطار سواء بالانتخاب أو غيره من الوسائل، وهو العامل نفسه الذي أضعف الجمعيات الخيرية، وأثر في عدم تجديد رؤيتها وبرامجها وقياداتها.

بدأت الأطر النسوية في التشكل في الضفة الغربية أول،ا ثم بعد ذلك في غزة، أحيانا كان يصل الفارق الزمني إلى سنتين أو اكثر. وبالرغم من صعوبة أوضاع النساء في غزة مقارنة بالضفة، سواء بسبب ارتفاع معدلات الفقر أم بسبب سوء الأوضاع البيئية، وسيادة علاقات اجتماعية أكثر محافظة، غير أن مركز النشاطات والقيادة للأطر كان دائما في الضفة وخاصة مدينتي القدس ورام الله. واستمر هذا الوضع إلى أن بدأت الانتفاضة، حيث أجبرت الإجراءات الإسرائيلية -بعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة- في تشكيل أجسام لها استقلالية إدارية، وأيضا مالية، ولا تأخذ قراراتها بالضرورة من الهيئة التنفيذية المركزية للإطار

---

[60] معظم عضوات الهيئات الإدارية لأفرع اتحاد المرأة للعمل الاجتماعي تم تعيينهن أو لأنهن كن بادئات بتأسيس الفرع فيأخذن المنصب دون أن يكن بالضرورة منتخبات.

[61] حدثت أزمة في أحد الأطر النسوية التي ترشحت فيها واحدة لعضوية الهيئة التنفيذية ولم يكن اسمها واردا مسبقا على قائمة المرشحات من قبل الحزب وبالطبع لم تنجح.

النسوي في الضفة الغربية. ان تبعية قطاع غزة تنظيميا لقيادة الضفة لم يساعد في أن تصل كوادر نسائية من القطاع إلى مراكز قيادية مؤثرة داخل الإطار النسوي، أو أن تستفيد من فرص التدريب والتعلم من الاحتكاك بتجارب أخرى خارج الإطار الفلسطيني أو حتى داخل الإطار الفلسطيني، كانت تنظم مهرجانات سنوية بعد اجتماعات الهيئة العمومية للإطار، نادرا ما كان يشترك فيها نساء من غزة. ومنع هذا الأمر الاحتكاك وتبادل الخبرات بين الكوادر النسائية في الضفة وغزة، وكان يتم فقط على مستوى الكوادر العليا ولفترات قصيرة، وهو ما انعكس سلبا على نمو الحركة النسوية ككل في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

أما على مستوى الشعارات التي رفعتها تلك الاطر، خاصة تلك الأطر المحسوبة على التنظيمات اليسارية، فنرى أنها كانت تركز جميعها على شعارات تتعلق بتحرر المرأة من كافة أشكال الاضطهاد. كذلك شعارات تتعلق بمطالب تنموية مثل الأجر المتساوي للعمل المتساوي[62]، أو الاعتماد على النفس، معظم هذه الشعارات رفعت بناء على فهم نصي (غالبا من الأدبيات الماركسية أو النسوية العالمية) دون ربطها بتحليل مكتمل لأوضاع المجتمع الفلسطيني التنموية بشكل عام. بناء على هذا التصور تأسس عدد من المشاريع الإنتاجية- التنموية للنساء دون فهم لآليات السوق أو الأدوار التي تقوم بها النساء أو الأهداف التي يراد تحقيقها من وراء هذه المشاريع أو الصعوبات التي يجب التغلب عليها لإنجاح المشروع سواء أكانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم سياسية، أم تتعلق بنقص المهارات والخبرات. لذا لم يكن مستغرباً أن تفشل معظمها بالرغم من الأموال التي استثمرت فيها، وهو ما قد يؤكد مرة أخرى أن الهدف في الأساس لم يكن تنمية أوضاع المرأة، ولكن تنظيمها وتعبئتها سياسيا. أما بالنسبة لشعار المساواة فقد قصد به أساسا المساواة في مكان العمل -وهو الشيء الذي لا يمس غالبية النساء نظرا لتواجد الغالبية العظمى منهن خارج سوق العمل الرسمية (أكثر من 85٪ من النساء خارج سوق العمل الرسمي) - كما لم تؤخذ في الحسبان أيضا الهياكل الاقتصادية الاجتماعية السائدة، وكيفية عملها ضد المرأة. في مراجعة أدبيات الأطر النسوية قبل 1987 نادرا ما تذكر قضايا تتعلق بالمساواة في القوانين سواء المكتوبة أم العرفية، أو تقسيم العمل الجنسي والأعباء التي تنوء تحتها النساء خاصة الفقيرات منهن، أو أشكال العنف المختلفة الممارسة على النساء حتى من قبل الاحتلال. إذ لم تثر قضايا تتعلق بالاعتداءات الجنسية -أو التهديد بها- من قبل المحققين الإسرائيليين ضد السجينات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية، ولم يذكر في المنشورات المكتوبة لتلك الأطر أو من خلال حملاتها بهدف وقف هذه الممارسات. كذلك تم تجنب فحص ونقد بناء قيم الثقافة السائدة في المجتمع، وكيف يكرس بعضها نظرة دونية للمرأة (تقديس التراث). بل كان هناك نوع من التعايش بين ثقافة تقليدية تكرس النظرة للمرأة كمنجبة «ومصنع للرجال» وبين ثقافة تسعى إلى أن ينظر للمرأة كمقاتلة ومناضلة وفاعلة في تحرير وطنها، طبعا دون أن يمس ذلك واجبها الأول في رعاية بيتها وأسرتها. وكان مبرر هذا الإهمال عدم الرغبة في فتح جبهات داخلية قد تعمل على تفتيت المجتمع، في الوقت الذي تستلزم فيه الوحدة لتحقيق المطالب الوطنية أولا.

استهدف الأطر النسوية بالأساس تنظيم نساء المعتقلين أو الشهداء أو المهدمة بيوتهم، بمعنى آخر المتضررات مباشرة من سياسات الاحتلال. إضافة لاستهداف شرائح أخرى مثل طالبات المدارس والجامعات، وربات البيوت، والعاملات والمهنيات. وهنا ينبغي ملاحظة الفارق في سياسات الأطر النسائية عن سياسات الجيل السابق للحركة النسائية في الثلاثينيات واللواتي لم يستهدفن النساء الريفيات المتضررات من سياسات الانتداب البريطاني على فلسطين في ذلك الوقت. إن استهداف هذه الشريحة جعل إمكانية بناء القوة النسائية المنظمة على أشكال المشاركة السياسية غير الرسمية للنساء في مواقعهن المختلفة إمكانية مجدية ومثمرة في توسيع صفوف الحركة النسوية وزيادة شعبيتها. وبالرغم من عدم تملك النساء القوة داخل الأحزاب، غير

[62] راجع المنشورات الموسمية التي كانت تصدرها الأطر المختلفة ابتداء من أوائل الثمانينيات. أرشيف مركز الدراسات النسوية. القدس.

أنهن اكتسبن خبرات إدارية وتنظيمية لا يستهان بها، وذلك عبر تنظيم النساء في الأطر، ساعد ذلك فيما بعد على إثارة وعي الكوادر النسائية لعدم تناسب قدراتهن وخبراتهن مع مواقعهن التنظيمية في الأحزاب.

وأظهر العمل المستمر بين النساء للعديد من الكوادر النسائية حجم الفجوة بين واقع تلك النساء وبين رؤية هذا الواقع من قبل أحزابهن السياسية. كما أن العمل مع عامة الجماهير النسائية فتح المجال أمام الآلاف من النساء للعب دور في العمل السياسي الوطني سواء كن منتميات لإطار بشكل منتظم أو من بيوتهن. وعمل الاحتكاك بين النساء المؤطرات مع غيرهن من النساء على نقل الوعي بالقضايا العامة للنساء، وكذلك ساعدهن على التعرف على مشاكل النساء عن قرب. كذلك ساعد مشاركة النساء العضوات أو المؤازرات في انتخاب المستويات القيادية المختلفة في تعزيز مفاهيم المشاركة والديمقراطية بأشكالها البسيطة حيث تتعرض فيها العضوة لعمليات اتخاذ القرار بشكل حر وطوعي، وهو ما يزيد الثقة بالنفس، ويشرك النساء في تجارب جماعية.

رغم أن الأطر لم تستهدف تغيير أسس علاقات القوة الاجتماعية السائدة في المجتمع بشكل علني، إلا أن النشاط السياسي من خلال هذه الأشكال التنظيمية التي تقف وراءها أحزاب سياسية تسيطر وحدها على ساحة العمل السياسي الوطني ساعد كثير من النساء على اكتساب وعي بذاتهن كنساء، وعلى توسيع انتماءاتهن العامة بدلا من اقتصارها على علاقات القرابة والعائلة فقط. وقد ساعد العمل الحزبي على قيام النساء بأدوار غير تقليدية كان من الصعب القيام بها بدونه. فنظرة المجتمع للمرأة «المنظمة» تختلف عن نظرته للمرأة العادية، فالأولى مبرر لها التنقل والخروج المستمر ليلا دون إثارة الأقاويل، ومسموح لها المشاركة في مجالس الرجال ومحاججتهم، ومسموح لها أن تتزوج برغبتها وفي السن الذي تختاره دون فرض من الأهل. وكان يقوي هذا التوجه دعم الحزب لكوادره النسائية في حالة الاعتقال أو الإصابة أو الاستشهاد أو ما يواجهنه أحيانا من مشاكل عائلية. ولكن بالرغم من ذلك لم تزد نسبة النساء المؤطرات عن 3٪، ولم تصل الأطر للقاعدة العريضة من النساء خاصة بشكل منظم ومستمر. في دراسة على 98 وحدة منزلية في مخيم الشاطئ في قطاع غزة أشارت الدراسة إلى بعض الحقائق التالية :

توجه النساء نحو الأطر النسوية	العدد	النسبة
لم اسمع بهم	108	57.8
ادعمهم	7	25.1
لا رأي لي	14	7.5
لا اتفق معهم	6	3.2
عضوة فعالة	6	3.2
مشاركة	4	2.1
غير مؤكد	2	1.1
المجموع	**187**	**100**

Source : Erica Lang and Itimad Mohanna ," A Study of Women and Work in 'Shatti' Refugee Camp of the Gaza Strip" Arab Thought Forum . Jerusalem . p. 177.

كما أشارت دراسة أخرى[63] على أن 12٪ من العينة المبحوثة أشارت إلى مستوى منخفض من ثقة السكان في كل من اتحادات العمال، واتحادات المرأة، والصحافة المحلية أيضاً.

---

[63] نادر عزت، ريما حمامي : **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. وحدة البحوث المسحية، نابلس. آب 1997. ص. 42

الانتفاضة وتأثيراتها المتناقضة على النساء والحركة النسوية

١- الانتفاضة ومشاركة النساء- تغييرات عميقة

فوجئ كثير من المراقبين مع اندلاع الأحداث التي فجرت الانتفاضة في 9 كانون الاول عام 1987 بصور المرأة الفلسطينية كمشاركة وبقوة في الأحداث. وكما أشير سابقا لم يكن الدور السياسي المباشر الذي قامت به المرأة جديدا عليها خاصة في حالات المد الوطني. ولكن ما كان جديدا قد يكون حجم هذا الدور وتنوع أشكاله. حيث ظهرت النساء في شوارع المدن والقرى والمخيمات، وشاركت في الأحداث من كل الخلفيات الاجتماعية والفئات العمرية، ألقين الحجارة على جنود الاحتلال، وأقمن الحواجز على الطرق ورفعن الأعلام الفلسطينية، وحرقن الإطارات، كما حمين بأجسادهن المتظاهرين من الاعتقال. وقد تصعدت وتكاثفت تلك الأنشطة بين النساء في الأحياء الفقيرة في المدن كذلك في القرى والمخيمات.

وبالرغم من بعض المواجهات العنيفة، كان دور النساء بشكل عام يتمحور حول أشكال مقاومة سلمية حيث نظمت عدد من النساء مظاهرات احتجاجية بدون إلقاء حجارة على الجيش لتجنب المواجهات الدموية، علما أن ذلك لم ينجح دائما. مع اتساع حجم مقاومة الشعب صعدت قوات الاحتلال من قمعها سواء بزيادة عدد القتلى و الجرحى وإغلاق المدارس في الضفة الغربية في شباط 1988 ملقية بثلاثمائة ألف طفل في الشوارع، وبادرت النساء بتنظيم صفوف منزلية لكثير من الأطفال، وساهمن بقوة في تشكيل لجان شعبية لهذا الغرض. كذلك عندما تم عزل المدن الرئيسية بعضها عن بعض، وعزل القرى عن المدن، تم إطلاق شعار الاعتماد على الذات، وهو ما استلزم العودة لاستخدام طرق قديمة لتخزين الأطعمة وزراعة الأرض قامت بها أساسا النساء، كذلك نشطت الآلاف من النساء في حملات مقاطعة للبضائع الإسرائيلية ومراقبة عدم استهلاكها. ومع زيادة عدد الجرحى والشهداء تم إدخال برامج تقدم تأميناً صحياً لزوجات الشهداء[64] وتبني أبنائهم، بالإضافة للزيارات التضامنية اليومية مع العائلات المتضررة. وأسهم ذلك في تطوير برامج عمل جديدة من قبل الحركة النسوية بمشاركة واسعة من النساء.

مع تنامي وتنوع واتساع دور النساء ظهرت مؤشرات متناقضة قد يفسرها البعض لصالح نمو وتطور الحركة النسوية، وقد يفسرها البعض الآخر كعوامل تأخر وضرب للدور السياسي الجماهيري الذي لعبته المرأة الفلسطينية في الانتفاضة. وللوصول إلى حكم قد يكون من المهم استعراض العوامل التي سواء اعتبرت مكسب أو خسارة قد أدت إلى تراجع مستمر في قلب الحركة النسوية وفي الدور السياسي للنساء.

٢- الحزب الأم وإطاره النسوي

توحدت الأطر النسوية في بداية الانتفاضة في الهيكلية التنظيمية والبرامج والأنشطة بقوة مع أحزابها السياسية. حيث سعى الطرفان طويلا للوصول إلى تحقيق الهدف في تعبئة الجماهير وتحريضها للنزول للشارع ومقاومة الاحتلال. لذا توجب وضع برامج وأنشطة تعمل على تنظيم مقاومة الجماهير اليومية وتوجيه نضالها ودعم المتضررين. لذا «اندمجت أفرع الإطار النسوي في المنطقة مع فرع التنظيم الحزبي الذي كان في معظم الحالات مختلطاً ويرأسه رجال، وكان هناك عدد من الشكاوى المستمرة من عدم تقدير هؤلاء الرؤساء للملاحظات التي تبديها النساء أو الاقتراحات التي يحضرنها من الشارع فيما يتعلق بالنساء، وكان التركيز ينص فقط على كم عدد النساء اللواتي تنظمن للحزب»[65]. ومرت كل الأطر النسوية تقريبا في المرحلة الأولى من الانتفاضة بالتجربة

[64] تم تبني هذا البرنامج أساسا من قبل اتحاد المرأة للعمل الاجتماعي (فتح) في غزة.
[65] لقاء مع سهام البرغوثي، مؤسسة لجنة المرأة للعمل النسائي، رام الله، سبتمبر 1993.

نفسها، وهي فرض الحزب السياسي - أوامر من أعلى- البرامج التي يجب اتباعها في الإطار النسوي. وأصبحت المساحة التي كانت تحوز عليها النساء داخل هيئاتها تضيق عند العمل في داخل الخلايا الحزبية المشتركة، مما أدى هذا فيما بعد الى زيادة حساسية النساء من التوجه الفوقي لقيادة التنظيم الذكورية، وعندما سنحت الفرصة فيما بعد بدأت أشكال واضحة من الصراع تظهر بين الإطار النسوي والحزب الأم.

في الوقت نفسه الذي كانت الأطر تفقد فيه استقلالها السابق -على مستوى البرامج والأنشطة- كان دورها يتوسع بين الجماهير، نظرا للاحتياج له خاصة في مجال تقديم خدمات سريعة ورعاية المتضررين، حيث أجمعت معظم الأطر على أن عام 1988 كان عام الذروة في قبول عضوية النساء، يليه عام 1989 وذلك منذ بداية العمل النسوي تحت الاحتلال. وترافق ذلك مع زيادة الدعم المالي الخارجي سواء من المنظمة أم من منظمات متضامنة مع الشعب الفلسطيني. وأدت زيادة المصادر المالية إلى تفريغ كثير من الكوادر للعمل بأجر بدلا من العمل التطوعي كالسابق في عدد من المشاريع التي بدأت تظهر لتقوية شعار الاعتماد على النفس، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لها بديل وطني. وتم الانغماس في عدد من المشاريع «التنموية» دون خبرة مسبقة حيث أديرت من قبل كوادر تكمن كفاءتها الأساسية في الولاء للتنظيم ومناصرته. أدى ذلك إلى تحول عدد كبير من المناصرين إلى موظفين وتحول العلاقة التنظيمية الطوعية إلى علاقة موظفين بصاحب عمل مع ميزانيات ضخمة مقارنة بالميزانيات السابقة، وزيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية[66].

كان لهذا التحول آثار سلبية على هياكل الأطر التنظيمية، إذ أصبحت النساء تنظر للإطار كمصدر للعمل والدخل - كنّ فعلا بحاجة إليه، وعندما بدأت المصادر المالية تجف ترك عدد من تلك الكوادر أطرهن التنظيمية وذهبن ببساطة للبحث عن عمل آخر. وشكل انسحاب الكوادر الوسيطة فجوة بين قيادة الإطار وقاعدته، التي كانت الكوادر الوسيطة هي حلقة الوصل بينهما[67] . «واصبح المكتب التنفيذي للإطار كرأس بدون جسد»[68]، مما أدى الى زيادة التدخل من قبل التنظيم في شؤون الإطار النسوي خاصة بهدف التحكم في الأموال التي تصل للإطار النسوي من الخارج، أو من تنظيمات دولية ممولة، ووصل الأمر في بعض الأحيان لاستخدام هذه الأموال بقرارات فردية حتى دون التشاور مع الإطار النسوي.[69] وفي حالات أخرى كان الحزب يفرض على الإطار الاستمرار في نشاطات كانت تفرضها ظروف معينة سادت في بداية الانتفاضة، ولم يعد لها وجود فيما بعد مثل استمرارية النفخ في اللجان الشعبية حتى بعد توقفها واختفائها عن العمل[70].

وقد تعزز الشعور بهيمنة الأحزاب السياسية في أوساط الحركة النسائية، حيث جذبت الانتفاضة كثيراً من الكوادر النسوية المحلية المستقلة التي لها خبرات بحثية ونظرية بالإضافة لصلاتها بمؤسسات تضامن دولية التي دمجتها مع الخبرة التنظيمية والسياسية الطويلة للكوادر النسوية السياسية. إضافة إلى الاحتكاك مع عدد من مجموعات التضامن النسوية التي جاءت من أطراف مختلفة في العالم لتعبر عن تضامنها مع نضال الشعب الفلسطيني ونضال نسائه للتخلص من الاحتلال. حيث أثارت تلك الوفود تساؤلات عن علاقة البرنامج النسوي ببرامج الحركة الوطنية وكيفية تأثيره عليها. وأسهمت تلك التساؤلات بعصف فكري في بعض أوساط الحركة النسوية تأثر بفكر التيارات النسوية المختلفة في العالم. ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في توتر

---

[66] Helilah, Samir, " The Dynamics of Alternative Development Schemes: The Emergence of Palestinian Grass-root Organizations in the Occupied Territories", *Afaq* Filasetiniyyah, no. 6 (1991):68 .

[67] *Women's Action, "Renovation and Renaissance: Report of the Meeting of the Executive Committee*, July 7, 1993, (Jerusalem: Palestine Federation of Women's Action Committees, n.d.), p.36.

[68] لقاء مع سهام رغوثي.

[69] لقاء مع سهام برغوثي

[70] هذا ما واجهه اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، لقاء مع رندة نصار عضوة اللجنة التنفيذية للاتحاد. رام الله في آب 1993.

العلاقة بين الحزب الأم والإطار النسوي محاولة الحزب إبعاد الكوادر النسائية عن المواقع القيادية المهمة التي وصلتها أثناء سجن الكوادر القيادية من الرجال، إذ بعد الإفراج عنهم عادوا ليحتلوا مواقعهم القديمة دون الأخذ بعين الاعتبار الكوادر النسائية في قيادة التنظيم بأكمله ولفترات ليست قصيرة[71]. وقد زاد من التوتر بين الطرفين ظهور حركة الإسلام السياسي (حماس) بما تحمله من رؤية أيديولوجية سياسية واجتماعية حول الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها النساء في مجتمع مسلم، مما ولد الشعور بالتهديد لدى الأطر النسوية النشطة حيث وصل الأمر في بعض الأحيان لاستخدام أشكال متنوعة من العنف لتسييس هذه الرؤية، دون أن تجد تلك الأطر موقفاً مسانداً أو داعماً من أحزابها السياسية أو حتى إعلان موقف مبدئي واضح.

أدت هذه التغيرات ببعض الكوادر النسوية النشطة لهجرة الأحزاب السياسية والدعوة لتشكيل حزب للنساء لرفع مطالبهن عاليا في المجتمع. وتزامنت هذه الدعوة مع تراجع دور الأحزاب السياسية بشكل عام في التعبير عن القضايا السياسية والمجتمعية اليومية لصالح منظمات أخرى كالمنظمات الحقوقية وأيضا النسوية المختلفة. طرح هذا الوضع تساؤلاً حول كون الحزب لم يعد الإطار الوحيد القادر على طرح قضية المرأة، أم هناك أشكال أخرى بالإمكان العمل من خلالها وبشكل لا يتعارض بالضرورة مع اعتبار الحزب إطاراً ملائماً لطرح المسألة من خلاله.

٣- حركة الإسلام السياسي وأثرها في المرأة

لا يختلف المجتمع الفلسطيني عن غيره من المجتمعات في العالم بتعرضه لتأثير ظهور حركات سياسية دينية لها رؤية محددة للأسس التي ينبغي أن يقوم عليها المجتمع ككل، والتي بالضرورة تمس المرأة. من بين التطورات المهمة التي أدت إليها الانتفاضة الإعلان عن حركة الإسلام السياسي «حماس»، التي تتبنى أسس للعلاقات الاجتماعية والقيم الثقافية عن المرأة التي تتسم بالتقليدية وتقوم على انتقاء بعض التفسيرات السلفية لبعض الأصول الدينية والتراثية. فالانطلاق من بعض العادات والتقاليد والجوانب المحافظة في الثقافة السائدة وترسيخهما بتفسير سلفي للدين يعد استراتيجية حركات الإسلام السياسي التي ظهرت في العالم العربي، وأيضا في المجتمع الفلسطيني في الثمانينيات. تختلف تلك الاستراتيجية عن الرؤية التي حاول بلورتها رجال الدين في بداية عصر «النهضة» العربية. فبينما كانت الأخيرة تستند إلى الدين لإيجاد الخطاب الذي يخدم أهداف النهضة في ذلك الوقت وخاصة فيما يتعلق بتعليم المرأة وإعطائها حقوقها السياسية، نجد أن حركات الإسلام السياسي الحديثة تستند إلى النص أيضا، ولكن تخرج بتفسيرات تدور معظمها -خاصة المتعلقة بوضع المرأة في المجتمعات العربية بجوانب أخلاقية تمس السلوك اليومي للرجال والنساء دون ربط ذلك بالضرورة بأسباب تخلف تلك المجتمعات الحالي، وبتخلف قواها البشرية ونظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وربط ذلك بأوضاع النساء في تلك المجتمعات. وبدون الغوص في رؤية «النهضويين» العرب عن المرأة ووضعيتها في المجتمعات العربية، وضرورة تقدمها ليتقدم حال المجتمع. يكفي أن نورد مثالاً من فلسطين ذاتها. من المعروف أن أحداث ثورة 1936 تفجرت بحركة الشيخ عزالدين القسام التي ظهرت وانطفأت أيضا في 1935 باغتيال الشيخ القسام نفسه. تميز الشيخ القسام في ذلك الوقت بالمقارنة بالقيادة الوطنية السائدة (برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني) باعتماده الأساسي في المقاومة على الفلاحين والفقراء، أي على الفئات والشرائح المتضررة بشكل لا مهادنة فيه لسياسة الانتداب البريطاني في تسهيل الهجرة اليهودية وبيع الأرض تمهيدا لاقتلاع الفلاحين من أراضيهم وبلادهم. ونظرا لبدئه مشروع مقاومة وطنية عامة كان من الصعب -كما يشير المنطق- لتجاهل وضع

[71] في لقاء مع ربيحة دياب - رئيسة اتحاد المرأة للعمل الاجتماعي، فتح - التي أشارت إلى انه عندما خرجت القيادة السابقة من السجن طلبوا منها أن تختار بين أن تستمر في منصبها القيادي في الحزب أو رئاسة الاتحاد النسوي وانه يجب أن لا تكون في الموقعين بهدف إبعادها عن قيادة التنظيم، كذلك حدث الشيء نفسه في الجبهة الديمقراطية.

المرأة. لذا لم يكن مستغربا -منذ بدء نشاطه- أن يستهدف النساء في دروسه السياسية والدينية وخاصة للفتيات في حيفا، مشجعا على انخراط الفلاحين في الثورة على الإنجليز سواء أكانوا رجالا أم نساء. وهو ما دفعه ليس فقط لتأسيس حلقات محو أمية لتعليم النساء، ولكن أيضا لتأسيس مجموعات نسائية تتلقى تدريبات عسكرية أطلق عليها «رفيقات القسام»[72]. إن هذه الرؤية العميقة لكيفية تفعيل عناصر المجتمع المختلفة وتوجيهها للمقاومة بشكل جماعي غير متضمنة الآن في حركات الإسلام السياسي الحديثة في فلسطين التي أخذت اسم القسام لتطلقه على وحداتها العسكرية «كتائب القسام» بل تتجاهل منهج القسام وعمله على تنظيم الشعب رجالا ونساء.

ظهرت رؤية حماس الأيديولوجية عن المرأة لأول مرة فيما يعرف بميثاق حركة حماس في مادة 17 التي تحدد أن «في المقاومة، يتساوى دور المرأة المسلمة مع الرجل، فهي التي تنجب الرجال، ولها دور كبير في تربية وتعليم الأجيال»[73]. بدأ نشيطو الحركة الإسلامية منذ نهاية عام 1989في قطاع غزة ثم في بعض مناطق الضفة الغربية (خاصة نابلس والخليل) في شن حملات منظمة على النساء اللواتي يلبسن ملابس «غربية»، ولا يلتزمن «بالزي الإسلامي» بما في ذلك النشيطات سياسيا في الانتفاضة. وطلب من النساء إظهار الاحترام لضحايا الانتفاضة بلبس لباس متواضع، وتغطية الرأس، وعدم التبرج، واصبح الحجاب يفسر «كالتزام من قبل النساء بالانتفاضة، وكعلامة احترام للشهداء»[74]. وقد أدت هذه الحملات المنظمة إلى فرض الحجاب (منديل على الرأس) على كل النساء في غزة بما في ذلك المسيحيات منهن، من خلال كتابة شعارات تهديد على الجدران لمن لا تلتزم بالزي الإسلامي، إلقاء مياه حارقة على غير «الملتزمات»، أو إلقاء الحجارة، أو البيض أو الخضراوات الفاسدة على النساء اللواتي لا يلتزمن بتلك «التعليمات». كذلك الدعوة من الجوامع لتحريض الأهالي وأولياء الأمور ليراقبوا سلوك نسائهم وإلزامهن «بالزي الإسلامي». وبدأ الكثير من الرجال سواء من اليسار أو من غير المتدينين بمطالبة نسائهم بتغطية رؤوسهن منعا للمشاكل خاصة بالشوارع، بل شاركت مجموعات سياسية أخرى -فتح- بالمشاركة في الحملة كأحد النشاطات الوطنية للانتفاضة[75].

مع شدة القمع الإسرائيلي للانتفاضة انحسر الشكل الجماهيري الشعبي عن أنشطة الانتفاضة، ومن ثم ظهرت وسيطرت الخلايا العسكرية الصغيرة والمنضوية أحيانا لبعض التنظيمات السياسية الفاعلة، وهو ما كان مؤذناً بعسكرة الانتفاضة. ومع ظهور هذا الشكل ازدادت بشكل عام درجات العنف المستخدم ضد المجتمع سواء لتصفية من اتهموا بالعمالة والتعاون مع العدو أحيانا أخرى للذين وجهت لهم تهم أخلاقية التي غالبا ما كانت تربط أيضا -بشكل أو بآخر- بالعلاقة مع سلطات الاحتلال. النوع الأخير من التهم غالبا ما مس النساء خاصة اللواتي أثيرت «شكوك أخلاقية» حول سلوكهن. لم يحدد ما هو السلوك الأخلاقي أو غير الأخلاقي الذي يجب معاقبة النساء عليه مما أدى الى كثير من التجاوزات والبلبلة أثرت بشكل سلبي على حرية النساء في التنقل والعمل، ونشرت حالة من الخوف والذعر بين الأهالي. وأصبح ينظر للنساء اللواتي تم التشكيك بأخلاقهن كمن يخن ليس فقط شرف العائلة ولكن أيضا شرف الوطن، وبالتالي يجب تخليص المجتمع منهن. وقد أدى هذا التوجه إلى قتل 107 نساء في الفترة ما بين 1988 - 1993، غالبيتهن من قطاع غزة -حيث بلغ العدد في غزة وحدها 81 امرأة[76].

---

[72] Sayigh, Rosemary."Femmes Palestiniennes: Une histoire en quete d'historiens." *Revue d'etudes Palestiniennes*, 1987 (Spring), no.23, pp. 13 - 33.

[73] ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس اب , 18 , 1988.

[74] حمامي،ريما: «المشاركة السياسية للمرأة خلال الانتفاضة - مراجعة نقدية»، في كتاب: **الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية**، لجنة الدراسات النسوية، مركز بيسان للبحوث والإنماء،رام الله. نيسان 1991 ص. 70

[75] لقاء مع نعيمة الشيخ، رئيسة اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي - فتح - غزة، ايلول 1993.

[76] Be'er, Yizhar, and Saleh Abdel-Jawad: *Collaborators in the Occupied Territories, Human Rights Abuses and Violations. B'TSELEM*-The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories-. Jerusalem, January 1994. pp. 89-90.

لم يكن الجناح العسكري المرتبط بتنظيم حماس المنفذ الأكبر لعمليات قتل «المشتبه بهن»، لكن جاء في المقدمة خلايا تعد قريبة من تنظيم فتح، أو خلايا منقطعة عن التنظيم كانت مرتبطة بفتح في فترة من الفترات، يليها في ذلك الخلايا المرتبطة بالجبهة الشعبية. غير أن استثمار حالة الرعب التي سادت بين أوساط السكان خوفا من «الإسقاط» وهي التهمة التي كانت توجه للنساء اللواتي تم تصفيتهن، تمت على يد حماس. استثمرت حركة حماس هذا المناخ لبث أفكارها التي بدت كعلاج ورد على «إسقاط النساء» وهو عدم الاختلاط، وتقييد حرية الحركة للنساء بشكل عام، إضافة لفرض الزي المحتشم والتحجب وفرض سلوكيات عامة أخرى كتحريم الغناء والرقص والاحتفال في الأعراس واعتبار ذلك كشيئاً مخالفاً للدين، ومخالفاً أيضا «لأخلاقيات الانتفاضة»[77]. ولبث هذه الرؤية كتبت عدد من الشعارات على الجدران، كما هوجم عدد من الأعراس والاحتفالات العامة. أثر هذا الوضع -خاصة زيادة عسكرة الانتفاضة وزيادة درجات العنف الداخلي- بشكل كبير في كل أشكال المشاركة السياسية للنساء وخاصة في قطاع غزة وأدى لابتعاد الكثيرين -من الرجال والنساء- عن العمل السياسي الجماهيري.

وجاءت ردة الفعل الأولى على هذه الحملات بتنظيم مؤتمر تاريخي في القدس بمبادرة من بعض الكوادر النسائية المستقلة والأطر النسوية[78] التي رأت خطورة هذه الحملات على الدور السياسي للمرأة، خاصة وانه تم استهداف الكثير من النشيطات سياسيا في قطاع غزة. وتمخض عن المؤتمر بدء حملة لممارسة الضغط على الأحزاب السياسية لأخذ موقف مبدئي وواضح مما تتعرض له النساء. وتظهر ردة الفعل هذه أهمية تنظيم النساء الذي ساعد على إدراك الظاهرة كظاهرة عامة، ولها أثر في رؤية ووضعية المرأة في المجتمع، وعدم التعامل معها كظاهرة تمس أفراداً فقط. إن إدراك هذا الأمر كظاهرة عامة ساعد على بلورة رد فعل عام على المستوى السياسي -بضغط من النساء- وأجبر القوى السياسية المختلفة على أن تتعامل مع الأمر كأمر سياسي له أبعاد على وجود تلك القوى نفسها وليس فقط النساء[79] . وبالرغم من محاولة القوى الوطنية والقيادة العامة للانتفاضة -التي جاءت متأخرة- التصدي لسياسات حركة «حماس» إلا أن الحركة نجحت في تحقيق هدفها في جعل الرقابة الاجتماعية على سلوك النساء إنجازا من إنجازات الانتفاضة، متجاوزة بذلك انعزالها التنظيمي داخل المساجد والجامعات؛ لتضع برنامجها الأخلاقي-الاجتماعي على سلم أولويات الحركة الوطنية.

أدى ضعف وتأخر رد الحركة الوطنية على سياسة «حماس» فيما يتعلق بنشر برنامجها الأخلاقي -الاجتماعي إلى تذمر الكثير من الكوادر النسوية النشطة في قلب الحركة الوطنية. حيث لفت الصراع أنظار تلك الكوادر إلى أن دفع المكانة الاجتماعية والسياسية للمرأة ليس بالضرورة أحد أولويات الحركة الوطنية، وبالتالي يقع على عاتق الحركة النسوية نفسها أخذ زمام المبادرة في تحديد رؤيتها للمكانة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تصبو لها النساء أثناء عملية النضال الوطني وليس بعدها، كما سيتم الإشارة لذلك لاحقا. فقد أثرت ردة الفعل من قبل الأطر النسوية على أحزابها السياسية والرأي العام، وأيضا على حركات الإسلام السياسي نفسها التي بدأت تطور من مواقفها؛ لتقرب من فهم أكثر مرونة للدين فيما يتعلق بالمرأة. ففي تقرير صحفي مع بعض شخصيات تيار الإسلام السياسي، أدين في أكثر من موقع في التقرير «أولئك الذين يرون أن مكان المرأة هو البيت فقط، بل للمرأة الحق في التعليم والعمل وخاصة العمل السياسي»[80]. ويشير ذلك إلى تطور موقف

---

[77] حمامي،ريما: مرجع سابق.

[78] نظم مؤتمر «الانتفاضة وبعض قضايا المراة الاجتماعية» في كانون الأول 1990 بمدينة القدس.

[79] بيان رقم 43 للقيادة الوطنية الموحدة (قاوم) للانتفاضة في شهر آب 1989.

[80] محمد هاشم : «دور المراة المسلمة في العمل السياسي»، لقاء مع د. عزام سلهب. تحقيق صفي. دون تاريخ، دون مكان للنشر.

بعض تيارات الإسلام السياسي من قضية المرأة وخاصة بعد عودة عدد كبير من الكوادر الأساسية التي أبعدت في 1992/12 إلى مرج الزهور، والدور الملحوظ الذي قامت به زوجاتهم مع بعض «الأخوات المسلمات» وأيضا بقية أطراف الحركة النسوية في إثارة قضيتهم بشكل دائم في وسائل الإعلام[81].

والجدير بالذكر أن حركات الإسلام السياسي بدأت تولي اهتماماً خاصاً بالمرأة خاصة في موضوع المشاركة في الانتخابات. إذ أكدت اكثر من شخصية إسلامية على ضرورة وأهمية العمل السياسي للمرأة لكي تعمل المرأة على «إيجاد رأي عام إسلامي في صفوف النساء» لان «أخطر ما نخشى منه أن نؤذى من جهة النساء في أية انتخابات قادمة»[82] . ويتوافق هذا الموقف مع توجهات حركات الإسلام السياسي في الدول العربية المحيطة -حركة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر مثلا- التي ترى انه لا ضير من أن يكون للنساء الحق في التصويت بالرغم من التصريح بضرورة الحد من عمل النساء خارج بيوتهن، وهو نفس الموقف الذي تبنته الدولة الإيرانية التي حدت من مجالات العمل العام المختلط للنساء، ولكن لم تعارض حق النساء في التصويت.

ولكن التطور الأبرز حدث بعد تأسيس السلطة الفلسطينية بعيد اتفاقات أوسلو، ونشاط الحركة النسوية الواضح، رغبة في التأثير على سياسات وتشريعات تلك السلطة. إذ وضعت حركة الإسلام السياسي «خطوطاً حمراء» يجب عدم تجاوزها في علاقتها بالسلطة، من بينها عدم محاربة الثقافة الإسلامية، نظام تعليم يقوم على أسس وطنية إسلامية، وأيضا قانون أحوال شخصية يقوم على الشريعة الإسلامية[83]. ولكن رد الفعل الأبرز جاء على أثر تنظيم «مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي» مشروعا باسم «البرلمان الصوري» الذي هدف لرفع الوعي بالتشريعات القائمة، وما بها من مثالب تعيق تطوير أوضاع المرأة، وفتح المجال للنساء للتعبير عن آرائهن في تغيير تلك التشريعات. وركز المشروع على عدد من التشريعات المتعلقة بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة بما فيها بالطبع قانون الأحوال الشخصية. طرح المشروع جميع التشريعات الماسة بالمرأة دون استثناء وبدون تحديد أولويات معينة يتم دفعها للأمام. كان هناك تردد بين طرح الأخذ بقوانين مدنية تحكم وضع المرأة أو تعديل قانون الأحوال الشخصية الساري بهدف تحسينه من داخله. لم يتطرق المشروع لدور المؤسسة الدينية المكمل لتطبيق قانون الأحوال الشخصية مثل دور المحاكم الشرعية، وهل يجب الإبقاء عليها، أم استبدالها بمحاكم مدنية لتطبيق قانون الأحوال الشخصية، كذلك لم يتم التطرق لدور مؤسسة التشريع الإسلامي وهل هي التي تشرع فيما يتعلق بالتعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية أم يترك الأمر للمجلس التشريعي الفلسطيني فقط.

كانت ردة فعل حركات الإسلام السياسي على المشروع عنيفة، وعملت على إثارة وتأليب الجمهور العام ضد المراكز والمؤسسات النسوية التي سعت لتغيير القوانين مستخدمة في ذلك بدرجة كبيرة المساجد والمؤسسات الدينية القائمة. وتبلور الرد في حملة واسعة ضد المشروع، وضد منظمات المرأة على اختلاف أنواعها بهدف التشكيك في تلك المنظمات وفي نواياها وبرامجها، إذ ورد في إحدى منشورات الحركة «ومن منطلق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد رأينا أن نعرف شعبنا الفلسطيني بحقيقة بعض المراكز النسوية التي بدأت تنتشر في بلادنا انتشار النار في الهشيم. هذه المراكز التي يمدها الغرب بالأموال الهائلة لتنفذ مخططاته المشبوهة، من أجل تدمير الأسرة وتجريد المرأة العربية والمسلمة من كرامتها وإنسانيتها، وتحويلها إلى سلعة رخيصة كما في الدول الغربية اليوم»[84]. تلى ذلك توزيع عديد من المنشورات التي ترد على المشروع وما يدعو

---

[81] محمد هاشم : «دور المرأة المسلمة في العمل السياسي». تحقيق صحفي. وثيقة وزعت من قبل الحركة الإسلامية في جامعة بيرزيت بدون تاريخ، بدون مكان النشر. ص.10.

[82] هاشم: مرجع سابق.

[83] جرار، بسام: «رؤية ومستقبل علاقة الحركة الإسلامية بالسلطة الانتقالية». ورقة قدمت بتاريخ 1994/2/25 في مؤتمر «تحديات المرحلة الانتقالية»، نظمته مؤسسة JMCC، فندق امبسادور. القدس، 1994.

[84] لجنة الطالبات في الكتلة الإسلامية في جامعة بير زيت: «المرأة العربية ومؤامرة العلمانيات»،وثيقة وزعت في جامعة بير زيت، 1998/3/8. ص. 2.

له. إذ وزع في الضفة الغربية بتاريخ 1998/3/8 كتيب باسم «المرأة المسلمة ومؤامرة العلمانيات» وزع في غزة بيان باسم «نكبة الدين والعرض بعد نكبة الأرض بالبرلمان الصوري النسوي» بتوقيع «فاطمة الزهراء» وذلك في أواخر شهر أيار 1998. لقد تجلت استراتيجية حركات الإسلام في الرد على مطالب الحركة النسوية الحديثة بالتركيز على عدة محاور منها:

- محاولة الفصل بين الحركة النسوية المنظمة وبين القاعدة الشعبية النسائية، وذلك بالتركيز في عدد من الخطب والدروس بأن قيادات تلك الحركة قلة لا يمثلن إلا أنفسهن وما يرفعنه من مطالب لا يمثل مطالب النساء العامة وخاصة في الطبقات الشعبية «والمراقب يدرك أن هذا المركز هو واحد من مراكز كثيرة تلتقي في الأهداف والتمويل ويشكل أخطبوطا في جسم وطننا المنكوب. هذا الأخطبوط النسوي العلماني الذي يريد أن يشكل مرجعية لنسائنا الطاهرات»[85].

- لترسيخ ما سبق بدأت بعض أطراف حركات الإسلام السياسي بتبني مطالب - تخرج عن المطالب المعتادة فيما يتعلق باللباس والسلوك السوي للمرأة - وتتعلق بحق المرأة في الإرث على أسس الشرع، وضرورة التعليم للمرأة، ومشاركتها السياسية، وأيضا الحض على عدم استخدام العنف ضد المرأة[86]. وبالرغم من أن هذه المطالب قد تجد صدى في أوساط النساء بشكل عام خاصة في الأوساط الريفية والشعبية التي تحرم العادة والعرف توريثهن، إلا أنه في الوقت نفسه يتم مناهضة المطالب النسوية بولاية المرأة ومسؤولياتها فيما يتعلق بالحصول على جواز سفر دون طلب إذن الولي أو الوصاية على الأطفال دون إذن الولي.. الخ. إن تبني بعض المطالب التي طالما نادت بها الحركة النسوية الحديثة (الحق في الإرث، والعمل، والتعليم والمشاركة السياسية) قد يكون مكسباً للأخيرة، ولكن الفارق هنا هو التأكيد على أن ما يحقق مطالب النساء ليست الحركة النسوية، ولكن الانخراط في صفوف الحركات الإسلامية، وتبني خطها الفكري وخاصة من قبل نساء منضويات تحت لواء هذه الحركات.

- الدفع بتشكيل منظمات نسائية إسلامية لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية والنسائية الفلسطينية. حيث تم تأسيس جمعية «هدى الإسلام» في 1996، وتبعتها جمعية «الخنساء» في 1997، وقبل ذلك أسست جمعية «نساء الإسلام» التي تعمل في المجال الخيري، ولم يلحظ لها نشاط سياسي ما. تتبنى الأولى خطاً متشدداً تجاه الحركة النسوية الحديثة وتتوافق مطالبها مع الاتجاه العام في حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، بينما تتبنى الثانية خطاً أقل تشددا، وترى أن للمرأة قضية، سواء فيما يتعلق بالتمييز ضدها، أو خضوعها وممارسة العنف عليها، ولكن حلها ينبع من العودة للدين[87]، وقد ضمت الجمعيات الثلاث للاتحاد العام للجمعيات التطوعية.

في المرحلة الحالية تركز برامج عمل المنظمات النسائية الإسلامية حديثة التكوين على برامج مشابهة لتلك التي كانت تقوم بها الجمعيات الخيرية أو الأطر النسوية في بداية تكوينها مثل تنظيم معارض تباع فيها ما تنتجه النساء -خاصة ربات البيوت- من مطرزات ومأكولات وأشغال يدوية. كذلك تنظيم رحلات جماعية ودروس وعظ وإرشاد تركز في معظمها على تفسير أصولي للدين فيما يتعلق بالمرأة، مثل المدافعة عن حق الرجل في تعدد الزوجات (بدلا من ممارسة الخيانة الزوجية كما في المجتمعات الغربية)، وقوامة الرجل، وطاعة المرأة للرجل فيما لا يخالف الدين، والتركيز على فكرة تكامل أدوار المرأة والرجل بأن دورها داخل البيت والأسرة،

[85] لجنة الطالبات في الكتلة الإسلامية في جامعة بير زيت: «المرأة العربية ومؤامرة العلمانيات»،وثيقة وزعت في جامعة بير زيت، 1998/3/8. ص. 3.
[86] مجلة الدعوة: «ورقة الإخوان المسلمين حول دور المرأة في المجتمع». **مجلة الدعوة**، فلسطين، عدد 2 حزيران/يونية 1994.
[87] جمعية الخنساء النسائية: «المرأة والإسلام»،المنتدى الأول لجمعية الخنساء النسائية بالتعاون مع دار الفتوى الإسلامية. الغرفة التجارية، رام الله. 25/ 1997/12.

ودور الرجل في العمل والنشاط العام (تكامل دور المرأة والرجل)[88]. وتتشكل قاعدة تلك الجمعيات من نساء يعملن في مهنة التعليم، وزوجات قادة الحركات الإسلامية، وموظفات في مؤسسات دينية، وربات بيوت. وتستهدف تلك الجمعيات ببرامجها ربات البيوت بالدرجة الأولى والنساء المتدينات من رائدات المساجد.

وبالرغم من أن الجمعيات النسائية الإسلامية ستقع مستقبلا في المعضلة نفسها التي وقعت فيها الحركة النسوية الحديثة في بداية تكوينها، وهي كيف يمكن تفعيل دور النساء في المجتمع مع المحافظة -في الوقت نفسه - على تقسيم العمل الجنسي القائم على أسس تقليدية؟ إلا أنه مع ذلك تتمتع بعناصر قوة لا يستهان بها. يقف وراء الجمعيات النسائية الإسلامية ويدعمها حركات الإسلام السياسي المنظمة التي تعد المعارضة الأساسية للنظام السياسي الفلسطيني القائم سواء على مستوى السياسات الداخلية أو الوطنية خاصة فيما يتعلق بمواجهة الاحتلال. كذلك يدعم تلك الجمعيات مؤسسة دينية راسخة تتمثل في عدد كبير من العاملين/ات في وظائف دينية، سواء في قلب الجهاز الحكومي أو خارجه - لا فرق كبير- إذ يدين الجميع بفكر اجتماعي تقليدي في معظمه يستند على تفسير أصولي للدين. والجدير ذكره هنا أن حركات الإسلام السياسي بالإضافة للجمعيات النسائية الإسلامية تطالب دائما بزيادة عدد الواعظات العاملات في الضفة الغربية على غرار قطاع غزة[89]، وذلك لتوسيع قاعدتها السياسية أولا، ولتوسيع نطاق تأثيرها الفكري والأيديولوجي ثانيا. الجدول التالي يستعرض حجم وطبيعة المهن التي تقوم بها تلك الكوادر الدينية المطالب زيادة عددها. والجدول التالي يظهر عدد العاملين/ات في الوظائف الدينية حسب الجنس في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى نهاية عام 1997.

الوظيفة	ذكور	إناث	نسبة النساء ٪
الضفة الغربية			
قارئ قران بالمساجد	25	0	0
محفظ/ة قران بالمساجد	73	21	٪ 22.34
واعظ/ة	30	3	٪ 10
المجموع	**129**	**24**	**٪ 15.69**
قطاع غزة			
معلمون/ات	88	12	٪ 12
مرشدون وموجهون	65	61	٪ 48.41
ائمة ووعاظ	590	0	0
المجموع	**743**	**73**	**٪ 8.95**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات. رام الله - فلسطين. ص.180.

[88] دائرة العمل النسائي: «المرأة الفلسطينية إلى أين»، وقائع يوم دراسي. دائرة العمل النسائي، حزب الخلاص الوطني الإسلامي. غزة أبريل 1997.

[89] جمعية الخنساء النسائية: «المرأة والإسلام»،المنتدى الأول لجمعية الخنساء النسائية بالتعاون مع دار الفتوى الإسلامية. الغرفة التجارية، رام الله. 25/12/1997. في المؤتمر ذكر أنه قبل دخول السلطة الفلسطينية كان هناك في الأوقاف 5 موظفين، أما حالياً فيوجد 1100، وطلب في المؤتمر زيادة 1000 وظيفة أخرى بما فيها زيادة عدد الواعظات خاصة في الضفة الغربية.

٤- تغييرات بنيوية على الحركة النسوية

أدركت النساء النشيطات حزبيا مدى قوة النساء الجماعية في الشارع التي تستدعي توحيد العمل النسوي وتنويع أشكاله التنظيمية. خاصة أمام عجز الاتحاد العام للمرأة من استيعاب آلاف النساء تنظيميا، وعدم قدرته -على المستوى التنظيمي كما على المستوى الأيديولوجي- من استيعاب تجربة النساء في الانتفاضة وبلورة رؤية جديدة تعبر عن نمو الوعي النسوي المتزايد بين صفوف الحركة النسوية، وظهرت محاولات من قبل الأطر النسوية لخلق أجسام بديلة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. أدت هذه المحاولات إلى إعلان تشكيل المجلس النسوي الأعلى في تشرين عام 1988. استهدف هذا الجسم تنظيم النساء -كل النساء- اللواتي نزلن إلى الشوارع، وتوجيه أشكال المقاومة، بالإضافة إلى تشكيل جسم نسوي يستطيع أن يبلور برامج تنمي وتطور من أوضاع النساء. ولم تنجح تجربة المجلس النسوي بسبب الضغوط التي تعرض لها من قيادة الاتحاد العام للمرأة، التي رأته بديلاً للاتحاد العام، خاصة وأنه يقوم على تركيبة الاتحاد العام نفسها في ذلك الوقت، أي تحالف الأطر النسوية مع الجمعيات الخيرية ولكن تحت سيطرة وقيادة الأولى. شنت حملة قوية لإفشال تشكيله، وساعد على نجاحها الانشقاق الداخلي الذي أصاب التنظيم السياسي المبادر لتأسيس هذا الجسم (انشقاق الجبهة الديمقراطية وما تبعه من انشقاق الإطار النسوي التابع لها)، إضافة لعدم الاتفاق على رؤية موحدة لدور مثل هذا الجسم، فقد رآه البعض جسماً نسوياً ينظم النساء أساسا (الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب، بالإضافة لفتح والمستقلات) ورآه البعض الآخر ذراعاً سياسياً للقيادة الوطنية الموحدة بين النساء (موقف الإطار النسوي للجبهة الشعبية). ولكن ما قد يضاف على ذلك هو غياب الجهد التنظيمي المستمر من قبل الأطر لخلق جسم جديد، بينما الجميع منشغل بنشاطات الانتفاضة، وبتنظيم إطاره الخاص. وعندما توقف العمل عن تأسيس ذلك المجلس تم التركيز على ضرورة عدم السكوت على الأوضاع التي يعيشها الاتحاد العام، وعلى ضرورة نفض بنيته، وتجديد دمائه، وفتح أبوابه، ليمثل كل النساء وليس فقط المؤسسات والأطر النسوية (أي تمثيل أفراد وليس مؤسسات ليصبح بمثابة نقابة كل النساء) وهي المحاولات التي مازالت مستمرة حتى الآن.

كذلك ظهرت دعوات قوية لانفصال الأطر النسوية عن أحزابها السياسية، وتشكيل تنظيم نسوي مستقل يعنى أساسا بقضايا المرأة[90]، رافق هذه الدعوة ترك عدد من الكوادر الوسيطة لأطرها، إما احتجاجا على تدخلات الحزب الأم، أو لعدم اخذ الحزب بقضية المرأة بالجدية الكافية، وعدم الشعور بأنها قضية مجتمعية وسياسية، أو بحثا عن فرص عمل بعد اكتساب كثير من المهارات الإدارية والتنظيمية وأيضا التنموية فيما يتعلق بالعمل مع النساء من خلفيات مختلفة. ولم تنجح هذه الدعوات في إدانة الأحزاب السياسية، وهجر النساء لها تماما، ولكن فتحت المجال لتأسيس عدد من المراكز والمؤسسات النسوية المستقلة -وان جاء بعضها بمبادرة من بعض الأطر النسوية- التي تعمل على أساس برنامج نسوي فقط. إن هذا الوعي بعدم اهتمام الحزب السياسي بقضايا المرأة المجتمعية أفسح المجال ولأول مرة لظهور مراكز ومؤسسات نسوية أخرى تختلف عن الأطر النسوية المرتبطة بأحزاب سياسية، وتختلف أيضا عن الجمعيات الخيرية. ويتركز جوهر الاختلاف في نوعية البرامج والنشاطات التي تقوم بها هذه المؤسسات الجديدة التي تدور حول مطالب نسوية بحتة، بعيدا عن السياسة، وبعيدا عن التنظيم.

[90] Labadi, Fadwa, "On Women's Day: The Palestinian Women's Movement on Trial" *in News From Within* 1992, Jerusalem, 8 (5) p. 8 - 11.

وقد واكب ظهور تلك الأشكال التنظيمية الجديدة حدوث تغيرات هيكلية على أجسام الأطر النسوية نفسها، إذ رغبة منها في تحقيق استقلال مالي وبرنامجي أكبر أمام الحزب السياسي تبلورت ظاهرة تسجيل هذه الأطر كجمعيات خيرية تحدد بنفسها عضويتها وبرامجها، وتوجد مصادر تمويلها. واستهدفت عملية التسجيل هذه أيضا الرغبة في حماية النفس - قبل وصول السلطة الفلسطينية- حيث ساد توقع أن السلطة قد تقمع الأحزاب السياسية، وكذلك الأشكال التنظيمية التابعة لها (هذا التبرير من الأطر اليسارية أساسا، أما إطار فتح فقد سجل هو أيضا كجمعية، ولكن بهدف آخر وهو تلقي الدعم من السلطة حين وصولها). إنه لمن قبيل المفارقة أن تسجل الأطر نفسها كجمعيات، في الوقت الذي رفضت فيه هذه التسمية منذ بداية تشكلها لتميز نفسها عن الجمعيات الخيرية والعمل الخيري. لذا يرى البعض أن التسجيل تحت هذا الاسم يهدف لحماية النفس فقط من تدخلات الحزب، ومن تدخلات السلطة، ولكن «ستكون العضوية مفتوحة لكل النساء، وستحدد البرامج والأنشطة حسب احتياجات النساء أنفسهن، دون فرض مجالات عمل محددة، سواء من قبل التنظيم السياسي، أو من رئيسة عنيدة تفرض ما تعتقده في صالح النساء»[91].

ولكن يبدو أن التسمية تعكس أيضا اختلافاً في التوجه للنساء، فمن الملاحظ أنه لا يبذل جهد مستمر لتنظيم النساء كما كان الوضع عليه سابقا لرفد الحزب بعضوات جدد. وتركز هذه «الجمعيات» على تقديم برامج وأنشطة تتعلق بقضايا نسوية أساسا أهمها: قضايا العنف ضد المرأة، والمساواة في العمل، وتدريب على قضايا النوع الاجتماعي، وإرشاد نفسي واجتماعي. وتغير الهدف من تقديم خدمات متنوعة بهدف تنظيم النساء إلى تقديم خدمات وأنشطة توجه للنساء بشكل عام، وتهدف لرفع الوعي بقضايا المرأة الاجتماعية والتشريعية، وهو ما انعكس في تراجع العضوية للأطر بشكل مستمر، واحتفاظ معظمها ببعض العضوات القدامى، هناك دراسة عن الأطر النسوية تقوم عليها مؤسسة بانوراما-ما زالت في طور الإعداد- أجريت على عينة من خمسة أطر تشير إلى أن حوالي 37٪ من العضوات تركن الإطار، وأن معدل التحاق العضوات الجدد في تراجع مستمر، ابتداء من 1993 حيث لم يزد في عام 1996 عن 3٪، ومعظمهن للعمل الاجتماعي /فتح). كذلك أدى هذا التركيز في البرامج والأنشطة على قضايا المرأة الاجتماعية إلى تراجع واضح في التركيز على القضايا الوطنية (استكمال مرحلة التحرر الوطني والتخلص من الاحتلال ومقاومة سياساته). وواكب هذه البرامج الجديدة زيادة في التمويل من قبل عدد من المؤسسات الدولية العاملة في مجال التنمية بشكل عام، ولكن يجب ملاحظة أن التمويل زاد لكل المؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال التنمية بشكل أساسي، وذلك إثر توقيع اتفاقات السلام مع إسرائيل. كما أن تراجع التركيز على القضايا الوطنية ليس سببه التركيز على القضايا النسوية فقط، ومن الصعب فصله عن تراجع عمل الأحزاب السياسية ككل في تنظيم الجماهير، وفي تقلص عضويتها، وأيضا في ضعف دورها الواضح في التصدي ومقاومة الاحتلال وسياساته كما سيشار لذلك لاحقا.

وواكب هذا التغير أيضا في بنية وبرامج الأطر تغير آخر حدث بعد مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991، حيث عمدت الأطر إلى تجميع قواها في إطار ائتلافي نسوي. أدى هذا التوجه إلى تأسيس «طاقم شؤون المرأة» كائتلاف نسوي بين الأطر التي وافقت في ذلك الحين على خيار السلام كحل استراتيجي للقضية الفلسطينية، إضافة للمراكز النسوية التي تواجدت في ذلك الوقت. وركز هذا الجسم من الأساس على كيفية دفع مطالب المرأة الاقتصادية، والاجتماعية، والتشريعية في سياسات وتشريعات السلطة الفلسطينية المنتظرة، التي أسست في عام 1994.

---

[91] لقاء مع سهام برغوثي.

٥- هياكل تنظيمية جديدة للمرأة

من أهم النتائج التي تمخضت عن المشاركة الواسعة للنساء في الانتفاضة، ظهور عدد من المراكز النسوية التي تعمل باستقلال نسبي عن الأحزاب السياسية وأطرها النسوية المنظمة للنساء.بدأ عديد من المراكز النسوية في التشكل ابتداء من 1988 (تأسيس مركز شؤون المرأة -نابلس في 1988، ومركز الدراسات النسوية-القدس 1989، ومركز شؤون المرأة -غزة 1989، وطاقم شؤون المرأة 1991، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي 1991، ومعهد دراسات المرأة-جامعة بيرزيت 1994، ومركز القدس للنساء، ومؤسسة مشرقيات-غزة 1998). وكرست هذه المراكز كثيراً من الجهد للبحث والتحليل لأوضاع المرأة وكذلك لتربية كوادر نسوية نظريا ومهنيا، ومدها بالمعرفة التي تساعد على عملية التغيير، كما عكست برامجها الوعي النسوي المتنامي، وتبنت برامج كانت لفترة ما قبل الانتفاضة تعد من المحرمات سواء من الحركة الوطنية ككل أو من أطرها النسوية، التي كانت تراها محاولات لتقليد الفكر النسوي الغربي والذي لا ينطبق على الواقع الفلسطيني. فالمواضيع التي دخلت برامج هذه المراكز والمؤسسات تناولت قضايا التمييز في القوانين ضد المرأة، والبناء الثقافي وما يسوده من قيم تحط من قيمة المرأة، الصورة التي تظهر بها المرأة في المجتمع وفي وسائل الإعلام، كذلك قضايا العنف المسلط على النساء، وبالطبع نقد موقف الحركة الوطنية من المرأة وطرح البدائل. أي باختصار ركزت على قضايا المرأة *الاستراتيجية التي تسعى لتغيير أسس العلاقات الاجتماعية السائدة*، وتغيير أسس علاقات القوة في المجتمع.

وتقوم هذه المراكز على فئة من نساء الطبقة الوسطى المهنيات، يتميزن بقدرات إدارية وتنظيمية عالية، قدرة كبيرة على تأسيس علاقات عامة مع عدد من المؤسسات الدولية الإقليمية، وقدرة كبيرة على الجباية المالية للمشاريع التي يقمن بها. يتسمن بالحيوية، وقدرة عالية في الاتصال مع المستويات العليا في المجتمع. وتستهدف تلك المراكز في برامجها التأثير على راسمي السياسات، ومتخذي القرارات المؤثرة في وضع النساء بشكل عام. وتعتمد في تنفيذ برامجها على جسم إداري محدود العدد، ولكن ذي كفاءة إدارية وتنظيمية عالية. ولا توجد قاعدة اجتماعية محددة من النساء لتلك المراكز، ولكن في معظمها توفر خدمات مختلفة سواء في مجال الأبحاث، أو الإرشاد، أو التوعية أو التعبئة والضغط. ويسود من فترة لأخرى توتر في العلاقات بين بعض تلك المراكز وبين الأطر والأجسام المنظمة للمرأة حول أولويات العمل التي تنظم حولها الحملات الجماهيرية العامة، وحول طبيعة ورؤية النخبة التي تطرح نفسها لقيادة العمل النسوي والحركة النسوية الفلسطينية بشكل عام. وما يؤجج هذه التوترات أحيانا سهولة التمويل الذي تحصل عليه بعض تلك المراكز خاصة إذا واءمت برامجها لتتناسب مع ما يستهوي بعض الممولين الدوليين.

المرأة الفلسطينية والسلطة (سياسة الدولة الرسمية)

منذ تأسيس أول سلطة وطنية فلسطينية على أثر اتفاقات أوسلو في عام 1994، أخذ عدد من الوزارات والمؤسسات الرسمية على عاتقها مسؤوليات وضع خطط وبرامج للنهوض بأوضاع المجتمع الفلسطيني من كافة النواحي. كان هذا التحول بمثابة اختبار لمدى تناول قضية المرأة كقضية مجتمع يسعى للنهوض بنفسه على كافة المستويات. والسؤال الذي طرح نفسه هنا هو: هل ستكون للسلطة الوطنية الفلسطينية آلية أساسية للنهوض بأوضاع المرأة عبر سياساتها وتشريعاتها كما حدث سابقا في التجربة المصرية -عهد ناصر- أو في تجربة اليمن الجنوبي، أم ستكون امتدادا لسياساتها التي كانت متبعة منذ بدء الثورة الفلسطينية التي كانت تترك قضية المرأة للمرأة نفسها ؟

تستلزم الإجابة عن هذا السؤال أولا رصد ما أدخلته اتفاقيات أوسلو من تغييرات على بنية المجتمع السياسي الفلسطيني بأحزابه، وبمنظماته الجماهيرية النشطة. وأيضا رصد تأسيس أول سلطة فلسطينية على ما تبقى

من فلسطين التاريخية. كذلك مشاركة المرأة في أول انتخابات تشريعية تنظم بعد تأسيس السلطة الفلسطينية وأيضا بعض التوجهات، السياسات والتشريعات التي برزت من مؤسسات مختلفة للسلطة سواء أكانت التشريعية أم القضائية أم التنفيذية.

١- دور النساء السياسي بعد أوسلو

أوسلو: رؤية جديدة وتحديات جديدة (1991 -حتى الآن)

كما كانت الانتفاضة نقطة تحول مهمة على مستوى الوعي بالذات وعلى مستوى التغيرات الهيكلية التي طرأت على الأجسام المنظمة للنساء والحركة النسوية، جاءت اتفاقيات أوسلو -التي سبقها مؤتمر مدريد في عام 1992- لا لتغير واقع النساء فحسب، بل لتغيّر واقع الشعب الفلسطيني ككل. وكرست اتفاقيات أوسلو الحل السلمي كخيار استراتيجي لحل القضية الفلسطينية، كما أنها أتاحت الفرصة لوصول أول سلطة فلسطينية تنشأ على أجزاء من أرض الوطن، وتؤسس نظاماً سياسياً جديداً من المفترض أن يقوم بعملية بناء شاملة، توضع فيها خطط وبرامج تسعى لتغيير الأوضاع التي يعيش في كنفها الشعب الفلسطيني منذ سنوات طويلة. في الوقت نفسه جعلت أوسلو عملية البناء المفترضة تتم بينما الإطار المهيمن للاحتلال الإسرائيلي مازال قائما، وهو ما يضيف أعباء هائلة على عاتق الشعب والسلطة فيما يتعلق بإزالة الاحتلال، أو في المباشرة بعملية البناء.

كذلك أدت اتفاقيات أوسلو لتصدع البناء السياسي الفلسطيني الذي كان متعارفا عليه قبلها. إذ جمدت التنظيمات السياسية التي رفضت هذه الاتفاقيات عضويتها في منظمة التحرير الفلسطينية وقاطعت أجسام اتخاذ القرار المرتبط بها (انسحاب كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية من عضوية اللجنة التنفيذية). كما أدى دخول القيادة التاريخية للمنظمة إلى ارض الوطن إلى أن تتحول «ساحة الداخل» الى مركز لاتخاذ القرار والفعل، وهو ما أدى أيضا إلى زيادة تهميش دور م.ت.ف كممثل للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. وأصبحت قضية تمثيل الشعب في الداخل وفي الشتات قضية تتسم بالخطورة خاصة بعد أن كرست الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى عملية تمثيل السلطة لأجزاء من الشعب الفلسطيني التي تعيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن هذا الشرخ الذي سببته اتفاقيات أوسلو في البناء السياسي الفلسطيني ترك آثاره ليس على م.ت.ف فقط، ولكن أيضا على الأحزاب السياسية المنضوية تحت لوائها، كما ترك آثاره على الرؤية العامة التي كانت تسير المنظمة فيما يتعلق بالقرارات المصيرية، وهو ما كان يطلق عليها «الإجماع الوطني». ترك هذا الوضع آثاره على الجميع بمن فيهم النساء والحركة النسوية.

● أوسلو وآثارها على الحركة النسوية

من أهم الآثار التي تركتها تلك الاتفاقيات على النساء عموما والحركة النسوية خصوصا إثارة الجدل الحاد حول علاقة المهام الوطنية بالمهام الاجتماعية. فعملية البناء تستدعي المشاركة والعمل لإشراك النساء في عملية التنمية للاستفادة من نتائجها، وكذلك في مراجعة الإطار القانوني الذي يحكم هذه العملية. ومن هنا انغماس عدد من مؤسسات وأطر ومراكز المرأة في عملية مراجعة القوانين السابقة، وأيضا أسس السياسات التي ستطبق. ولكن في الوقت نفسه ما زال الاحتلال موجودا، وهو ما يستدعي استمرارية تنظيم النساء لمواصلة مقاومته وإنهائه ما يتطلب تطوير قائمة مطالب وأهداف تسعى في هذا الاتجاه. إن هذا يعني تطوير آليات مقاومة جديدة لاستفحال الاستيطان، وسياسة العقوبات الجماعية، وخاصة هدم البيوت، ومداهمة القرى،

وتقطيع أوصال الامتداد الجغرافي للفلسطينيين، بالإضافة لمواجهة السياسات الخاصة بمدينة القدس التي تتمثل في مصادرة بطاقات الهوية من السكان العرب، وهجمات الضرائب المستمرة، والمحاولات المستمرة لتفريغ المدينة من سكانها العرب ...الخ.

تأججت حدة هذا الجدل بعيد عودة عدد من كوادر وقيادات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية من الخارج. وبدأت حدة الجدل بالخفوت بعد تسلم عدد منهن مراكز مختلفة في قلب السلطة الفلسطينية، مما فرض على الجميع توجيه الجهود إلى مجالات العمل التنموي المختلفة، بعيدا عن العمل على تنظيم الجماهير وخرطها في النضال الوطني. لا شك أن الجهود المنظمة والموجهة لتنظيم الجماهير سواء من الحركة النسوية أم من الحركات الاجتماعية الأخرى لاستكمال مهام النضال الوطني في التحرر من الاحتلال شهدت تراجعاً كبيراً بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو، ووصول السلطة الفلسطينية إلى أرض الوطن. ولكن من المبالغ فيه إرجاع هذا التراجع -فيما يتعلق بالحركة النسوية- إلى رفعها شعارات ومطالب نسوية تتعلق بالتحرر الاجتماعي، وذلك على حساب التحرر الوطني. فعند مقارنة الحركة النسوية التي قطعت شوطا طويلا في توحيد صفوفها ورؤيتها النسوية بحركة أخرى كالعمالية مثلا سنجد أن هناك فارقاً بين درجة نمو وتطور كل منهما. فالحركة العمالية مثلا مازالت تبحث عن قواعد مشتركة لتوحيد نفسها بدلا من الشرذمة الفئوية السابقة -وجود نقابة لكل فصيل سياسي كما كان وضع الأطر النسوية قبيل مدريد، ولم تبلور بعد برنامجاً مطلبياً عمالياً (قد يبعدها عن مواجهة الاحتلال، وهو الانتقاد الموجه للحركة النسوية). هذا بالرغم من شدة سوء الوضع الذي يعيش فيه آلاف من العمال الفلسطينيين بسبب التبعية الهيكلية للاقتصاد الإسرائيلي، ومع ذلك لا تعد تلك الحركة فاعلة على مستوى النضال الوطني أيضا.

إن تراجع العمل الوطني بشكل عام له علاقة بعدد من الأسباب والتي ليس من أهمها تركيز الحركات الاجتماعية المختلفة على مطالب اجتماعية/اقتصادية، ولكن له علاقة بفشل الانتفاضة الفلسطينية في تحقيق أهدافها بالاستقلال، وفك التبعية عن دولة إسرائيل، واعتقاد الكثيرين أن اتفاقيات أوسلو هي بمثابة مصالحة تاريخية مع دولة إسرائيل، ولكن تبع ذلك خيبة أمل وإحباط، إضافة لوجود السلطة الفلسطينية واعتماد الكثيرين عليها لاستكمال مرحلة النضال الوطني عبر السلام كخيار استراتيجي، كذلك دور السلطة العازل للاحتكاك بين الجماهير وأماكن تواجد قوات الاحتلال.

أدت أوسلو أيضا إلى تراجع شعبية الأحزاب السياسية المشكلة لجسم منظمة التحرير الفلسطينية. كثيرة هي الأسباب التي بالإمكان تقديمها لتفسير هذا التراجع، ولكن أهمها التحولات الجذرية في رؤية تلك الأحزاب لكيفية تحرير فلسطين. فبعد مرحلة مخاض طويلة وصلت تنظيمات أساسية (فتح، وفدا انشقاق الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب الفلسطيني، وجبهة التحرير العربية وآخرون) إلى أن السلام هو خيار استراتيجي للشعب الفلسطيني دون تحديد تبعات هذا الخيار على العمل الجماهيري. وبعد تمادي السياسة الإسرائيلية في نهب ما تبقى من فلسطين بطرق قديمة وجديدة معا، لم تتبلور بعد رؤية لدى الأحزاب التي قبلت اتفاقيات أوسلو كخيار استراتيجي، أو التي رفضتها عن كيف يتم مواجهة استمرار سياسة الاحتلال وهيمنته في ظل وجود السلطة الفلسطينية.

وترتكز اتفاقيات أوسلو كذلك على مرحلة انتقالية حتى عام 1999 لحين الوصول لمرحلة الحل النهائي. وتحمل الفترة الانتقالية في طياتها عدداً من التداخلات بين استمرارية الاحتلال ومرحلة الحل النهائي. ويعيق التداخل في المراحل بهذا الشكل عملية التنمية بكل أبعادها كما يعيق تبلور المصالح الاقتصادية الاجتماعية للفئات والشرائح المختلفة في المجتمع بالرغم من تضرر الفئات الكادحة والفقيرة من هذه السياسات. وبالرغم من ذلك فان البرامج المتعلقة بالمصالح الاقتصادية -الاجتماعية للفئات والشرائح المختلفة ستصبح ملحة على أثر التطبيق الكلي لهذه الاتفاقيات، وما تحمله من مؤشرات للمرحلة النهائية، خاصة إذا تكرس الارتباط

بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل تبعي، مع تشكل شرائح اجتماعية جديدة قد تستفيد من مواقع السلطة لتأسيس امتيازات خاصة بها دون أن تضر بها علاقة التبعية لإسرائيل[92]. وفي هذا الصدد لم تبلور أطراف الحركة الوطنية بعد استراتيجيات عمل تتعلق بسياسات التنمية التي تتبناها أو الشرائح الاجتماعية التي تعمل على تمثيلها والدفاع عن مصالحها بمن فيها النساء.

إن تراجع شعبية وانهيار البناء الفكري والتنظيمي لعدد من الأحزاب السياسية، أثر أيضا في شعبية وقواعد الأطر النسوية التي كانت مرتبطة بها على أسس سياسية. ان هذا التراجع التنظيمي واكبه تطور في برامج عمل واستراتيجيات المنظمات النسوية المختلفة – أشير لها سابقا– تتوجه للجمهور العام من النساء برؤى وبرامج نسوية مختلفة، وكذلك مطالب وشعارات وطنية، ولكن لا تسعى بالضرورة لتنظيم النساء كما كان عليه الحال سابقا.

● أزمة الأحزاب السياسية وأثرها على النساء

أثرت الأزمة السياسية التي مرت – ومازالت تمر– بها الأحزاب في تقليص القواعد الجماهيرية المنظمة للأطر النسوية وانفضاض جزء ليس بالقليل من هذه القواعد عنها. فأدت أسباب سياسية تتعلق بانشقاق داخلي (انشقاق الجبهة الديمقراطية وبالتالي إطارها النسوي 1990/1989 الذي كان يعد من أقوى الأطر النسوية)، أو ظهور صراعات ومحاور داخلية (أثرت بشدة في تنظيم الجبهة الشعبية وحزب الشعب وبالتالي أيضا الأطر النسوية التابعة لهما) في تقليص قاعدة تلك الأطر. كذلك أدت أسباب ذاتية تتعلق بالقدرة التنظيمية للإطار النسوي نفسه من ضعف الكادر التنظيمي، وعدم وجود هيكلية تنظيمية متماسكة تدفع الأمور للأمام خاصة وقت الأزمات من زيادة حدة هذا الانفضاض. هذا بالإضافة للانقسام السياسي حول قراءة المرحلة الراهنة وما تتطلبه من مهام وأهداف. زاد من حدة هذا الانقسام السياسي الفصل التعسفي الذي ساد في الثقافة السياسية الفلسطينية بين ما هو وطني وما هو اجتماعي، وان مهام المرحلة الوطنية تتطلب تأجيل القضايا الاجتماعية للفئات المختلفة لما بعد التحرر.

● وعي نسوي متأصل

بالرغم من التراجع في شعبية الأطر الجماهيرية، ومنها النسوية، لم يكن هذا الوضع مؤشراً لضياع الحركة النسوية في ضباب المرحلة، حيث ظهر وعي عميق بالذات ساعد الحركة النسوية على الخروج من حالة الشلل التي أصابت أطراً جماهيرية أخرى، سواء كانت عمالية أم طلابية. إذ كان هناك وعي بين النساء بضرورة عدم الركون على الأحزاب السياسية فقط، ولذا طرحت شعارات جديدة تتعلق بالوصول لمراكز اتخاذ القرار العليا، أن تكون المرأة جزءاً من عملية التخطيط للتنمية وان توجه جهوداً خاصة لتنمية أوضاع النساء[93]. أدى هذا الوعي لتشكيل:

1. هيكل تنظيمي جديد يعمل على تجميع ما بقى من قوى للأطر النسوية بغرض تحقيق هذه الأهداف التي في معظمها تتعلق «بمرحلة البناء». وأنشأت بعض أطراف الحركة النسوية – بناء على ذلك– ما أطلق عليه «طاقم شؤون المرأة» كأحد الطواقم التي أسست وواكبت مؤتمر مدريد بمبادرة منظمة التحرير الفلسطينية، قبل دخولها أرض الوطن، وذلك لتأسيس قاعدة تحتية للسلطة الفلسطينية القادمة. ولارتباط هذا الشكل

---

[92] لمزيد من التفاصيل عن «أزمة الحزب السياسي الفلسطيني» راجع : «الديمقراطية والتعددية : أزمة الحزب السياسي الفلسطيني في المرحلة الراهنة». وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن في رام الله في 1995/11/24. الطبعة الأولى، كانون الثاني 1996.

[93] راجع: أرشيف طاقم شؤون المرأة ابتداء من 1992.

التنظيمي بمؤتمر مدريد رفضت في البداية الأطر النسوية التابعة لأحزاب المعارضة الانضمام له، ثم عاودت بعد ذلك الانضمام خاصة بعد تراجع شعبية تلك الأحزاب بعد الانتخابات التشريعية الأولي والتي أدى موقفها الرافض للمشاركة فيها إلى إضعاف تأثيرها في النظام السياسي الفلسطيني المتولد بعد تلك الانتخابات، وأيضا ضعف علاقاتها بالجماهير.

2. إصدار مسودة «وثيقة مبادئ حقوقية نسوية» التي أعلنت باسم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في 2/8/1994 في مدينة القدس بمشاركة جميع أطراف الحركة النسوية - الرافضة والقابلة - بالإضافة للقيادة المخضرمة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. حوت الوثيقة مقدمة عامة تشير الى وعي النساء باستمرارية مرحلة النضال من اجل التحرر الوطني إضافة لمطالب يتم العمل لتضمينها في الوثيقة الدستورية الفلسطينية الأولى تتعلق بحقوق أساسية للمرأة سواء أكانت حقوقاً سياسية، أم اجتماعية، أم أم مدنية أم اقتصادية. وكانت الوثيقة بمثابة محاولة مبكرة من قيادة الحركة النسوية لتوحيد مطالب النساء في مرحلة تأسيس السلطة الفلسطينية ولكي تكون المرأة جزءاً من عملية التأسيس هذه. وبالرغم من صعوبة الاتفاق على هذه المطالب غير أن الوثيقة ولدت وأصبحت جزءاً من رصيد الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام والحركة النسوية بشكل خاص.

3. فتح هذا الوعي آفاق عمل وبرامج جديدة أمام النساء، ومن هنا كان الاهتمام المبكر بالتشريعات[94]، وبدور الإعلام[95]، وبقضايا التنمية وفرص العمل، والتعليم، والثقافة، والصحة[96]. كذلك الاهتمام بتغيير علاقات القوة في المجتمع وهو ما أدى إلى اهتمام كبير بالانتخابات كأحد آليات ترسيخ الديمقراطية وبناء المجتمع على أسس مدنية[97].

● النساء وأول انتخابات تشريعية

جرت أول انتخابات تشريعية فلسطينية «كبند على جدول أعمال المرحلة الثانية من تطبيق اتفاق أوسلو»[98] ولم تكن، في الأساس، وليدة التغيرات التي دخلت على النظام السياسي الفلسطيني ورؤية ومواقف الأطراف الفلسطينية الفاعلة والنشطة فيه. كذلك لم تقم بناء على رؤية تلك الأطراف لضرورة تطوير بنية تلك النظم انطلاقا من الواقع الجديد المحيط بالقضية الوطنية الفلسطينية. أي لم تكن تلك الانتخابات العامة مطلباً وطنياً وليد قناعات القوى السياسية الفلسطينية بضرورة تطوير وتجذير برامجها السياسية والاجتماعية ودمقرطة هياكلها وبرامج وبنية الحركة الوطنية الفلسطينية. كما لم تأت الانتخابات باعتبارها أحد مكونات استراتيجية فلسطينية جديدة[99]. وأدى هذا الوضع إلى انقسام الموقف من قضية المشاركة في الانتخابات بين قوى تقبل خوضها -حتى لو كانت من إفرازات أوسلو - وقوى أخرى ترفض خوضها باعتبار أنها ستضفي شرعية على ما أتت به أوسلو. وقاطعت القوى الأساسية أول انتخابات تشريعية شملت بعض أجزاء المعارضة الوطنية العلمانية (الجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية، إضافة للمعارضة

[94] راجع : أرشيف ومشاريع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، القدس. كذلك وثائق مؤتمر «المرأة والعدالة والقانون» مؤسسة الحق. رام الله.
[95] راجع : أرشيف وبرامج مركز الدراسات النسوية - القدس ومركز شؤون المرأة , نابلس , غزة.
[96] راجع : برامج وأهداف «التحالف من اجل صحة المرأة» جامعة بير زيت.
[97] راجع : أرشيف طاقم شؤون المرأة ومركز القدس للنساء.
[98] هلال، جميل «قراءة أولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني» مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة - العدد العاشر - ربيع 1996، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس. ص. 6.
[99] مرجع سابق.

الإسلامية (حماس). كذلك شهدت تلك الانتخابات أيضا حركة نشطة لقوى سياسية تستند على أسس تقليدية – عائلية وعشائرية – لممارسة السياسة. إن الظهور الواضح لهذه القوى التقليدية في الانتخابات تعزز ببعض توجهات من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، التي عملت على دمجها في بناء السلطة السياسية نفسها (تعيين مجالس البلديات، واستحداث منصب مستشار الرئيس لشؤون العشائر، وأخذ البعد العائلي والجهوي في التعيينات السياسية) وهي العوامل التي تصب جميعها في اتجاه تشجيع عناصر بناء سياسي لا تستند على أسس ليبرالية حديثة، تدعي السلطة بالأخذ بها، وتقوم على الاختيار الحر والحقوق المتساوية لجميع المواطنين، وبناء هوية وطنية تقوم على فكرة مساواة الجميع أمام القانون وتحت سيادته.

إن موقف القوى والتنظيمات المختلفة من الانتخابات جاء ليضيف عنصرا جديدا من عناصر الأزمة التي دخلت بها التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية المشكلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي أشير لبعض أسبابها سابقا، وعدم القدرة على تحليل الواقع الجديد – خاصة مع عدم استكمال المرحلة الوطنية وبدء مرحلة بناء «ديمقراطي» – وبالتالي عدم القدرة على تحديد أهداف عامة تقود العمل الجماهيري وتشكل قواسم مشتركة للعمل السياسي كما كانت عليه الأوضاع إبان الاحتلال الإسرائيلي[100]، أدى كل ذلك لغياب قضايا أساسية تتحدد على أساسها الهوية السياسية والاجتماعية للقوى المشاركة في الانتخابات.

إن أهمية الإشارة للانقسام هنا تكمن في تأثيره في عدم مشاركة بعض الأحزاب السياسية المختلفة، وأيضا بلبلة المنظمات والاتحادات الشعبية في تلك الانتخابات. فانقسام أقطاب الحركة الوطنية التاريخية بين مؤيدين ومعارضين للمشاركة بالانتخابات، اثر بقوة في حركة اجتماعية مهمة مثل الحركة العمالية. إذ شلت تلك الحركة – سياسيا وتنظيميا – بسبب انعكاس الخلافات السياسية عليها، وعدم قدرتها على بلورة أهدافها الاستراتيجية ومطالبها لتعكسها على نوعية نواب الشعب الذين يجب دعمهم ليدعموا بالتالي مطالب الحركة العمالية عند نجاحهم.

● النساء والانتخابات، على المستوى التنظيمي

جاءت الانتخابات التشريعية الفلسطينية في عام 1995 في أوج عملية بلورة أهداف وبرامج اجتماعية جديدة للحركة النسوية الفلسطينية، في وقت لم تتمكن فيه الحركة بعد من بناء أطرها التنظيمية على هذه الاسس، ولكن وصل الجميع لقناعة بأن الأسس التنظيمية القديمة لم تعد صالحة[101]. سواء بسبب نقص الديمقراطية داخليا، أم بسبب خلافات في الرؤية حول أهمية قضية المرأة، أم حول السبل لطرح هذه القضية، أم بسبب هيمنة الحزب السياسي على هيكلية ومالية ومشاريع عمل الإطار النسوي.

جاءت نتيجة الانتخابات التشريعية لتعكس ارتفاع صوت وضجيج الحركة النسوية وضعفها التنظيمي في الوقت نفسه، وأيضا ضعف القدرة على تنظيم صفوف النساء. خاضت الحركة النسوية الانتخابات وهي

---

[100] لمزيد من التفاصيل عن «أزمة الحزب السياسي الفلسطيني» راجع : «الديمقراطية والتعددية : أزمة الحزب السياسي الفلسطيني في المرحلة الراهنة». وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن في رام الله في 24/11/1995. الطبعة الأولى، كانون الثاني 1996.

[101] في المحاولات التي تجري حاليا لإعادة تنظيم وإحياء الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية رفض مبدأ التمثيل المؤسسات وضعت بدلا منه العضوية الفردية، رفض كذلك مبدأ الكوتا السياسية من قبل أطر وجمعيات خيرية كما رفض مبدأ منح العضوية لعدد محدود من النساء ينسبن بموافقة الهيئة الإدارية. وأقر أن يفتح الاتحاد لجميع النساء وتحدد هياكله القيادية بالانتخاب الحر المباشر من الهيئة العامة.

مفككة تنظيميا نتيجة للعوامل التي سبق شرحها، في حين قاطعت الأطر النسوية المعارضة الانتخابات ترشيحا وتصويتا، وان كانت قد صوتت في اللحظات الأخيرة لدعم المرشحين والمرشحات الديمقراطيين/ات. أما الاتحاد العام للمرأة فلم يأخذ موقفا واضحا من الانتخابات في البداية، وتم تغيير هذا الموقف عندما قررت رئيسة فرع الداخل السيدة سميحة خليل ترشيح نفسها لمنصب الرئاسة، في ظل وجود معارضة قوية داخل الاتحاد لهذا الترشيح. كذلك لم يكن الموقف من الانتخابات واضحا خاصة بين جمهور نساء الجمعيات الخيرية[102]. فالاتحاد، فرع الداخل، يصنف سياسيا كمقرب «لجبهة الرفض». أدى إعلان رئيسة الاتحاد المتأخر لترشيح نفسها لإضعاف إمكانية تنظيم النساء، وحتى قاعدة الاتحاد لمساندة ترشيحها بفاعلية أكبر.

أما الجسم السياسي الذي عمل على إعداد نفسه جيدا، إلى حد ما، فكان طاقم شؤون المرأة باعتباره جسما تنسيقياً بين ثلاثة أطر نسوية، بالإضافة لبعض المراكز النسوية والحقوقية النشطة. واعتمد الطاقم تنظيميا -بالأساس- على ما تبقى من القاعدة النسوية المؤطرة، وعلى بعض العاملات بأجر في برامج ومشاريع الأطر النسوية الثلاثة (العمل الاجتماعي، والعمل النسائي والمرأة العاملة) إضافة إلى القاعدة الحزبية للأحزاب السياسية الثلاثة، (فتح وفدا وحزب الشعب)، والجمهور العريض رجالا ونساء. كذلك أثبت الطاقم كفاءة في الاتصال والتأثير والضغط على قادة الأحزاب المختلفة بهدف دفع الأحزاب والتنظيمات لترشيح ودعم عدد أكبر من النساء. كذلك الضغط على عدد كبير من المرشحين لإدخال قضية المرأة واحتياجاتها في برامجهم، ومطالبتهم بالالتزام بها في حال نجاحهم. كذلك عمل الطاقم على تحفيز النساء – عبر عدد من المنشورات والكتيبات المختلفة – للتسجيل والتصويت باستقلالية عن العائلة، أو الارتباطات العشائرية، وهو ما قد يكون قد أسهم في زيادة عدد النساء المشاركات في الانتخابات بشكل عام.

بالنسبة لعموم النساء، فقد أبدين اهتماما ملحوظا بالانتخابات، وهو ما وضح من نسبة المشاركة العالية سواء للرجال أو النساء، ولكن في كثير من المناطق فاق عدد النساء المنتخبات عدد الرجال. فحسب نتائج التعداد العام للسكان (دائرة الإحصاء المركزية /كانون الأول 1997) يبلغ عدد السكان الذين تم عدهم في الأراضي الفلسطينية باستثناء مناطق القدس 2.596.617 فردا. يبلغ عدد الذكور 1.318.804 وعدد الإناث 1.277.813 (دائرة الإحصاء المركزية/نتائج المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة / أب 1997). كما تقدر نسبة الأفراد المؤهلين 18 سنة فأكثر 44.33٪ من مجموع السكان أي حوالي 1.3 مليون فرد. أما عدد السكان الذين سجلوا للانتخابات فكان1.028.280 (من بينهم672.755 في الضفة الغربية 355.525 في قطاع غزة)، (دائرة الإحصاء المركزية / مسح سجل الناخبين – 1996). وكان توزيع المسجلين في سجل الناخبين حسب الدوائر المختلفة كالتالي:

[102] عقد اجتماع لعضوات الاتحاد العام في منطقة رام الله – وبعض المناطق الأخرى – في أواخر شهر 95/12، وكان الهدف المعلن للاجتماع هو مناقشة انتساب عضوات جديدات للاتحاد، وعندما تم الإفصاح عن الهدف الحقيقي وهو إعلان الرئيسة ترشيح نفسها للانتخابات الرئاسية تركت عدد من العضوات الاجتماع.

جدول 4- توزيع المسجلين في سجل الناخبين حسب الدوائر الانتخابية والجنس 1996

المنطقة الانتخابية	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة النساء للمجموع ٪
القدس	40.038	40.013	80.051	٪49.9
أريحا	6.854	6.052	12.906	٪46.8
بيت لحم	28.382	26.752	55.134	٪48.5
جنين	42.078	40.236	82.314	٪48.8
الخليل	71.508	61.576	133.084	٪46.2
رام الله	39.430	39.678	79.108	٪50.1
سلفيت	9.699	9.297	18.996	٪48.9
طوباس	8.168	7.746	15.914	٪48.6
طولكرم	28.118	28.201	56.319	٪50.07
قلقيلية	13.956	13.322	27.278	٪48.8
نابلس	57.079	54.572	111.651	٪48.8
مجموع الضفة	**345.310**	**327.445**	**672.755**	**٪48.6**
شمال غزة	31.242	29.881	61.123	٪48.8
وسط غزة	27.825	28.190	56.015	٪50.3
مدينة غزة	62.925	59.799	122.724	٪48.7
خان يونس	36.307	35.322	71.629	٪49.3
رفح	22.115	21.919	44.034	٪49.7
مجموع غزة	**180.414**	**175.111**	**355.525**	**٪49.2**
مجموع الضفة وغزة	**525.724**	**502.556**	**1.028.280**	**٪48.8**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، مسح سجل الناخبين - 1996، أيار/ مايو 1997.

أما بالنسبة لأعداد الناخبين/ ات في انتخابات المجلس التشريعي حسب المنطقة والجنس لعام 1995 فكانت كما يشير الجدول التالي:

جدول 5- أعداد الناخبين/ ات في انتخابات المجلس التشريعي حسب المنطقة والجنس 1995

نساء	رجال	المجموع	٪ النساء	المجموع
الضفة الغربية	327533	345229	672762	٪48.6
قطاع غزة	175180	180335	355515	٪49.2
المجموع	**502713**	**525564**	**1028277**	**٪48.88**

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ، مسح سجل الناخبين - 1996، أيار/ مايو 1997.

والملاحظ هنا أن عدد المقترعات من النساء شكل نسبة (48,88٪) من مجموع المقترعين، مقابل (51.11٪) من الرجال. تعني هذه الأرقام -إذا صحت- أن نسبة المقترعين/والمقترعات بالنسبة للمسجلين/المسجلات وصلت إلى 100٪ تقريبا. هذا وقد فاقت نسبة النساء المنتخبات في الفئة العمرية 60 فما فوق نسبة الرجال في الكثير من المناطق إذ بلغت حسب مسح دائرة الإحصاء المركزية، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 684 امرأة، مقابل 609 لنفس الفئة العمرية من الرجال، وذلك مقابل 189 ذكراً و 169 امرأة في الفئة العمرية 18 سنة، و 4567 ذكراً مقابل 4352 امرأة في الفئة العمرية 19-59 سنة[103].

وكانت هناك عدة عوائق قد تكون حدت من نسبة تسجيل أعلى للنساء في الانتخابات منها الإجراءات الإسرائيلية التي اعتبرت بعض الفلسطينيين بمثابة «أجانب» لعدم حصولهم على هوية إسرائيلية خاصة من نساء القدس، إضافة للضغوط التي مورست على سكان مدينة القدس بشكل عام. كذلك لعبت نسبة الأمية المرتفعة بين النساء فوق سن الخامسة والخمسين (تبلغ 88٪)[104] دورا في التأثير في عملية التصويت وحرية اختيار المرشحين[105]، حيث تسابق بعض المرشحين عليهن للحصول على أصواتهن، وهو ما قد يفسر نسبة المشاركة العالية بين النساء فوق سن 60. ولكن قد يكون هذا الاهتمام تعبيراً عن الرغبة الشديدة في ممارسة الحق في تقرير المصير وقيام دولة وطنية ديمقراطية[106]، وهو الشيء الأقل ترجيحا نظرا لتعدد حالات استغلال النساء في هذه الشريحة العمرية. وقد اهتمت النساء بالتصويت بدرجة أكبر من اهتمامهن بالترشيح للانتخابات، بالرغم من الظروف المفترض أنها مشجعة لكثير من الكوادر النسائية للترشيح، وذلك باعتمادهن على شرعية المشاركة في النضال الوطني طوال سنوات الاحتلال والذي تكرس بوضوح أكثر أثناء الانتفاضة. غير أن التاريخ النضالي وحده غير كاف لحصول المرأة على مقعد في البرلمان، ولكن لعبت عناصر أخرى مثل درجة التعليم، والبعد الطبقي دورا مهماً في وصول خمس نائبات إلى البرلمان. وهناك عناصر شكلت عائقا أمام بعض النساء، وحدت من فوزهن مثل عدم توفر مصادر مالية تمكنهن من الوصول لعدد أكبر من الجمهور، أو تنويع أشكال الدعاية المتبعة.

ويبيّن الجدول الآتي أعداد النساء اللواتي ترشحن للانتخابات حسب المناطق المختلفة :

---

[103] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997. **مسح سجل الناخبين 1996 : النتائج الأساسية**. رام الله - فلسطين. ص 34.

[104] عزت، نادر «**النساء الفلسطينيات والمشاركة في صنع القرار** (إحصائيات ومداخلات ذات دلالة) 1998/8/13. ورقة قدمت في ندوة» آليات ومعوقات دمج المرأة في الحياة السياسية والإدارية في فلسطين «مركز بلدنا - البيرة في 1998/8/13.

[105] «توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام 1996 من منظور نسوي - نتائج انتخابات الرئيس والمجلس»، مركز القدس للنساء، القدس، تموز 1996. ص 32-34.

[106] هلال، جميل«**قراءة اولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريع الفلسطيني**» **مجلة السياسة الفلسطينية**، السنة الثالثة - العدد العاشر - ربيع 1996 ص. 11.

جدول 6- عدد المرشحين/ات للمجلس التشريعي حسب المحافظة والجنس 1996

الدائرة	عدد المرشحين		نسبة النساء للرجال
	نساء	رجال	٪6
القدس	3	49	٪0
أريحا	0	6	٪0
بيت لحم	0	30	٪2.8
جنين	1	35	٪2.8
الخليل	2	70	٪4.5
رام الله	2	44	٪0
سلفيت	0	11	٪0
طوباس	0	12	٪0
طولكرم	0	38	٪0
قلقيلية	0	12	٪0
نابلس	4	51	٪7.8
شمالي غزة	3	65	٪4.6
وسط غزة (دير البلح	2	48	٪4
مدينة غزة	4	89	٪4.4
خان يونس	5	61	٪8.1
رفح	1	26	٪3.8
المجموع	***27**	**647**	**٪4.1**

المصدر : أرشيف طاقم شؤون المرأة للانتخابات التشريعية 1996.

* احتسب المجموع دون احتساب مرشحة الرئاسة

بلغ عدد المرشحات للمجلس التشريعي والرئاسة 28 امرأة، مقابل 647 رجلا، أي 4.1٪ من أجمالي عدد المرشحين، فاز منهن خمسة. والجدول التالي يوضح تواجد النساء في بعض جوانب الحياة العامة الفلسطينية:

جدول 7- مدى مشاركة المرأة في الحياة العامة

مواقع التواجد	نساء	رجال	نسبة النساء
أعضاء المجلس التشريعي	5	83	6
أعضاء المجلس الوطني	56	688	8
الوزراء (قبل التغيير الوزاري الثالث في98/8)	2	22	8
المنتسبون للنقابات العمالية	5303	62027	8
أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات والمعاهد	31	90	26

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية، 1998 جدول مكون من إحصاءات المرأة والرجل في فلسطين،اتجاهات وإحصاءات رام الله فلسطين.

أما بالنسبة لآثار الانتخابات على الحركة النسوية الفلسطينية يمكن أجمالها كالتالي

على المستوى السياسي النسوي

لم يتضح موقف متبلور للاتحاد العام للمرأة يحدد برنامجا سياسيا تعمل على أساسه النساء في الانتخابات. وما ظهر كان البرنامج الانتخابي لرئيسته كمرشحة للرئاسة، حيث ركزت فيه على القضايا الوطنية العامة، إضافة الى بعض الشعارات العامة الموجهة للنساء. ورفعت الأطر النسوية -المنضوية تحت لواء طاقم شؤون المرأة وبتنظيم منه- شعارات مختلفة تتمحور حول أهمية الانتخابات للمرأة، وضرورة إشراك المرأة بمراكز اتخاذ القرار، ورفعت شعار «لا ديمقراطية بدون تمثيل للنساء». كذلك عملت الأطر المنضوية تحت مظلة الطاقم على إظهار سلبيات العشائرية والعائلية ودفع النساء للتصويت بشكل مستقل دون تأثر بالعائلة. وقد أشارت إحدى استطلاعات الرأي إلى أن 54.7٪ من النساء مقابل 67.5٪ من الرجال بأنهن قررن التصويت دون استشارة أحد، بينما أشارت 29.2٪ إلى أنهن استشرن المحيطين بهن[107]. وقد دعت الأطر جماهير الشعب للتصويت للنساء والرجال الديمقراطيين الذين يؤمنون بحقوق المرأة بشكل عام، دون ربطها بأولويات معينة، أو بشرائح اجتماعية محددة. ومع ذلك رفضت المطالبة بكوتا للنساء بالرغم من مطالبة عدد من الأحزاب السياسية بأخذ السلطة بمبدأ كوتا للنساء. ولم يتم الاتفاق على ذلك داخل طاقم شؤون المرأة لشعور البعض، خاصة إطار فتح، بأن قواعد الأحزاب ستصوت للكتل الانتخابية وبالتالي للنساء، وهو الشيء الذي ثبت خطأه فيما بعد.

كذلك خاضت الحركة النسوية الانتخابات دون أن تحدد حلفاء لها من القوى الاجتماعية الأخرى، قد يكون المبرر أن معظم تلك القوى لم تبلور بعد رؤيتها وبرامجها على أسس اجتماعية/سياسية واضحة (العمال، والطلاب، والكتاب .. الخ) مثلما هو الأمر مع الحركة النسوية التي بلورت مواقفها ونظمت نفسها على أساسها بشكل مبكر، مقارنة بالقوى الاجتماعية الأخرى. ولتحقيق شعاراتها عملت الحركة النسوية على اتباع آليات وبرامج متنوعة استهدفت الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام، والقاعدة النسوية، والجمهور العريض. إضافة للتأثير على المرشحين ليشملوا قضايا المرأة في برامجهم[108]. ونشط في نفس الاتجاه عدد من المراكز النسوية والحقوقية، بالإضافة لمنظمات دولية عملت على تعليم أسس الديمقراطية وحقوق الناخبين، وأهمية المشاركة السياسية الواسعة لتأسيس نظام ديمقراطي.

نتائج الانتخابات وأثارها في النظام السياسي الفلسطيني والحركة النسوية

أرست الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى -بالرغم من مقاطعة جزئية من تنظيمات المعارضة- مكونات ثقافية سياسية جديدة لا تقوم على «الكوتا» الفصائلية التي سادت داخل م.ت.ف ولا تقوم في الأساس على «الزبائنية» والمحسوبية والفئوية، بل على الانتخابات المباشرة بهدف ترسيخ مفهوم المسؤولية العامة والتنافس الديمقراطي[109]. وقد ينشأ عن ذلك شرعية جديدة ويشير إلى انتهاء العمل بصيغة الفصائل التي هيمنت على العمل السياسي الفلسطيني منذ سيطرة المقاومة الفلسطينية على منظمة التحرير في أواخر الستينيات.

---

[107] JMCC: Amend Covenant only in Exchange for State : Poll, Palestine Report 16 , Feb. 1996 .

[108] عملت عدد من المنظمات الدولية في مجال عقد الندوات والورشات التي تظهر أهمية الانتخابات للمرأة وضرورة مشاركتها فيها مثل مؤسسة NDI , IFES , فريدريش ايبرت , حزب العمال البريطاني وغيرهم. والجدير بالملاحظة أن هذه المنظمات , في معظمها , غير حكومية ولم تتقدم الأمم المتحدة ببرنامج دعم مشابه لذلك الذي قدمته لزامبيا أو جنوب إفريقيا إبان الاستقلال.

[109] هلال، جميل «قراءة أولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني» **مجلة السياسة الفلسطينية** , اسنة الثالثة - العدد العاشر - ربيع 1996 ص7.

وانعكس هذا الشعور على النساء بدرجة كبيرة حيث أظهرت إحدى الاستطلاعات أن الأكثرية من النساء من مجموع النساء الناخبات يتوقعن بأن يكون للمجلس المنتخب دور مهم في صنع القرارات الحاسمة، في حين أن الأكثرية من الذكور من المجموع الكلي من الذكور يتوقعون بأن لا يكون له دور مهم في صنع القرارات الحاسمة في السياسة الفلسطينية. كما تعتقد الغالبية من النساء بأنه سيكون للمجلس القدرة على إدارة مفاوضات ناجحة حول قضايا الحل النهائي، وعلى عكس ذلك فان الغالبية من الرجال لا تعتقد ذلك، كذلك تعتقد الأكثرية من النساء أن المرشحين الذين تم انتخابهم سيوفون بوعودهم الانتخابية، وعلى العكس تماما فإن الأكثرية من الذكور لا يعتقدون ذلك[110]. إن تفاؤل النساء هذا قد يشير الى طموحهن بالتغيير، أما تشاؤم الرجال، وهو ما تأكد فيما بعد، فقد يكون راجعاً لخبرتهم الأطول بأسس وخبايا العمل السياسي الفلسطيني.

ولكن بالرغم من هذا التفاؤل لا نستطيع القول إن النساء خرجن من الانتخابات كقوة منظمة تستطيع فرض أهدافها على النظام السياسي الفلسطيني، فكما أشير سابقا كان عدد الفائزات في الانتخابات هزيلا بالقياس لحجم دور النساء والحركة النسوية في النضال الوطني الفلسطيني. كذلك أفرزت الانتخابات سلطة يسيطر عليها تنظيم سياسي واحد في محافظات الضفة الغربية وغزة والقدس العربية، حيث إن ثلثي أعضاء المجلس التشريعي هم من تنظيم واحد (حركة فتح)، كما أن النسبة نفسها تقريبا من أعضاء المجلس التشريعي هي ذات لون سياسي واحد ينطلق من تأييد اتفاق أوسلو، وان فتح خرجت مهيمنة على رئاسة وأجهزة السلطتين التنفيذية والتشريعية[111] . وانعكس هذا أيضا على النساء حيث أن 42٪ من المرشحات ينتمين حزبيا لحركة فتح، بالرغم من أن الإطار النسوي لتنظيم فتح لم يكن تاريخيا الأكبر حجما أو الأقوى تأثيرا على مستوى العمل والوعي النسوي. ولكن تجدر الملاحظة أيضا أن اثنتين من الفائزات الخمس هن من خارج إطار فتح، وهو ما يميز التجربة الفلسطينية عما هو سائد في الدول العربية المحيطة (مصر، سوريا، العراق) التي يصعب فيها وصول نساء للسلطة أو للبرلمان من خارج صفوف الحزب الحاكم.

كذلك أدت الانتخابات الى غياب معارضة وطنية أو إسلامية ذات حجم مؤثر داخل المجلس التشريعي، وغياب أحزاب معارضة وطنية (علمانية) عن الساحة[112]. إن هذا العامل الأخير قد يضعف المشاركة السياسية للنساء مستقبلا، خاصة عندما نرى أن 65٪ من المرشحات جئن من قلب التنظيمات السياسية الوطنية (العلمانية) أو الأطر النسوية التابعة لها. ويشير ذلك إلى أن العائلة لا تعد المؤسسة الأنسب لفوز المرشحات النساء كما أظهرت نتائج الانتخابات، حتى لو وجد دعم عائلي لبعض المرشحات النساء فيصعب تصور حصولهن على هذا الدعم، أو نجاحهن دون وجود دعم سياسي من إطار حزبي أكبر. وهذا ما عزز قناعة لدى الحركة النسائية بأن التنظيم السياسي كالحزب السياسي هو الأقدر على دعم المرأة وتبني مطالبها بالتغيير، وبالرغم من الوعي بضرورة النضال داخل الحزب نفسه للوصول الى هذا الدعم. كان أيضا لغياب حركات الإسلام السياسي عن الانتخابات -التي لها مواقف تقليدية من قضية المرأة- اثر في عدم فتح جدال يضع قضية المرأة على المحك بين القوى السياسية المختلفة، سواء أكانت في السلطة، أم في المجتمع المدني، وذلك لتوضيح رؤى تلك القوى المختلفة من مطالب النساء بالتغيير فيما يتعلق بالتشريعات أو بالسياسات كما سيتضح فيما بعد.

وأوضحت الانتخابات أيضا أن تنظيم النساء في منظمات خاصة بهن فقط ليس كافيا للصراع على القوة السياسية في المجتمع، حيث إن نسبة كبيرة من المرشحات لم يخضن الانتخابات لكونهن قيادات في منظمات

---

[110] وحدة البحوث المسحية «الانتخابات الفلسطينية -استطلاع يوم الانتخابات، 20 كانون ثاني 1996» ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس.
[111] المرجع السابق ص. 9.
[112] المرجع السابق ص. 14.

نسائية، بل لكونهن عضوات في الأحزاب السياسية والمنظمات النسوية التابعة لها، حيث أفرزت المرشحات على أساس حزبي، وليس على أساس نسوي. وقد يعود ذلك لكون: «انه مادامت الدائرة المنزلية من اختصاص المرأة فان الجمعيات النسائية مهما كانت قوية، لن تكون مساوية لنظائرها من جمعيات الرجال السياسية»[113]. ويرجع هذا الوضع الكرة مرة أخرى إلى ملعب الأحزاب السياسية التي لم تلتزم قواعدها بالتصويت لقوائمها الرسمية، وهو ما افقد بعض النساء -إلى حد ما- ميزة الترشيح على قائمة حزبية. ويشير هذا العامل الى صحة الطرح الذي يدعو النساء في قلب الأحزاب السياسية لخوض صراع على القوة والاستقلالية داخل الحزب، بالإضافة لتبنيه قضية المرأة كقضية سياسية اجتماعية، وليست منعزلة عن الطرح العام للحزب، سواء على المستوى السياسي، أم الاقتصادي أم الاجتماعي.

المجلس التشريعي الفلسطيني والنساء

لم يستطع المجلس التشريعي حتى الآن أن يفرض نفسه كقوة مؤثرة على النظام السياسي الفلسطيني وذلك لعمل السلطة التنفيذية الدائب لتهميش وإضعاف دوره في اتخاذ القرار وخاصة على المستوى السياسي (احتجاج المجلس الشديد على السلطة التنفيذية لعدم عرضها اتفاق إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الخليل في 1996، الذي بمقتضاه تم تعديل اتفاقيات أوسلو قبل التوقيع عليها) وأيضا تهميش دور المجلس في إصدار التشريعات التي ترسم حدود السلطات المختلفة (رفض الرئيس المستمر بالتوقيع على القانون الأساسي، بالرغم من انتهاء المجلس من مناقشة بنوده) كذلك تهميش دور المجلس في لعب دور نشط في مساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية خاصة بعد صدور عدة تقارير تشير لتجاوزات، وسوء إدارة، وفساد مالي وإداري في بعض وزارات ومؤسسات السلطة التنفيذية. وقد يكون التهميش لدور المجلس له آثار سلبية على مدى إيمان الناخبين بجدوى المشاركة السياسية وخاصة من قبل المجموعات الضعيفة والمهمشة وغير المنظمة، وهو ما بدأ يعكس نفسه بالفعل في أحد الاستطلاعات. ففي استطلاع للرأي العام الفلسطيني (تشرين الأول /أكتوبر 1996) تبين أن 52٪ من الفلسطينيين يرون أن أداء المجلس جيد أو جيد جدا، بينما رأى 13٪ منهم أنه سيئ أو سيئ جدا. وحول توجه الفلسطينيين لمثليهم في المجلس صرح 92٪ بأنهم لم يقوموا بأجراء اتصالات مع أي منهم[114]. إن هذا العدد الكبير من المنتخبين الذين لم يقوموا بالاتصال بمن انتخبوهم قد يكون مؤشراً لفقدان الثقة في قدرتهم على إحداث تغيير ما.

ولكن بالرغم من هذا يمكن القول أيضا إن أول مجلس تشريعي فلسطيني يتشكل في معظمه من قوى علمانية وطنية -خاصة في ظل مقاطعة القوى الإسلامية للانتخابات، ومتعاطف- بشكل عام- مع ضرورة إحداث تغييرات على التشريعات التي تتناول موضوع المرأة. للتدليل على هذا يمكن الإشارة إلى أنه تم إدراج تعديل على قانون الخدمة المدنية الفلسطيني بمساواة سن التقاعد للجنسين ليصبح 60 عاما بعد أن كانت النساء تحال على التقاعد في سن الستين بينما الرجال في سن الخامسة والستين. عدلت إجازة الأمومة - قرار رئاسي أولا، لكن أدخلت في مشروع قانون العمل فيما بعد - لتصبح ثلاثة أشهر مدفوعة الأجر بدلا من ستة أسابيع كما كان في القانون السابق. أيضا ورد في مشروع قانون الانتخابات تعريف للجنسية -بغرض المشاركة في الانتخابات- يتيح للمرأة إعطاء جنسيتها للزوج إذا كان أجنبيا ليصبح بمقدوره ليس فقط التصويت في الانتخابات، ولكن الترشيح أيضا. كذلك وقف المجلس وقفة مساندة لبعض مطالب نسوية بتغيير

[113] انظر : ميشيل روزالدو ولويز لامفير : **المرأة، الثقافة والمجتمع**، ترجمة هيفاء هاشم، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1976 , ص 73.

[114] فلسطين - **ملف التنمية البشرية 1996-1997**، مشروع التنمية البشرية المستدامة، جامعة بير زيت.1997. ص83.

وتعديل بعض التشريعات السارية خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وذلك في وجه بعض القوى الأصولية التي عارضت تلك التغييرات[115]. كذلك سعى بعض النواب (رجال ونساء) من تشكيل لجنة للمرأة في قلب البرلمان لدفع المطالب النسوية أمام لجان المجلس المختلفة، فشلت المحاولة في البداية لاعتقاد البعض (رجالا ونساء أيضا) بأن هذه اللجنة ستعمل على عزل قضايا المرأة في قلبها، وتخرجها من أعمال المجلس المختلفة، ولكن تم تأسيسها فيما بعد.

النساء والسلطة القضائية

تشكل الجهاز القضائي الحالي بقرار من السلطة التنفيذية، لذا بقى تابعا لها، رغم الحاجة لاستقلاله ليكون قادرا على تحقيق مبدأ سيادة القانون كضمانة أساسية لحماية المواطن من تعسف أجهزة السلطة المختلفة. إضافة لتبعية جهاز القضاء للسلطة التنفيذية، وعدم احترام الأجهزة الأمنية المختلفة لقراراته[116] ، تتنازع صلاحياته أيضا أشكال عديدة من القضاء سواء العشائري، أم الأمني، أم العسكري (تشكيل محكمة أمن الدولة بقرار رئاسي)، إضافة للقضاء الديني عن طريق تثبيت المحاكم الشرعية أيضا بقرار رئاسي. وإضعاف السلطة القضائية هنا عادة ما يؤدي لاعتماد الفرد على أشكال قوى أخرى غير قوة القانون (مثل العائلة والعشيرة) للحصول على حقوقه. والاعتماد على أشكال قوة تقليدية تضعف النساء أكثر من غيرهم نظرا لوجود النساء في قاع السلطة العائلية والعشائرية، وعدم تأثيرهن بشكل عام في قرارات مجالس العائلة والعشيرة، وهو ما أظهرته نتائج الانتخابات كما أشير لذلك سابقا. كما أنه يؤدي أيضا للاعتماد على الوساطة والمحسوبية بدلا من الاحتكام لعلاقات قانونية واضحة تسري على الجميع، وهو ما قد يضعف القوة التفاوضية للنساء بسبب ضعف النساء مقارنة بالرجال في تأسيس شبكات اتصال مؤثرة مع المتنفذين في مواقع القرار نظرا لعدم تحبيذ المجتمع بأن تقوم نساء بالاتصال برجال في مواقع المسؤولية، وأيضا لبعد النساء بشكل عام عن أماكن لقاء هؤلاء المسؤولين خارج نطاق العمل (مقاه، ونوادي الرجال).

أما أشكال القضاء الأخرى -بموازاة القضاء المدني- فهي تاريخيا تمنع وجود النساء في هياكلها، كما أنها تعتمد بدرجة كبيرة في أحكامها على ما هو سائد في المجتمع من عادات وتقاليد دون رغبة في تحديها أو مخالفتها، وهو أيضا ما يعمل ضد صالح النساء. وفي هذا الصدد قامت السلطة الفلسطينية بترسيخ وتخصيص المحاكم الشرعية فقط بتطبيق قانون الأحوال الشخصية بالرغم من استناده على بعض القواعد المدنية، وهو ما يخالف المعمول به في كثير من الدول العربية المحيطة.

وبشكل عام يعد تواجد النساء في الجهاز القضائي -المدني- ضعيفاً، إذ تبلغ نسبة النساء في المهن القضائية والرسمية والإدارية العليا 15.1٪ في الضفة الغربية مقارنة بنسبة 84.9٪ من الرجال في الضفة أما في قطاع غزة فتبلغ النسبة أقل، إذ تعمل 9.5٪ من النساء مقابل 90.5٪ من الرجال. كما تشكل أجور النساء في تلك المهن 60.5٪ من أجور الرجال في المهن نفسها[117]. امرأة محامية واحدة (الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة) قد حصلت على رخصة لمتابعة قضايا لها علاقة بقانون الشريعة (الأحوال الشخصية).

---

[115] المقصود هنا ما تمخض عن مشروع «البرلمان الفلسطيني الصوري» 1997-1998 ، والذي قام بالأشراف عليه مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بهدف توعية النساء بالتشريعات السارية وأيضا تجميع مطالبهن بالتغيير، وقد جوبه المشروع بحملة تحريض منظمة من قوى الإسلام السياسي أدت إلى التحريض على المؤسسات النسوية واتهامها ببث أجندة غربية تسعى لتقويض أسس العائلة الفلسطينية.

[116] أصدرت محكمة العدل العليا (96/25) بتاريخ 1996/8/18 قراراً بحق طلبة جامعة بير زيت الموقوفين دون سبب قانوني بالإفراج عنهم فورا لبطلان الإجراءات المتخذة بحقهم. وبالرغم من صدور القرار بحضور النائب العام إلا انه لم ينفذ، كما لم تنفذ قرارات أخرى اتخذها المدعي العام بحق موقوفين سياسيين في سجون السلطة دون لائحة اتهام قانونية ما أدى لاستقالته من منصبه في منتصف 1998.

[117] حمامي،ريما: **الاقتصاد والعمل، الوضع الراهن المرأة الفلسطينية**، . برنامج دراسات المرأة - جامعة بيرزيت. 1997. ص. 31

النساء والسلطة التنفيذية

يسود خلط بين دور القيادة الفلسطينية التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبين دور السلطة التنفيذية التي انتخب رئيسها مباشرة من قبل الشعب. ويتم الجمع بين الجهتين لاتخاذ القرارات وهو ما يقلل من إمكانية محاسبة ومساءلة السلطة التنفيذية التي من المفترض أنها مسؤولة أمام ممثلي الشعب. وتتمثل المشكلة في مشاركة مؤسستين فلسطينيتين في إصدار القرارات التي تلزم السلطة، وفي أن مساءلة كل منهما تتم أمام هيئة فلسطينية مختلفة من حيث درجة المسؤولية ونوعيتها. فاللجنة التنفيذية يفترض أنها مسؤولة أمام أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المعين، والحكومة مفترض أنها مسؤولة أمام المجلس التشريعي المنتخب. ويملك المجلس التشريعي حق مساءلة السلطة على أدائها، ولكنه لا يملك صلاحية مساءلة أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، الذين يشكلون الجزء الآخر من مؤسسة القيادة الفلسطينية، على اعتبار أن مساءلتهم تتم فقط أمام المجلس الوطني الفلسطيني الذي عينهم. وتتضح المشكلة أكثر عند العلم أن الرئيس يمارس مهمتين: رئاسة السلطة الوطنية[118] -وذلك بالانتخاب المباشر- ورئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، وبذلك يملك صلاحية المنصبين، وهو ما يعطيه سلطات واسعة في اتخاذ القرارات، كما لا يخضع واقعيا لمساءلة المجلس التشريعي أو الوطني.

انعكست هذه الصلاحيات والسلطات الواسعة في هيمنة وسيطرة السلطة التنفيذية على بقية السلطات، وهو ما يصعب إمكانية الفصل بينهم. عكس التغيير الوزاري الثالث منذ تولي السلطة لمهامها في عام 1994، «استيعاب» السلطة التنفيذية للمجلس التشريعي حيث تم المبالغة في عدد الوزراء (33 وزيرا باعتبار ثلاث وزارات ما زالت شاغرة، ووزيرين عينا ولكن قدما استقالتيهما) من بين هذا العدد يوجد 24 وزيراً منتخباً من المجلس التشريعي -وهو ما يشكل 27٪ من أعضاء المجلس المنتخبين. إن «استيعاب» المجلس التشريعي كجسم يمثل سلطة الشعب في مساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية يضعف أهم المعاقل في مراقبة تطبيق مبدأ سيادة القانون، فصل السلطات ومبدأ المساءلة أيضا، وكذلك في ترسيخ نظام سياسي يقوم على الديمقراطية وتقدير وتشجيع مشاركة الجميع في الحياة السياسية.

إن تلك الصلاحيات الواسعة لقيادة السلطة التنفيذية (إضافة لعوامل أخرى بالطبع من بينها نسبة البطالة العالية خاصة بين المتعلمين) أدى إلى تضخم كبير في الأجهزة الإدارية للسلطة، حيث «وصل عدد الموظفين إلى 112 ألف مستخدم، علما أن حاجة القطاع العام لا تزيد عن 60 ألفاً فقط»[119]. إن هذا التوسع الكبير في سياسة التعيينات -خاصة للمناصب العليا- مثل (وزير، وكيل وزارة، مساعد وكيل وزارة، مدير عام، مدير) لم يقم دائما على اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، ولكن راعى في الأساس عدداً من الاعتبارات سواء أكانت فصائلية، أم عائلية، أم عشائرية، أم جهوية، أي عناصر القوة الاجتماعية -الاقتصادية السائدة في المجتمع، بهدف السيطرة وتوسيع قاعدة النظام في المجتمع. كما أن اعتماد تلك السياسة في التعيينات بدرجة كبيرة، حرم كثيراً من النساء من فرص تعيينات مماثلة للرجال، فالنساء عادة بعيدات عن «نوادي» الرجال التي يتم فيها تسهيل المصالح والمطالب. ففي الحكومة الفلسطينية الثالثة مثلا التي شكلت بتاريخ 1998/8/10 ضمت وزيرة واحدة (شؤون اجتماعية) بعد أن استقالت وزيرة التعليم العالي، بينما لا توجد وكيلة وزارة واحدة أو مساعدة وكيل وزارة. ومن الجدير ذكره أن النسبة الأعلى من النساء في المناصب الإدارية الحكومية العليا توجد في وزارات الخدمات التي بها نسبة كبيرة من النساء كالشؤون الاجتماعية، والتعليم والصحة ومعظمهن زوجات أو قريبات لرجال ذوي مناصب عليا في السلطة، عملن في مؤسسات الثورة في الخارج، ومن عضوات الحزب المسيطر.

[118] الفصل الأول (المادة 3/4/أ من الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة - واشنطن 28 أيلول/سبتمبر 1995)

[119] جريدة الأيام / الاثنين 1998/8/10،كلمة أمين عام الرئاسة السيد الطيب عبد الرحيم بالنيابة عن الرئيس أمام المجلس التشريعي بعد نيل الحكومة الجديدة الثالثة ثقة المجلس بنسبة 55 صوتاً مع، و 28 صوتاً ضد وامتناع ثلاث عن التصويت وغياب عضوين.

يوضح الجدول التالي نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار في السلطة الفلسطينية الحالية:

جدول 8 - نسبة النساء إلى الرجال من المد راء العامين في الوزارات المختلفة

اسم الوزارة	العدد الإجمالي من الرجال مديرون عامون	العدد الإجمالي من النساء مديرات عامات	نسبة النساء إلى الرجال
العمل	18 (مدير عام)	2 (مديرة عامة)	٪11
الثقافة	14 (مدير عام)	1 (مديرة عامة)	٪7
التخطيط والتعاون الدولي/ الضفة	8 (مدير عام)	1 (مديرة عامة)	٪12.5
التربية والتعليم	10 (مدير عام)	3 (مديرة عامة)	٪30
الإعلام	8 (مدير عام)	1 (مديرة عامة)	٪12.5
الشؤون الاجتماعية	6 (مدير عام)	5 (مديرة عامة)	٪83
الصناعة	6 (مدير عام)	صفر	صفر
الاقتصاد والتجارة	9 (مدير عام)	1 (مديرة عامة)	٪11
التعليم العالي	7 (مدير عام)	1 (مديرة عامة)	٪14
المالية	16 (مدير عام)	1 (مديرة عامة)	٪6
الحكم المحلي	21 (مدير عام)	2 (مديرة عامة)	٪9.5
الصحة	31 (مدير عام)	3 (مديرة عامة)	٪23
التموين	9 (مدير عام)	1 (مديرة عامة)	٪11
الشباب والرياضة	9 (مدير عام)	2 (مديرة عامة)	٪22
الداخلية	30 (مدير عام)	2 (مديرة عامة)	٪26.6
المجموع	**202** (مدير عام)	**26** (مديرة عامة)	**٪15.2**

المصدر : دائرة الإحصاءات الفلسطينية ، **إحصاءات المرأة والرجل** ، المرأة في الحياة العامة.

أما الجدول التالي فيمثل عينة من إحدى وزارات السلطة (وزارة العمل) وتشير لتوزيع موظفي الوزارة في الضفة الغربية حسب الجنس وجهة التعيين:

جدول 9- توزيع موظفي وزارة العمل في الضفة الغربية حسب الجنس والجهة التي اقترحت التعيين

جهة التعيين	عدد النساء	عدد الرجال	نسبة النساء للرجال
ادارة مدنية	29	174	٪16,6
مفصول	0	8	
وزارة	40	105	٪38
رئيس	8	35	٪22,8
المجموع	**77**	**322**	**٪23,9**

المصدر : ورقة داخلية من قبل وزارة العمل حول معطيات إحصائية حول موظفي/ات الوزارة في الضفة الغربية 1998.

ومن الملاحظ هنا أن الرئيس وحده قام بتعيين 30٪ من جميع التعيينات الوزارية، وأيضا أن النسبة الأكبر من

التعيين للنساء جاءت من قبل الوزارة كقطاع عام، والنسبة التالية من الرئيس بنسبة أقل من ربع المعينين من الرجال، أما النسبة الأقل فهي من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية. ويلاحظ أيضا أن تعيينات الرئيس تتعلق بالمناصب العليا فقط (مدير وأعلى)، وأن تعيينات الوزارة تتعلق عادة بالمناصب الدنيا.

أما بالنسبة لعدد النساء المعينات في الهيئات المحلية المختلفة سواء أكانت مجالس بلدية، أم قروية، أم لجان مشاريع، فيبلغ 13 من مجموع 3081، أي بنسبة .042٪، أي أقل من نصف في المائة (دائرة الإحصاء الفلسطينية، «المرأة في الحياة العامة»)، ومن الجدير ملاحظته هنا أن التعيينات في الهيئات المحلية عادة ما تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد العائلية والعشائرية بدرجة أعلى مقارنة بغيرها من المناصب[120] . فلم تستثنِ سياسة التعيينات فقط النساء -نظرا لضعف وجودهن في علاقات القوة الاجتماعية التقليدية السائدة - ولكن أيضا أخلت بمبدأ تطبيق المساواة وتكافؤ الفرص بسبب عدم الأخذ دائما بمبدأ الكفاءة والخبرة عند التعيين، بل تم الاعتماد، في غالب الأحيان، على «الواسطة» والمحسوبية والولاء الشخصي للقيادة أو للحزب القائد. كما تؤدي هذه السياسة في معظم الأحيان إلى عدم الاحتكام للخبرة والمهنية كمعيار للتقدم في العمل، بل على العلاقات الشخصية، وهو ما يزيد من حدة التنافس والصراع وتنازع الصلاحيات في قلب المؤسسة الواحدة، وهو ما تعاني منه معظم المؤسسات الحكومية. هذا وقد ترسخ هذا التوجه بعدة قرارات من قبل قيادة السلطة التنفيذية عملت على ترسيخ البناء الاجتماعي التقليدي السائد، مثل ترسيخ سلطة المحاكم الشرعية، ترسيخ سلطة مؤسسة العشائرية كجزء من النظام السياسي الحديث وإضعاف مبدأ سيادة القانون والمساءلة.

أما على مستوى إعلام الدولة، فلا نستطيع القول أن هناك سياسة متماسكة لدفع قضايا المرأة وتغيير الصورة النمطية عن النساء ولكن الأمر يعتمد -إلى حد كبير- على التوجهات الفردية لبعض الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام، التي بمجملها تعد إيجابية، وغير معادية لتغييرات جذرية تطال وضع المرأة، إضافة لإتاحة الفرصة لأصوات وبرامج نسائية عدة تقدم رؤية غير تقليدية للمرأة، ولكن مرة أخرى تمول معظم هذه البرامج وتخطط من منظمات ومؤسسات المرأة نفسها.

إذا كان المشار له سابقا يعد بمثابة الإطار العام الذي يحكم علاقة السلطة التنفيذية بالنساء فان هذا لم يمنع تلك السلطة من استخدام خطاب مؤيد لتغييرات جذرية على وضع المرأة ولكن لا ينعكس بالضرورة في السياسات والخطط. فقد تشكلت وحدات وأحيانا دوائر لتنمية المرأة في عدد من الوزارات كمؤشر لمدى التزام السلطة بقضية تنمية أوضاع المرأة، ومأسسة هذا الاهتمام في تلك الدوائر لإدخال قضايا المرأة على كافة المستويات التخطيطية والتنفيذية على صعيد الوزارة المعنية (Mainstreaming Gender Issues) لكن الواقع يبرز حقيقة أخرى:

- أنشأت معظم هذه الدوائر أو الوحدات -مرة أخرى- بمبادرة وعمل وجهد جيل النساء الذي تكون وترعرع في منظمات وأطر المرأة الجماهيرية في مسيرة النضال الوطني.
- فرض على الوزارات بعض التعيينات لعدد من الكوادر النسائية التي كانت نشطة في إطار الثورة -بقرارات رئاسية- تم «استيعابها» عن طريق خلق وحدة أو إدارة للمرأة تتحمل مسؤوليتها تلك الكوادر النسائية.

[120] قام طاقم شؤون المرأة بالاتفاق مع وزير الحكم المحلي على ضرورة تعيين نساء - امرأة واحدة على الأقل - في كل مجلس محلي معين سواء لمدينة أو قرية، ولكن عند تجميع بعض الممثلين لمدينة بيت جالا 98/4، لترشيح اللجنة التي ستعين والتي نشطت النساء في تنظيمها مطالبات بتعيين اثنتين من النساء، تنكر رئيس اللجنة المعين للطلب، وبعد الاحتجاج وكتابة العرائض وافق وزير الحكم المحلي على تعيين امرأة واحدة فقط في اللجنة، ثم عينت فيما بعد أول امرأة لرئاسة مجلس قروي (خربة قيس - سلفيت).

- لا تشكل معظم تلك الدوائر أو الوحدات جزءا مندمجا فعلا في جسم الوزارة الأساسي، ولكن تعمل على تنفيذ أو تخطيط «بعض المشاريع للمرأة»، هذا إذا نجحت فعلا في بلورة مثل هذه المشاريع، وذلك لنقص الخبرات والمهارات سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة، ناهيك عن إمكانية التمويل.
- لا يخصص موارد مالية من ميزانيات الوزارات لمعظم هذه الوحدات أو الدوائر، قد ينطبق هذا الواقع على معظم مشاريع الوزارات التي تعتمد بدرجة كبيرة على إمكانية النجاح في الحصول على تمويل خارجي، ولكن تحديدا لشح المصادر المالية فان مشاريع هذه الوحدات والدوائر لا تشكل بالضرورة أولوية لدى تلك الوزارات إلا في حالة نجاح الدائرة أو الوحدة في أيجاد مصادرها التمويلية بالاعتماد على «جهودها الخاصة».
- إن معظم هذه الوحدات أو الدوائر ليست منقطعة فقط عن مصادر التمويل الرئيسية في الوزارة المعنية ولكن أيضا منقطعة عن مصادر المعلومات المتعلقة بعمل الوزارة في المجالات المختلفة، وهو ما يرسخ مرة أخرى أن دوائر المرأة هي فقط للتركيز على بعض المشاريع للمرأة وليس لتعميم ونشر الاهتمام على كافة مستويات عمل الوزارة، سواء على مستوى السياسات، أم التخطيط، أم التمويل أم التنفيذ.

رغم ذلك تعمل تلك الوحدات والدوائر بجهد متواصل لتدعيم ذاتها ورفع كفاءة عملها سواء عن طريق اكتساب المهارات اللازمة لإدارة تلك الوحدات والدوائر على أسس أكثر مهنية، والسعي للحصول على مزيد من القوة للتأثير وذلك عبر زيادة التنسيق فيما بينها. كما أن عدداً من تلك الدوائر نجحت نسبيا في نشر الوعي بأهمية أخذ قضايا النوع الاجتماعيGender بعين الاعتبار في سياسات وخطط الوزارات المختلفة. كما أنها نجحت أيضا في تنفيذ بعض المشاريع للمرأة خاصة في المناطق الريفية (مشروع سيلة الظهر -مركز تنمية المرأة الريفية- الذي افتتح بمبادرة تلك الدوائر في 1998/3/16)

تحديات مستقبلية

على المستوى السياسي العام

أ. يعد تأكيد وإبراز الهوية الوطنية الفلسطينية بعد محاولات عدّة لطمسها وتذويبها في كيانات أخرى من أهم ما أنجزته حركة التحرر الوطني الفلسطينية الحديثة ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية. ومن نتائج اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، عودة الأخيرة بمعظم هياكلها إلى ما تبقى من فلسطين التاريخية لتؤسس سلطة وطنية على جزء من الأرض لجزء من الشعب، مع عدم وضوح مصير ما تبقى من الشعب في الشتات. إن تفريغ منظمة التحرير الفلسطينية من مضمونها أصبح يهدد وحدانية الشعب الفلسطيني وتحويله مرة أخرى إلى مجموعات من اللاجئين غير المرغوب بهم في معظم الدول المجاورة. وفي العقد القادم سيصبح البحث عن توفير آليات تربط بين أجزاء الشعب الفلسطيني المتناثرة من أخطر التحديات التي تواجه هذا الشعب، وتحميه من الاندثار في المنافي المختلفة.

ب. إن تفعيل الاتحادات الشعبية التي شكلت القاعدة الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية لتعبر بالفعل عن مصالح الفئات التي تمثلها على أسس ديمقراطية سليمة -بعيدا عن نظام الكوتا الفصائلية الذي أدى لإضعاف وشلل هذه الاتحادات، وبعيدا عن التحول إلى ظل للسلطة القائمة- سيدعم هذا التفعيل ترسيخ أسس متينة لنظام سياسي يقوم على مبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية الحقيقية.

ج. أصبح أيضا من الضروري تفعيل أو تجديد دماء الأحزاب والتنظيمات الوطنية الفلسطينية لتشكل قوة

ضغط حقيقية تمثل مصالح فئات وشرائح المجتمع المختلفة. أوضح التعديل الوزاري الثالث بجلاء أنه بالإمكان الالتفاف على المجلس التشريعي بهدف تهميشه وإضعافه خاصة في ظل عدم وجود قوى ضاغطة ومنظمة في المجتمع السياسي لتسانده. لذا فإن نجاح تلك الأحزاب في أن تصبح جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني مستندة على قاعدة شعبية واسعة أصبح ضمانة أساسية لتمثيل مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة المهمشة منها، لتأسيس هذا النظام على أسس ديمقراطية تقوم على المشاركة، والمحاسبة والرقابة الشعبية للسلطة التنفيذية الواسعة الصلاحيات. كذلك ضرورة تفعيل وتنظيم مقاومة الجماهير لسياسة الاحتلال بعيدا عن حسابات السلطة الوطنية في تعاملها مع السلطات الإسرائيلية.

د. هناك خطورة من سيطرة الحزب الواحد على مقاليد المؤسسات التشريعية والتنفيذية خاصة على قضايا تتعلق بإعطاء مفاهيم الديمقراطية مضموناً حقيقياً وليس شكلياً، ويقوم هذا المفهوم على أسس مثل المشاركة الشعبية، والشفافية، والمساءلة والمحاسبة، والتصدي للمحسوبية والواسطة والفساد المالي والإداري، الذي يشكل تهديدا خطيرا على المشاركة السياسية للجميع، وخاصة على النساء، كما أن هذا الوضع يميز ضد النساء بحكم تكوينه القائم على علاقات القوة التقليدية السائدة.

على المستوى النسوي

بالرغم من نجاح الحركة النسوية في فرض مرشحات -بعد صراع مع القيادات الحزبية- على قوائم كل الأحزاب السياسية، وأيضا في التأثير في برامجهم، وبالرغم من حصول عدد منهن على نسبة أصوات عالية مقارنة أحيانا بزملائهم من الرجال[121]*غير أن الحركة النسوية الفلسطينية لم تستطع أن تنجح مرشحة تعبر عنها وتمثلها. وقد يكون ذلك عائدا لأسباب تتعلق بالبنية التنظيمية للحركة النسوية نفسها، وكذلك لبنية النظام السياسي الفلسطيني الذي أظهرت الانتخابات ضعفه وضرورة تغيير أسسه.

1. إن عودة القيادة التاريخية للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كجسم تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكأحد منظماتها الجماهيرية التي عملت طويلا على تمثيل النساء الفلسطينيات سياسيا وتنظيميا سواء في داخل فلسطين أم في خارجها يلقي بمسؤوليات كبيرة على الحركة النسوية الفلسطينية. هنا تكمن أهمية إيجاد الآلية لتفعيل جسم الاتحاد وهيئاته المختلفة ليكون صلة الربط والوصل بين جمهور النساء في المنافي وفي داخل الوطن، ويعد ذلك من المرتكزات المهمة لحماية وجود الشعب الفلسطيني وحفظ هويته الوطنية من خطر الذوبان والاندثار.
2. إن الحفاظ على الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كجسم ممثل للنساء في الداخل والخارج، مستقل عن السلطة وعن هياكلها المختلفة سيحمي هذا الجسم من الاندثار، أو تحويله إلى ظل هزيل لتأييد سياسات السلطة كبقية الاتحادات النسائية في الدول العربية المجاورة.
3. بالرغم من فشل دعوات انفصال النساء عن أحزابها السياسية، وتشكيل جسم نسوي بعيد عن تلك الأحزاب، إلا أن العلاقة بين الطرفين ما زال يشوبها كثير من التشكك والغموض. فالصراع الذي ستخوضه النساء داخل أحزابها قد يدفعها نحو مزيد من الديمقراطية الداخلية، ومزيد من التجدد في الفكر والاستراتيجية، لتصبح قضية المرأة قضية الحزب أيضا، وسيكون من أهم معايير نجاح الحركة النسوية في توسيع قاعدتها الشعبية وتطورها على أسس أكثر ثباتا وديمومة خاصة في ظل هيمنة البناء الثقافي الذكوري.

---

[121] * حصلت رنا نشاشيبي، مرشحة حزب الشعب عن دائرة القدس، على 4502 صوتاً وكذلك سمر هواش من الحزب نفسه عن دائرة نابلس على 5334 صوتاً، وهي النسب الأعلى مقارنة مع مرشحي حزب الشعب من الذكور.

4. أظهرت التجربة الفلسطينية أن انخراط النساء في صفوف الحركة الوطنية ساعد على تكوين قيادات نسائية ذات تجربة وخبرة في العمل الجماهيري وعمل على توسيع قاعدة النساء المنضويات تحت راية النضال الوطني. كما أسهمت تلك التجربة في خروج كثير من النساء عن أنماط تقليدية لتقسيم العمل بين الرجل والمرأة، مما ساعد على مزيد من حرية الحركة للنساء، وأيضا القيام بعدد من الأدوار التي تعد حكرا على الرجال.

إن استمرار الاحتلال مع عدم بلورة استراتيجية متجددة لمواجهته يقلص من شعبية التنظيمات والأحزاب الفلسطينية كما يقلص من شعبية المنظمات الجماهيرية التابعة لها بما فيها منظمات المرأة. فمع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات مرحلة تكوين هياكل حكم فلسطينية، وتكوين سياسات وبرامج تنفذ، غير أن عدم بلورة استراتيجية متجددة لمواجهة الاستيطان، وهدم البيوت، والعقوبات الجماعية، خاصة ضد سكان الريف، يقلص من شرعية المطالبة بتغيير وضع المرأة. إذ ووجهت الكثير من المطالب النسوية بالرد «بأنه ليس هذا وقته» أو «هل تحررنا من الاحتلال حتى تطالب النساء بالتحرر». أن هذا الوضع يلقي بأعباء كبيرة على الحركة النسوية الفلسطينية في كيفية المواءمة بين استراتيجيات متنوعة ومبتكرة لتنظيم الجمهور النسوي، وحماية مصالحه ضد سياسات الاحتلال، وضد التوجهات البطريركية، سواء من السلطة السائدة أم المجتمع. إن استهداف النساء في الريف اللواتي يقعن تحت طائلة العقوبات الجماعية المستمرة ومصادرة الأراضي من قبل الاحتلال سيؤدي الى عدم تآكل شعبية الحركة النسوية الحديثة.

5. أظهرت تجربة أربع سنوات من ممارسة السلطة الفلسطينية لمهامها أنه بالرغم من تحقيق بعض المكتسبات للنساء إلا أن تكريس بناء سياسي يقوم على أسس تقليدية مثل الواسطة، المحسوبية والعشائرية والجهوية يقلل من مشاركة الفئات والشرائح الشعبية في الحياة السياسية وفي اتخاذ القرار. كما أن تمثيل النساء بشكل «رمزي» وإعطائهن بعض فتات المناصب لن يؤدي لتغيير أوضاع المرأة بل بالعكس سيقوم بالتغطية على علاقات القوة التقليدية السائدة. فلا مجال لتأسيس مجتمع يقوم على أسس ديمقراطية حقيقية مع التمييز والتهميش لدور النساء، خاصة في ظل وجود بيئة شعبية غير معادية لمشاركة النساء في الحياة العامة.

لم تؤكد الاستطلاعات الكثيرة الاتهام الملقى على المجتمع بأنه تقليدي ومحافظ ولا يقبل مشاركة النساء في مستويات القرار العليا، وقد أظهرت تلك الاستطلاعات أن نسبة كبيرة من الشعب (75.7) من النساء و(60.4) من الرجال ترى أن من المهم وجود نساء في المجلس التشريعي، وان 61.6٪ من النساء يرين أن هذا ضروري لمطالبة النساء بحقوقهن مقابل 34.2٪ من الرجال فقط[122]. فهذا الاستعداد العالي لدى النساء بحاجة لتنظيم وتأطير من قبل الحركة النسوية خاصة أن النساء اظهرن استقلالية واضحة في سلوكهن السياسي عن عائلاتهن. فقد أشارت 54.7٪ من النساء مقابل 67.5٪ من الرجال بأنهن قررن التصويت دون استشارة أحد، بينما أشارت 29.2٪ أنهن استشرن المحيطين بهن[123].

6. من التحديات المهمة أيضا التي ستواجه الحركة النسائية في المرحلة القادمة ستتعلق بالدور الذي ستقوم به تلك الحركة مستقبلا فيما يتعلق بمصالح من ستمثل في المجتمع. ويبقى هذا التساؤل شرعياً في ظل ملاحظة ما هو سائد في الدول العربية المحيطة حيث أصبحت معظم الحركات النسوية -خاصة في الدول الوطنية الحديثة والقريبة من العلمانية- مرتبطة بكل أو جزء من البناء الحزبي الحاكم. وهنا اصبح دور

---

[122] استطلاع للرأي قامت به مؤسسة القدس للإعلام والاتصالات في 1996/2/21.

[123] JMCC: Amend Covenant only in Exchange for State: Poll, Palestine Report 16, Feb. 1996.

الحركة النسوية الأساسي هو دفع النساء، وتحريكهن لتأييد أهداف وسياسات الحزب الحاكم والدولة[124]. وتلقي هذه الملاحظة الضوء على أهمية الوضع الذي مازالت تتمتع به الحركة النسوية الفلسطينية مقارنة بغيرها من الحركات النسوية في العالم العربي، ألا وهو حرية التنظيم في أشكال مختلفة مازالت بعيدة عن يد وسيطرة الحزب الحاكم والسلطة الحاكمة.

7. كذلك من التحديات التي يحملها المستقبل مدى نجاح تحول بعض الأطر النسوية إلى «منظمات غير حكومية» تهتم بعدد معين من المشاريع، إذ لا يوجد ما يشير إلى نجاح مثل هذا الشكل من التنظيم في زيادة تمثيل النساء أو التعبير عن مصالحهن. فقد يكون هذا الشكل ناجحاً في الوصول لعدد كبير من النساء عبر المشاريع المختلفة خاصة الإعلامية والتعليمية منها، ولكن هذا لا يضمن في حد ذاته تنظيم النساء، وهي المهمة الأساسية التي كانت تعمل لتحقيقها عدد من الأطر النسوية قبل مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو. وما يزيد من خطورة هذه النقطة كون عدد من الكوادر القيادية التاريخية -التي راكمت خبرة في العمل التنظيمي والجماهيري استحقت عليها شرعية جماهيرية عبر سنوات نضالها الطويلة- فقد تسلمت مناصب إدارية في السلطة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه لم تتخل عن قيادة منظماتها الجماهيرية النسوية السابقة. ويعيق هذا الوضع تكوين قيادات جديدة لتلك المنظمات وفي الوقت نفسه لا يتيح المجال للقيادات التاريخية لإعطاء الوقت والجهد الكافي لتطوير منظماتها الجماهيرية ناهيك عن أهمية استقلالية الأطر عن السلطة.

8. بالرغم من أهمية الشعارات التي ترفعها الحركة النسوية بعد مؤتمر مدريد ووصول السلطة الفلسطينية إلى أرض الوطن التي تبدو أنها شعارات نسوية مقابل الشعارات الوطنية التي سبقت هذه الحقبة، غير أن تلك الشعارات بقيت تركز على الجانب السياسي. إن الاهتمام بقضايا التشريعات، ورسم السياسات، والوصول الى مراكز اتخاذ القرار بالنسبة للنساء -وهي القضايا التي تركز عليها الحركة النسوية حاليا- قد يكون له مبررات شرعية ومقبولة مثل التأثير في سياسات السلطة في بدايات تكوينها، ولكن ذلك غير كاف. فمع وضوح عدم وجود رؤية شاملة تتبناها السلطة الوطنية لإحداث تغيير جذري على علاقات القوة الاجتماعية والاقتصادية السائدة لصالح الفئات الضعيفة والمهمشة، فلن يكون مجدياً دائما الاعتماد على مطالبة السلطة بإحداث التغيير سواء عن طريق التعبئة أو الضغط - كما هي الآليات المتبعة حاليا من قبل الحركة النسوية. إن الاعتماد على هذه الاستراتيجية يشير أساسا إلى أن الحركة النسوية بمعظمها تفترض إن «الدولة» الحالية هي دولة حديثة، تأخذ قضية التحديث والتغيير كإستراتيجية لعملها، إن هذه الفرضية لا يوجد ما يدعمها حتى الآن، بل بالعكس توجد مؤشرات تثبت تقليدية هذه «الدولة» أكثر من حداثتها. تبعا لذلك فان معيار النجاح والتأثير هنا سيعتمد على مدى تنظيم الحركة النسوية لنفسها، ومدى نجاحها في تشكيل قوة نسوية ذات رؤية ومطالب محددة، وكذلك مدى نجاحها في تشكيل تحالفات سياسية واجتماعية مع شرائح أخرى تستفيد وتساند إحداث تغيير جذري في علاقات القوة السائدة في المجتمع. ويستدعي هذا التغيير الجذري تأسيس نظام سياسي يقوم على أسس مدنية حديثة فعلا، تحدد حقوق الأفراد والجماعات، ويضع الجميع تحت سيادة القانون. هذا مع ضرورة مراجعة الحركة النسوية استراتيجيتها -بعد مؤتمر مدريد- «فالحقوق» تأتي من المواطنة الكاملة عند تحقيق الدولة وهو الشيء الذي انعكس في بلورة «الوثيقة النسوية» في آب 1994، ويبدو أن هذه «الحقوق» لن تعطى ولكن يجب أن تؤخذ.

[124] Graham-Brown Sarah: "Women and Politics in the Middle East", in Suha Sabbagh ed., *Arab Women - Between Defiance and Restraint*, Olive Branch Press. New York. 1996. p. 4 .

استخلاصات وتوصيات

1. إن العبء الأكبر في حمل قضية المرأة ما زال إلى درجة كبيرة يقع على عاتق الحركة النسوية، ولكن مع ذلك بدأت تبدو نجاحات في توسيع قاعدة الحلفاء خاصة بين القوى المتنورة، سواء في مراكز السلطة (متنفذين في بعض المواقع إضافة للمجلس التشريعي) أم في خارجها في المجتمع المدني.

2. هناك ضرورة تصليب عود تنظيمات المرأة ورؤية تنظيم النساء كأولوية في العمل النسوي، وهو ما يستدعي زيادة الديمقراطية الداخلية لتلك التنظيمات، والتخلص من نمط المرأة النموذج، القائدة المسيطرة، والقيادة التاريخية.

3. هناك ضرورة عدم فصل قضية المرأة عن البناء السياسي والتنظيمي الفلسطيني، وعدم فصل النساء في تنظيماتهن النسوية بعيدا عن المؤثرات السياسية العامة، سواء في قلب الحزب السياسي أو في قلب السلطة.

4. على مستوى القيادة، تشجيع جيل جديد من القيادات النسوية في قلب المنظمات والاتحادات الجماهيرية والشعبية، وأن تحسم الكوادر القيادية مواقعها إما العمل مع السلطة، أو العودة لتنظيماتهن الجماهيرية والشعبية.

5. على مستوى الاستراتيجيات والبرامج، زيادة الاهتمام العملي بقضايا النضال الوطني: الاستيطان، ومواجهة السياسات الإسرائيلية الهادفة لتهجير السكان من مناطق، وحصرهم في داخل كانتونات منفصلة وهو ما يدفع لتطوير سياسة فعالة لمواجهة سياسة هدم البيوت، وفصل المناطق بعضها عن بعض، والتطهير العرقي في القدس، وخنق الحريات الدينية للطوائف المختلفة، وهنا توجد إمكانيات كبيرة للعمل مع قوى السلام والديمقراطية الإسرائيلية.

6. حماية استقلالية المنظمات النسوية من خطر التذيل للسلطة، أو من تحولها إلى أداة سيطرة واستخدام من قبل الحزب الحاكم أو المسيطر لجمهور النساء.

7. احتضان تيار ديني متنور - كما في بداية هذا العصر- كي لا يحتكر الدين من قبل من يخضعون لسلطة النص، بمعزل عن حركة الواقع، واحتياجات المجتمع المتجددة، وهو ما قد يستدعي عدم عزل الجمعيات النسائية الإسلامية عن الحركة النسوية الحديثة.

مقابلات

1 – مقابلة مع السيد بهجت أبو غربية، أحد القادة العسكريين الذين برزوا في عمليات المقاومة، وقائد عمليات المقاومة عن منطقة القدس إبان حرب 1948. تمت في عمان بتاريخ 1992/10/15.

2 – مقابلة مع سهام برغوثي، مؤسسة لجنة المرأة للعمل النسائي. رام الله سبتمبر 1993.

3 – مقابلة مع رندة نصار، عضوة اللجنة التنفيذية لاتحاد لجان المرأة الفلسطينية. رام الله آب 1993 .

4 – لقاء مع ربيحة دياب، رئيسة اتحاد المرأة للعمل الاجتماعي. رام الله آب 1993.

5 – لقاء آمنة الريماوي، مسؤولة دائرة المرأة في الاتحاد العام لنقابات العمل الفلسطيني، جريدة الأيام (ملحق الديوان) 1997/3/11.

6 – لقاء مع نعيمة الشيخ ، رئيسة اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي. غزة أيلول 1993.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع العربية

أبو علي، خديجة: «**مقدمات حول واقع المرأة وتجربتها في الثورة الفلسطينية**»، منشورات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بيروت. 1975.

أبو عمرو، زياد: «**أصول الحركات السياسية في قطاع غزة**»، دار الأسوار. عكا، القدس 1987.

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية – الأمانة العامة: «**النظام الأساسي والداخلي الذي أقر في المؤتمر العام الرابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية**»، المنعقد في تونس بين 4/30 – 1985/5/6.

جاد، إصلاح: «تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة، **مجلة شؤون المرأة**، الطبعة الأولى. نابلس آيار 1991.

الحسن، هاني: «فتح بين النظرية والتطبيق»، **مجلة شؤون فلسطينية**، عدد 3. بيروت 1972.

الخالدي، وليد: «**قبل الشتات – التاريخ المصور للشعب الفلسطيني** 1876–1948»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت 1987

الخطيب، حنيفة: «**تاريخ تطور الحركة النسائية في لبنان وارتباطها بالعالم العربي** 1800–1975»، دار الحداثة، الطبعة الأولى. بيروت 1984 .

الخليلي، غازي: «**المرأة الفلسطينية والثورة**»، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية. بيروت 1977.

دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية: «مؤشرات إحصائية فلسطينية – خاص بأعضاء المجلس التشريعي».

رام الله – فلسطين 1996 . دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية: «**مسح سجل الناخبين – النتائج الأساسية**». رام الله – فلسطين 1996.

روزالدو، ميشيل: «**المراة، الثقافة، المجتمع**»، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق . 1976.

زعيتر، أكرم: «**الحركة الوطنية الفلسطينية** 1935-1939»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت 1980.

شرابي، هشام: «**النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**»، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العربية. بيروت 1992.

عزت، نادر سعيد: «النساء الفلسطينيات والمشاركة في صنع القرار – إحصائيات ومداخلات ذات دلالة»، ورقة قدمت في ندوة «**آليات ومعيقات دمج المرأة في الحياة السياسية والإدارية في فلسطين**»، مركز بلدنا الثقافي – البيرة 1998/8/13.

عزت، نادر و ريما حمامي: «**دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**»، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وحدة البحوث المسحية. نابلس آب 1997.

لجنة الدراسات النسوية: «**دليل المؤسسات النسوية الفلسطينية**»، مركز بيسان للبحوث والانماء. رام الله 1993.

مؤسسة مواطن: «**الديمقراطية والتعددية -أزمة الحزب السياسي الفلسطيني في المرحلة الراهنة**»، وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن/ رام الله في 1995/11/24، الطبعة الأولى. رام الله كانون ثاني 1996.

مركز القدس للنساء: «**توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام** 1996، **من منظور نسوي**». القدس 1996 .

مركز دراسات الوحدة العربية: «**المراة ودورها في حركة الوحدة العربية**»، بيروت. نيسان 1982.

مشروع التنمية البشرية المستدامة: «فلسطين – ملف التنمية البشرية 1996-1997». جامعة بير زيت 1997.

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية «حماس». 18 آب 1988.

هلال، جميل: «قراءة أولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني»، **مجلة السياسة الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،السنة الثالثة – العدد العاشر. نابلس ربيع 1996.

وحدة البحوث المسحية: «الانتخابات الفلسطينية – استطلاع يوم الانتخابات»، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. نابلس 20 كانون ثاني 1996.

يعقوب، نصر وفاهوم الشلبي: «قرية أبو شوشة» – **سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة رقم** (18)، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بير زيت، رام الله . آذار 1995 .

ثانيا: المراجع الإنجليزية

Bystydzienski, Jill M.: *Women Transforming Politics Worldwide Strategies For Empowerment*, Indiana University Press, 1991.

Facts Information Committee: " *Towards a State of Independence* ", Jerusalem, 1988.

Facts Information Committee: *The Palestinian Uprising, edited* by Samir Abed Rabbo and Doris Safie, Association of Arab American University Graduates, Belmont, Massachusetts, 1990.

Fleischmann, Ellen: *The Nation and its New Women: Feminism, Nationalism, Colonialism, and the Palestinian Women's Movement, 1920-1948.* Unpublished Ph.D. Dissertation, Georgetown University. Washington, D.C. 1996.

Ghali, Mona: *Palestinian Women, A Status Report (6), Education*, Women's Studies Program. Bir Zeit University. Ramallah, 1997.

Graham-Brown, Sarah: 'Women and Politics in the Middle East' in Suha Sabbagh, ed. *Arab Women: Between Defiance and Restraint*, Olive Branch Press. New York. 1996.

Hammami, Rema: ' Women, the Hijab , and the Intifada ', *Middle East Report*, May-August 1996.

Hammami, Rema: *Palestinian Women: A Status Report, Labor and Economy*, Women's Studies Program, Bir Zeit University, Ramallah, 1997.

JMCC: 'Amend Covenant Only in Exchange for State', Poll, Palestine Report 16, Feb. 1996.

Kandiyoti, *Deniz: Gendering the Middle East - Emerging Perspectives, Contemporary Feminist Scholarship and Middle East Studies*, I.B. Tauris Publishers, London, 1996.

Al-Labadi, Fadwa: 'On Women's Day, The Palestinian Women's Movement on Trial' *in News From Within. Jerusalem.* 1992.

Levy, Caren: '*The Process of Institutionalizing Gender in Policy and Planning*

-*The "Web" of Institutionalization*', Development Planning Unit, University College, London. Working Paper No. 7. March 1996.

Mernisi, Fatima: Democracy as Moral Disintegration: The Contradiction Between Religious Belief and Citizenship as A Manifestation of the A "historicity of Arab Identity" in Nahid Toubia (ed): *Women and the Arab World*, Zed Books, London, 1988.

Millett,Kate: *Sexual Politics*, New York, Avon Books. 1971.

Peteet, Julie: *Gender in Crisies, Women and the Palestinian Resistance Movement*, Columbia University Press, New York. 1991.

Roy, Sara: "Economic Deterioration in the Gaza Stripk" *Middle East Report*, July- September 1996.

Sayigh, Rosemary: *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*, London, Zed Press, 1979.

Semyonov, Moshe: 'Trends in Labor Market Participation and Gender -Linked Occupational Differentiation' in *Women and the Israeli Occupation*, Tamar Mayaer, ed. Routledge. New York, 1994.

Sharabi, Hisham, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*, Oxford University Press, 1988.

Sharabi, Hisham: *Theory, Politics and the Arab World - Critical Responses*, Routledge, London, 1990.

Taraki, Liza: 'The Development of Political Consciousness Among Palestinians in the Occupied Territories, 1967-1987', in Jamal Nassar and Roger Heacock: *Intifada, Palestine at the Crossroads*, Praeger, 1990.

Tucker, Judith: "Ties that Bound, Women and Family in Eighteenth and Nineteenth Century Nablus" *in Women in Middle Eastern History*, edited by Nikki Keddie and Beth Baron. New Haven, Yale University Press, 1992.

Yitzhak, Zaccai: *Judea, Samaria and the Gaza District 1967-1987, Twenty Years of Civil Administration*, Office of the Co-ordinator of Government Operations in Judea, Samaria and Gaza District. Carta, Jerusalem. 1987.

معهد دراسات المرأة
جامعة بير زيت
تدريس، وبحث، ونشاط مجتمعي

تأتي المبادرة الى إنشاء برنامج لدراسات المرأة في جامعة بير زيت في فترة حرجة يمر بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، في ظل السعي الدؤوب لمعالجة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار مرحلة تجمع بين البناء والتحرر الوطني في نفس الوقت. لذا، وبالاستفادة من تجارب شعوب أخرى - خاصة من العالم الثالث - الأمر الذي يتطلب وضع سياسات فعالة للبدء في عملية تنمية شاملة ومستقرة تقوم على طرح ومناقشة قضايا اجتماعية رئيسية تواجه المجتمع مناقشة متعمقة، مع الاستفادة من تجارب شعوب أخرى - من العالم الثالث بشكل خاص.

وقد أصبح فهم الأسس التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي بالاستناد الى أدوات تحليلية جديدة مثل مفهوم النوع الاجتماعي - أو ما يعرف لدى البعض «بالجندر» أحد العوامل الهامة التي تساعد في تحديد أهم القضايا الاجتماعية التي تطرح للبحث والنقاش. ويسعى معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، الى الإسهام في هذا الجهد من خلال برنامج تدريس جاد، و من خلال القيام بأبحاث مستمرة تعمل على كشف أهم العوامل التي تحدد وتؤثر على وضعية الرجل والمرأة في المجتمع الفلسطيني، بهدف وضع سياسات فعالة تعي أهمية دراسة علاقات النوع الاجتماعي في المجتمع.

كما يقوم المعهد - في سبيل الهدف نفسه - بتصميم برنامج أنشطة مجتمعية متعددة تخرج المعرفة الأكاديمية من أسوار الجامعة لتصل الى الفاعلين فيه أيا كانت أماكن تواجدهم وذلك عن طريق برنامج ندوات منشورات أو تدريب خاص بقضايا النوع الاجتماعي.

التدريس:

معهد دراسات المرأة جزء من برامج كلية الآداب في جامعة بير زيت، ويقدم المعهد حاليا مساقات اختيارية في دراسات المرأة لطلبة البكالوريوس. وقد بدأ تدريس هذا البرنامج في السنة الدراسية 1995/1994، ويشمل مساقات متعددة منها: مدخل الى الدراسات النسائية، والمرأة في المجتمع العربي، والمرأة وعلم النفس، والنوع الاجتماعي في الخطاب والأدب، والمرأة والعائلة. ومن ضمن برامج الدراسات العليا في الجامعة، يقدم معهد دراسات المرأة دبلوم وماجستير في التنمية والقانون والنوع الاجتماعي، وقد بوشر في هذا البرنامج عام *1999/1998*.

البحث:

يعمل معهد دراسات المرأة على إجراء بحوث على واقع المرأة الفلسطينية من خلال تنفيذ مشاريع بحث يضعها البرنامج لنفسه، أو من خلال تقديم ما يلزم من تسهيلات ومساعدة للقيام بمثل هذه البحوث من قبل باحثين آخرين . ولتحقيق هذا الهدف أسس البرنامج مكتبة متخصصة في دراسات المرأة يعمل على تطويرها وتنميتها باستمرار. وقد شرع البرنامج في أيلول 1994 بالعمل على مشروع بحث شامل عن «المرأة الفلسطينية في المجتمع» شارك فيه عدد من الباحثين والباحثات من المعهد ومن خارجه أيضا. وقد صدرت عن هذا المشروع أربعة أوراق عمل حول الكتابات النسوية عن الشرق الأوسط، والنوع الاجتماعي

والسياسات العامة في فلسطين، والنوع الاجتماعي والتنمية، والنوع الاجتماعي والتنمية في فلسطين. كما صدر أيضا عن نفس المشروع تقرير بعنوان «تقرير حول الوضع الراهن للمرأة الفلسطينية». أما المرحلة الثانية من هذا المشروع فستتناول بالبحث جوانب عديدة أخرى تتعلق بالنوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في فلسطين. ويجري المعهد حاليا بحثا عن الأسرة المعيشية في فلسطين، يشارك فيه عدد من الباحثين والباحثات من المعهد ومن خارجه أيضا.

أنشطة مجتمعية حول النوع الاجتماعي:

يسعى معهد دراسات المرأة الى جانب أهدافه الأكاديمية والبحثية أيضا، الى تطوير آليات تمكين للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وذلك من خلال برنامج أنشطة خاص بقضايا النوع الاجتماعي . ويسعى هذا البرنامج الى الإسهام في طرح قضايا النوع الاجتماعي للنقاش العام بهدف التأثير على وضع سياسات عامة تأخذ تلك القضايا بعين الاعتبار في سبيل السعي لتأسيس مجتمع يعترف ويصون حقوق المواطنين جميعا سواء الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وتشمل أنشطة هذا البرنامج تقديم برنامج تدريب على قضايا إدخال وتخطيط السياسات بأخذ النوع الاجتماعي بالاعتبار والذي يستهدف عدد من المؤسسات والمواقع المحددة سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومي، تنظيم حلقات دراسية وورشات عمل مختارة – سواء داخل حرم الجامعة او خارجها – تهدف لبث الوعي والمعرفة بأهمية قضايا النوع الاجتماعي . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يعمل البرنامج على نسج علاقات قوية مع العديد من المنظمات والمراكز النسوية والتنموية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني.

لمزيد من المعلومات

يرجى الاتصال بمعهد دراسات المرأة – جامعة بير زيت
ص . ب 14 – جامعة بير زيت – فلسطين
هاتف: 2982959 2 972 ، فاكس: 2982958
E-Mail: ekuttab@ws.birzeit.edu

المرأة الفلسطينية:
الوضع الراهن

المجتمع الفلسطيني

السكان والخصوبة

الاسرة

الاقتصاد والعمل

الدعم الاجتماعي

التعليم

السياسة

القانون

الصحة

النوع الاجتماعي والتنمية

يصدر هذا الكتاب عن معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في طبعتين منفصلتين بالعربية والإنجليزية. ونرى أن هذا التقرير الذي جاء في عشرة فصول، إنما هو محاولة لرسم صورة شاملة للتحديات القائمة التي تواجه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في بناء مجتمع مؤسس على المساواة في العلاقات الاجتماعية. يقودنا في ذلك الافتراض القائل انه لا غنى عن مثل هذه المساواة في عملية التنمية المستدامة وفي نشر وتجذير الديمقراطية.

وتعالج ثمانية من فصول الكتاب وضع النساء في مجالات معينة من الحياة المعاصرة في فلسطين، ويقدم الفصلان الآخران الأطر الخاصة بالمفاهيم والأدوات المساعدة لتحليل ودراسة المعالم والاتجاهات الرئيسية في هذا المجتمع، وبحث المسائل الهامة في النوع الاجتماعي والتنمية، بهدف فهم الواقع الفلسطيني. ويستخدم التقرير البحث والبيانات والوثائق الخاصة بالسياسات مما يتوفر حول فلسطين، في محاولة لفهم كيفية تنظيم أدوار وعلاقات النوع الاجتماعي وظواهره المتباينة في المجتمع الفلسطيني، حياة النساء والرجال والفرص المتاحة لهم، التي قد تعيق تنفيذ تنمية إنسانية منصفة ومستدامة، أو تسمح بتنمية سليمة كهذه.

وهناك في فلسطين مؤشرات إيجابية بالنسبة للنساء، ومن ذلك وجود مستويات تعليمية متنامية، ومشاركة سياسية عالية، إلى جانب مؤشرات تعليمية متنامية،

ومشاركة سياسية عالية، الى جانب مؤشرات سلبية منها: وجود مشاركة منخفضة في قوة العمل وخصوبة عالية دائمة. ولفهم هذه المؤشرات التي تبدو متناقضة، فان هناك حاجة الى اطار متكامل يدرس المعوقات والموارد والفرص المتاحة التي تشكل كلها حياة النساء والرجال. وتستجلي بعض الفصول في هذا الكتاب الروابط ما بين نسب الخصوبة العالية وفجوات النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي، كما تبحث في الزواج المبكر، وغياب فرص العمل والحماية الاجتماعية، بينما تطرح فصول أخرى افتراضات حول أدوار النوع الاجتماعي وتأثيرها على قدرة النساء والرجال على التمتع بضمان اجتماعي، أو أنها ترسم العلاقة ما بين رأس المال والنفوذ السياسي.

فيما يلي عناوين الفصول وأسماء مؤلفاتها.

١ المجتمع الفلسطيني–ليزا تركي.

٢ السكان والخصوبة–ريتا جقمان.

٣ الاسرة–ريما حمامي.

٤ الاقتصاد والعمل–ريما حمامي.

٥ الدعم الاجتماعي–بني جونسون

٦ التعليم–منى غالي

٧ السياسة–اصلاح جاد

٨ القانون–بني جونسون

٩ الصحة–ريتا جقمان

١٠ النوع الاجتماعي والتنمية–ايلين كتاب.

ويرحب معهد دراسات المرأة بتعليقاتكم وانتقاداتكم حول هذه الفصول، اذ أن أحد الاهداف الرئيسية التي نسعى اليها من خلال نشر هذا التقرير حول مكانة المرأة الفلسطينية، هو طرح هذه المسائل الحساسة بالنسبة للنساء والمجتمع الفلسطيني عموما، للنقاش والتدخل.

معهد دراسات المرأة
جامعة بيرزيت
فلسطين